

السعودية أول دولة عربية تحصل على
عضوية "الفاثف"

٥ مرتكزات لسياسة ترامب وتمسك
قطر بالإخوان أضعفها

٢٨ دولة إفريقية أدخلت ٥٨ عملية
إصلاحية لجذب الاستثمارات

الخليج
المجلد 140
أغسطس 2019



ملف العدد:

دور الأمم المتحدة تجاه قضايا المنطقة: الإخفاقات والنجاحات

- "الواقعية" تقوم على صراع المصالح وتتبنى الردع والأحلاف وتصارع الدول
- عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط بدون استراتيجية أو أهداف قابلة للتحقيق
- صفقة القرن جعلت قرارات الأمم المتحدة من الماضي بإرادة أمريكية منفردة
- مجلس الأمن المثير للجدل يفتقر للتمثيل العالمي والفيتو يفشل قراراته الدولية
- في سوريا المبعوث الأممي يتعامل مع الأسباب لا معالجتها و٣ أسباب للتعثر
- الصراع الأوروبي يطيل الصراع في ليبيا مع وجود ٣٥ مليون قطعة سلاح
- إيران تنهرب من العقوبات بشركات وهمية للناقلات وتلجأ لتجارة المقايضة
- "الفيتو" نسف مبادئ الأمم المتحدة وكرس الهيمنة الأمريكية المستندة إلى القوة
- ٨ مليارات دولار تنفقها الأمم المتحدة على حفظ السلام سنوياً أكثرها في إفريقيا

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص بقطاع التطوير العقاري.

WHEN EXPERIENCE
AND
RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة

١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية



KAB HOLDING
شركة كاب القابضة



قسمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم:

جهة العمل:

القسم:

العنوان:

صندوق البريد:

الدولة/المدينة:

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

طريقة الدفع تحويف مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

أراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان مارديني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر

أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع رابية الاتحاد

ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

4

افتتاحية العدد

الأمم المتحدة والحلول المؤجلة
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

6

متابعات خليجية

دول الخليج: اقتصاديات الإرهاب.. مكافحة تمويله.. الجهد
الدولي والسعودي
د. إبراهيم العثيمين

11

متابعات عربية

٥ مرتكزات لسياسة ترامب تعتمد الوفاق مع روسيا وتمويل
الحلفاء نفقات الدفاع
د. مفيد الزبيدي

17

دراسة العدد

ترجمات الأخلاق في العلاقات الدولية: الفضيلة الغائبة
الدكتور الصادق الفقيه

22

قضية العدد

الأمم المتحدة وقضايا الشرق الأوسط: حضور القوة وغياب الدبلوماسية
لواء د. محمد علام سيد



الاشتراك السنوي

الدول العربية: ١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية: ١١٠ دولارًا
بقية دول العالم: ١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ٣٥ ريالًا
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهمًا
مملكة البحرين: ٣,٥ دينارًا
دولة قطر: ٣٥ ريالًا
دولة الكويت: ٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان: ٣,٥ ريالًا
الأردن: ٤,٥ دينارًا

ملف العدد

28	د. احمد سليم البرصان
33	د. مصطفى صايح
37	د. أيمن سلامة
42	جورج صبرة
48	د. إرزيب ن. روزا
52	د. شادي منصور
56	د. مثنى فائق العبيدي
60	د. أحمد سيد أحمد
64	د. جيانوي هان
68	د. بري رانجان كومار
71	د. محمد البنا
77	د. الصادق الفقيه
82	معن طلاع
86	د ميلود عامر حاج
89	د. محمد يوسف الحافي
93	د. أميرة محمد عبد الحليم
99	د. فاتح خننو
102	أحمد عبد العليم

إصدارات

107

الأمم المتحدة وأمن الخليج سلسلة أوراق خليجية
جدة: آراء حول الخليج

وقفة

108

المجتمع الفوضوي في العلاقات الدولية
جمال أمين همام

الإسهامات

- ✦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ✦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ✦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- ✦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ✦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات بيتناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل الرقم "١٤٠" من سلسلة إصدارات المجلة، يتضمن العديد من الدراسات والمقالات في محاور الملف الرئيسي للعدد، أو موضوعات الرأي الأخرى، وجاء الملف الرئيسي تحت عنوان "دور الأمم المتحدة تجاه قضايا المنطقة: الإخفاقات والنجاحات" وتناولت محاور الملف نخبة من الباحثين والأكاديميين من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والعالم، حيث بدت نظرة تشاؤمية حيال دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في النزاعات الدولية فيما يتعلق بدول العالم الثالث بصفة عامة ومنطقة الخليج والمنطقة العربية على وجه الخصوص. واستندت الدراسات والمقالات إلى رصد وتحليل مواقف المنظمة الدولية وأجهزتها المختلفة من قضايا منطقة الشرق الأوسط منذ تأسست في منتصف أربعينيات القرن الماضي، حيث بدأت المنظمة الدولية آنذاك مع مولد القضية الفلسطينية، ثم تعددت المشكلات والأزمات في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وصدر عن المنظمة الدولية العديد من القرارات ولكن جميعها اصطدمت بعقبة "الفيتو" الذي يمثل حجر عثرة أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

الكثير من الباحثين والمحللين طالبوا بتحديث ميثاق الأمم المتحدة، وتعديل تركيبة مجلس الأمن الدولي على ضوء المتغيرات في موازين القوى الدولية، وشددوا على ضرورة إنهاء اختطاف الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بقية الخمسة الكبار الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على العالم، ما جعل مجلس الأمن الدولي ما هو إلا أداة أمريكية في المقام الأول ومجرد واجهة دولية لإسباغ الشرعية على أطماع القوى الكبرى عندما ترغب في الحصول على شرعية المجتمع الدولي لتنفيذ ما تريد. وأكدت الدراسات أن القوى العظمى اتخذت أخطر القرارات بدون موافقة الأمم المتحدة، أو بتمرير القرارات عبر مجلس الأمن لكن دون تأثير فعلي من بقية أعضاء المنظمة الدولية، طالبت الدراسات بوضع ضوابط جديدة لإنهاء الوصاية على العالم، وكذلك دعت إلى تفعيل التكتلات الموازية في العالم لتوازن القوى وعدم إطلاق الحبل على الغارب للدول الكبرى في تسيير حركة العالم وتوجيهه بوصلته على حساب بقية دول العالم.

محاور العدد المقبل

- الملف الرئيسي للعدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) الذي يحمل رقم ١٤١ من سلسلة إصدارات المجلة سوف يكون تحت عنوان "التصعيد في الخليج: المواجهة أم الحل" وسوف يركز بمشيئة الله على المحاور الآتية:
- كيف تتعامل إيران مع التصعيد الأمريكي: التصعيد أم التهدئة؟
 - حقيقة الموقف الأمريكي من التصعيد ضد إيران: سيناريوهات المواجهة.
 - دور مجلس التعاون بين التصعيد والتهدئة: تباين المواقف والحلول.
 - دور الوساطة الإقليمية والدولية لنزع فتيل المواجهة.
 - دول شرق آسيا المستهلة للنفط: الحياد أم التدخل؟
 - الاتحاد الأوروبي: تأييد الحليف الأمريكي أم المصالح مع إيران؟
 - إسرائيل في الأزمة: المخفي والمعلن بين طرفي المعادلة.
 - الحصار الاقتصادي الأمريكي على إيران: الجدوى والتأثير.
 - الالتزام الدولي بالحصار الاقتصادي ودور دول الجوار.
 - الملف النووي الإيراني إلى أين في هذه الأزمة؟

الأمم المتحدة والحلل المؤجلة

نشأت منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان شعارها مرحلة تثبيت السلم والأمن الدوليين بعد حربين كونيتين مدمرتين، إضافة إلى أهداف أخرى ترموية وثقافية وبيئية. واستقبلت الدول العربية مع بقية دول العالم بزوغ ولادة الأمم المتحدة بكثير من الأمل انطلاقاً من ميثاق تأسيسها الذي بشر بميلاد عالم جديد يقوم على الحرية والعدالة وإنصاف الضعفاء، و مبادئ القانون الدولي، ورفض الهيمنة وإنهاء احتلال الدول بالقوة العسكرية، وعليه تحمست الدول العربية للمشاركة في تأسيس الأمم المتحدة ومن بينها خمس دولة عربية حضرت الاجتماع التأسيسي للمنظمة الوليدة آنذاك، ومازالت الدول العربية ملتزمة بدور هذه المنظمة وما يخرج منها من قرارات، وملتزمة بدفع حصصها المالية للمساهمة في ميزانية الأمم المتحدة ومؤسساتها.

لكن منطقة الشرق الأوسط لم تجن فوائد كثيرة من قيام المنظمة الدولية، أو على الأقل لم تكن الأمم المتحدة عند مستوى تطلعات دول المنطقة، بل حدثت انتكاسات كثيرة في المنطقة لم تساهم الأمم المتحدة في منع حدوثها، ولم يكن لها دور في معالجة ما تمخض عن هذه الانتكاسات، وهذا ما حدث تجاه قيام إسرائيل على الأراضي العربية والحروب التي خاضتها الدولة العبرية مع الفلسطينيين والدول العربية بعد ذلك، وانتهاجها سياسة ضم الأراضي العربية بالقوة، قتل وتشريد الفلسطينيين من دولتهم، وهذا ما تكرر من الأمم المتحدة حيال الأزمات التي ضربت العراق، وما يحدث حالياً في اليمن، وسوريا، وليبيا، والسودان، والصومال وغير ذلك من بؤر الصراعات في المنطقة العربية، ناهيك عن دور الأمم المتحدة التتموي غير المجدي، وغير ذلك.

الأمم المتحدة يتم تغييبها عن عمد تجاه قضايا المنطقة وبفعل فاعل من القوى الكبرى، وكذلك لضعف وهشاشة المنظمة



د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

وإجبار الدول الصغيرة على تنفيذ رغبات القوى العظمى، أو انهيار المنظومة الدولية بكاملها.

الأمم المتحدة مغلولة الأيدي أمام ما يحدث في اليمن، بل لم تنفذ ما صدر منها من قرارات تجاه الأزمة اليمنية، بل الأخطر نجد مبعوثها إلى اليمن في حالة ارتباك وتشتت وضعف وعدم معرفة بما يدور على الأرض، أو في حالة تجاهل متعمد لما يحدث في اليمن لتكريس الأمر الواقع على ما يبدو، وفيما يخص الشأن الإيراني نجد الأمم المتحدة تجلس على مقعد المتفرج وليس في الملعب بالمطلق وتترك الأمور للفاعلين الكبار، ولذلك لم تفعل المنظمة الدولية أي شيء تقريباً تجاه إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، سواء على صعيد دعمها للإرهاب والتدخل في شؤون دول الجوار علناً، أو فيما يخص أزمة الملف النووي والبرنامج الصاروخي.

في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها منطقة الخليج العربي، كثير من النخب وربما الدول لا تؤمن بأهمية دور الأمم المتحدة في حل النزاعات، أو إيقاف نزيف الصراعات، وتوجد قناعة أن العلاقات الدولية تُدار خارجها وبدون علمها أو أخذ مشورتها إلا إذا ما أرادت القوى الكبرى إسباغ الشرعية المنقوصة على طموحاتها وتنفيذ رغباتها تتخذ من مجلس الأمن ستاراً لذلك.

وعليه فإن الحلول المؤجلة تكمن في تفعيل القوى الذاتية لدول المنطقة بتكثيف التعاون الثنائي، والإقليمي عبر تقوية منظومة مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وإعطاء هذه المنظومات قوة ذاتية وأدوات تنفيذية، وسلطة حقيقية لتنفيذ قرارات القمم والاجتماعات الوزارية، والتدخل لحل النزاعات عبر مؤسسات مختلفة، ويكون ذلك عبر تعديل ميثاق تأسيس هذه المنظمات الإقليمية لكونها تقادمت ولم تعد تعبر عن احتياجات ومخاطر المرحلة الحالية التي تبدلت مع تغير التحديات والمخاطر التي تواجه دول المنطقة.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

الدولية ذاتها التي تظل قراراتها في كثير من الأحيان خاصة تجاه المنطقة العربية مجرد حبر على ورق، أو تتحطم هذه القرارات ومعها الإرادة الدولية على صخرة "الفيثو" في مجلس الأمن الذي يخضع لوصاية الدول الخمس الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا الأكثر استخداماً للفيثو، إضافة إلى الصين وبريطانيا وفرنسا، أي الدول التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية وفصلت تشكيل مجلس الأمن على قماشة مصالحها فقط دون غيرها، بل اتخذت الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، المنظمة الدولية أداة ومطية لتنفيذ ما تسعى إليه تحت غطاء أو شرعية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأقل تكلفة.

وفي الوقت الحالي، وبعيداً عن إسرائيل المدعومة بالفيثو، لم تتجج الأمم المتحدة في حل أي نزاع بمنطقة الشرق الأوسط، بل لم تستطع تنفيذ أي قرار صدر من مجلس الأمن رغم أن الباب السابع من الميثاق يسمح بالتدخل عسكرياً لتطبيق ما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات، في حين تستخدم الدول الكبرى سياسة "الانتقائية" لتنفيذ قرارات مجلس الأمن عندما تريد، وعبر لي ذراع المنظمة الدولية كما حدث في العراق وأفغانستان على سبيل المثال، بل أن الولايات المتحدة والحلفاء معها يستخدمون القوة خارج الأمم المتحدة ومن وراء ظهرها لتنفيذ سياسات هذه الدول بعيداً عن إرادة واتفاق المجتمع الدولي.

الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط مأساوية منذ فترة، وزادت حدتها بعد نشوب ما يسمى بثورات الربيع العربي واختلال موازين القوى وما ترتب على ذلك من فراغ إقليمي قابله زيادة نفوذ دول إقليمية غير عربية وقوى كبرى تقليدية أو صاعدة سواء في سوريا، أو ليبيا، أو اليمن، أو السودان، أو غير ذلك. وتبدو الأمم المتحدة غير معنية بالمنطقة وخاضعة لسندان "الفيثو" ومطرقة التمويل وإملاءات القوى الكبرى التي أفرغت المنظمة الدولية من مضمونها واجهضت دورها وقلمت أظافرهما ما ينبئ إما بسيطرة تامة على المنظمة الدولية وتطويعها كما يحدث منذ ولادتها لتكون أداة الكبار للهيمنة

دول الخليج عضو في متابعة تدفق المعلومات وتعقب الأموال واستردادها

دول الخليج: اقتصاديات الإرهاب.. مكافحة تمويله.. الجهد الدولي والسعودي

في تقرير طويل نشره "معهد دول الخليج العربي في واشنطن" The Arab Gulf States Institute in Washington تحت عنوان: "Combating Terrorist Financing in the Gulf: Significant Progress but Risks Remain" (مكافحة تمويل الإرهاب في الخليج.. تقدم ملحوظ، ومخاطر قائمة)، للباحثة سيلينا رياليو Celina B. Realuyo الزميل غير المقيم بمؤسسة دول الخليج العربي في واشنطن، والمدير السابق لبرنامج مكافحة تمويل الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية؛ شرحت فيه الباحثة أبرز الإجراءات المحلية والإقليمية والعالمية التي اتخذتها دول الخليج العربي على مدار العقد الماضي للتصدي لتمويل الإرهاب. وختم التقرير بالثناء على الخطوات التي اتخذتها دول المجلس لوقف تدفق الأموال للجماعات الإرهابية خلال العقد الماضي. تسلط هذه الورقة على بعض جهود دول المجلس على المستوى الإقليمي والدولي للتصدي لخطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د. إبراهيم العثيمين

يوليو ١٩٨٩م. وقد وضعت هذه اللجنة مجموعة من التوصيات (٤٠) توصية) لمجابهة تلك الجرائم المالية، وضمان سلامة النظام المالي، والتي باتت تمثل المحور الأساسي لخطط وإجراءات مكافحة غسل الأموال، وضمان سلامة النظام المالي. وقامت المجموعة بمراجعتها سنة ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٢م، بهدف ضمان مواكبتها للتطورات التي عرفتها التهديدات الناتجة عن غسل الأموال، ومراقبة مدى تحقيق أعضائها للتقدم فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات الضرورية على المستوى المحلي، ومراجعة عمليات غسل الأموال، والإجراءات المناهضة لآليات تمويل الإرهاب، وتطوير إجراءات عالمية ملائمة في هذا الخصوص. فقد أصدرت المجموعة تسع توصيات خاصة بمكافحة تمويل الإرهاب أضيفت إلى التوصيات الأربعين السابقة، كما أن المجموعة أضافت إلى مهامها في السنتين الأخيرتين موضوع مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وموضوع مكافحة الفساد. وتضم المجموعة ٣٤ دولة والمفوضية الأوروبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعددًا من المراقبين من المنظمات المختصة. وتكمن المهمة الأساسية لمجموعة الفاتف في إجراء عملية تقييم مشترك لجميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء بهدف التحقق من التزامها بالمعايير الدولية والتوصيات الصادرة عنها (التوصيات الأربعين الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال

دول الخليج ومجموعة العمل المالي (FATF) والمجموعات الأخرى المتخصصة

دول الخليج استشعرت منذ فترة طويلة، بأهمية تجفيف مصادر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي أصبحت تشكل مصدر تهديد عالمي يؤثر على ضمان سلامة النظام المالي. وخلال العقدين الماضيين عملت دول المجلس الكثير من الإجراءات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي للتصدي لهذه الآفة. فدول الخليج كانت من أوائل الدول التي سعت إلى تطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة عمليات غسل الأموال الصادرة من مجموعة العمل المالي (FATF) عام ١٩٩٠م، والتوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب. حيث تشارك في اجتماعات مجموعة الفاتف بصفاتها أعضاء في منظومة مجلس التعاون الخليجي العضو الدائم (Member) في المجموعة، وتلتزم بتطبيق جميع المعايير الدولية في هذا المجال. وتعتبر مجموعة الفاتف (Financial Action Task Force)، من أوائل الهيئات الدولية التي تم إنشاؤها لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الثلاثين سنة الماضية. حيث انشأت المجموعة بموجب قرار من قمة باريس لمجموعة الدول السبع الكبرى، التي عقدت في شهر

الخاصة بالمجموعة بأن ينظم الاجتماع العام برنامجاً مستمراً للتقييم المتبادل بالتعاون مع سكرتارية المجموعة ويوافق جميع الأعضاء على الاشتراك في هذا البرنامج، ثم بعد ذلك تقوم المجموعة بمتابعة الدول الأعضاء التي خضعت لبرنامج التقييم المشترك. وفي جولات التقييم المشترك تم تقييم دول المجلس كعملية مشتركة بين اللجنة المالية ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أثبتت المينافاتف على الدور التي تقوم به دول المجلس في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفيرها لدرجات التقيد بالتدابير المعمول بها في هذا الشأن.

من جانب آخر، فإن خمس دول من دول المجلس (الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، الكويت)، أعضاء في مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات والتحريرات المالية (The Egmont Group of Financial Intelligence Units)، وقد التزمت هذه الدول بجميع معايير الإيجمونت للانضمام كعضو في المجموعة. ومن المؤمل أن تتضمن سلطنة عُمان إلى المجموعة في المستقبل القريب. وتعتبر مجموعة الإيجمونت التي تأسست في عام 1995م، ومقرها في كندا، المنظمة الدولية المسؤولة عن تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية بين وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث تهدف المنظمة لتعزيز التواصل والتفاعل بين وحدات التحريات المالية حول العالم من خلال عقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات وتوفير المساعدة غير الرسمية والتدريب وتبادل الخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية الأخرى. وتشارك الأمانة العامة لمجلس التعاون بشكل فعال في الاجتماع السنوي العام لمجموعة إيجمونت بصفة عضو مراقب (Observer) اعتباراً من الاجتماع العام السابع عشر الذي عقد في دولة قطر عام 2009م. وتتيح عضوية دول المجلس في هذه المنظمة، تبادل المعلومات الاستخباراتية حول جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع أكثر من 109 وحدة نظيرة حول العالم، كما وتسهل تدفق المعلومات وبناء القدرات والكفاءة على المستوى التشغيلي في ميدان مكافحة وتعقب وتتبع الأموال والمتحصلات الجرمية والمساهمة في عملية استردادها على المستوى الدولي. وتأتي عضوية دول المجلس في إطار الجهود الخليجية لتعزيز دورها في مكافحة جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي، واستجابة لنتائج عملية التقييم الخليجي للمخاطر.

وفي 20 أغسطس 2017م، بدأت السعودية في تأسيس مركز خليجي -أمريكي الخاص بمكافحة تمويل الإرهاب والذي سوف يختص بمراقبة التحويلات المالية الصادرة أو الواردة من وإلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبادل المعلومات المشتركة بهذا الشأن والذي سوف يكون مقره الرياض، وذلك في أولى خطوات تنفيذ توصيات القمة الخليجية الأميركية الثالثة التي عقدت في الرياض

بالإضافة إلى التوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب). ودول المجلس تحرص على المشاركة بشكل فعال في اجتماعات المجموعة المالية ممثلة في الأمانة العامة لمجلس التعاون، التي تقوم بتمثيل مقعد مجلس التعاون في جميع اجتماعات مجموعة العمل المالي (فاتف) بصفة عضو دائم (Member) والتسويق قبل وأثناء الاجتماعات لطرح وجهة نظر دول المجلس، وحماية مصالحها في المحافل والاجتماعات الدولية. يتزامن ذلك مع مهام تزويد الدول الأعضاء، من خلال اللجان الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بجميع الوثائق المتعلقة بالاجتماعات بعد مراجعتها وتدقيقها من قبل المختصين في الأمانة العامة، ثم إعداد التقارير وتعميمها على الدول الأعضاء. وقد خضعت دول المجلس للمرة الأولى لعمليات التقييم المشترك خلال الفترة من 2001 - 2004م في الجولة الثانية لعمليات التقييم المشترك التي أجرتها المجموعة المالية. وقد أشادت المجموعة بجهود دول المجلس في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحقيقها لدرجات الالتزام بالإجراءات المطبقة في هذا المجال.

وفي 30 نوفمبر 2004م، عقد اجتماع وزاري في المنامة بمملكة البحرين، حيث اجتمعت 14 دولة عربية بما فيها دول المجلس، بعد إدراكها للمخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن هذه المخاطر لا يمكن مواجهتها بطريقة فعالة إلا من خلال التعاون بين دول المنطقة والعمل سوياً بإنشاء نظام فعال تنفيذه طبقاً لقيمتها الثقافية الخاصة وأطرها الدستورية ونظمها القانونية، وبالتالي انبثق الاجتماع عن إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر مجموعة المينافاتف إحدى ثمان لجان إقليمية على مستوى العالم تقوم بدور مشابه ومساند لمجموعة العمل المالي الفاتف فيما يتعلق بالالتزام دول المنطقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد ارتفع الأعضاء إلى 21 عضو و16 جهة بصفة مراقب. ومجموعة المينافاتف هي ذات طبيعة طوعية تعاونية مستقلة، وتستضيف مملكة البحرين مقر الأمانة العامة لهذه المجموعة، بينما تتمتع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عضو مراقب في المجموعة. وتعمل الدول الأعضاء في المجموعة على تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين الصادرة عن المجموعة المالية الفاتف وتنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية والعمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات بشأنها وتطوير الحلول للتعامل معها واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها. وتقضي مذكرة التفاهم

التي يشتهب في تهاونها مع تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وبالتالي يأتي انضمام السعودية للمجموعة ليتوج كل الجهود الذي تبذلها السعودية لتجفيف منابع الإرهاب ومصادره، الذي أصبح يشكل هاجس ومصدر قلق عالمي، ويؤثر على أمن واستقرار النظام المالي، وذلك من خلال حرصها الوثيق على التعاون مع مختلف الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية الأمر الذي جعلها تتبوأ مركزاً متقدماً في هذا الشأن. كما أنه يأتي انسجاماً مع الرؤية السعودية بتحويل المملكة إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

مجموعة الـ "FATF" بين السعودية وإيران

هناك مثل انجليزي يقول صوت الأفعال أعلى من صوت الكلمات. ففي نفس الاجتماع الدوري لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF) الذي عقد في يونيو الماضي (٢٠١٩م) في أورلاندو بولاية فلوريدا، والذي وافق بالإجماع على منح السعودية مقعد عضو كامل لديها كأول دولة عربية تحصل على هذه العضوية، اعترافاً بدورها البارز في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، في المقابل وافقت المجموعة على تشديد الرقابة على المؤسسات المالية الإيرانية بسبب مواصلة طهران لأنشطة تمويل الإرهاب. كما حذرت المجموعة من أنها ستعيد فرض تدابير مضادة على إيران إذا لم تسن اتفاقيات باليرمو ومكافحة تمويل الإرهاب بما يتماشى مع معايير FATF بحلول أكتوبر القادم.

فإيران لا تزال رغم إنكارها ومراوغتها تلعب دوراً مركزياً في تسخين المنطقة عبر تمويل الإرهاب. فمن خلال عمليات غسل الأموال بمليارات الدولارات عن طريق شركات وهمية تمتد من الشرق الأوسط والقوقاز حتى كوريا الجنوبية وبحر الكاريبي، استطاعت إيران خلال السنوات الماضية أن تلتف على العقوبات المفروضة عليها وتتفق مليارات الدولارات سنوياً على التنظيمات الإرهابية في المنطقة، بمن فيهم الميليشيات المسلحة في العراق وسوريا واليمن ولبنان وقطاع غزة وغيرها، حتى تحولت المنطقة إلى صفيح ساخن ومستتق من الدماء والدمار. ففي عام ٢٠١٦م، حدد مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال الذي يصدره معهد بازل للحكومة، إيران كأعلى بلد في العالم من ناحية مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث حلت للعام الثالث على التوالي في المرتبة الأولى عالمياً من بين ١٤٩ بلداً شملتها الدراسة الاستقصائية المتخصصة في رصد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في سبتمبر عام (٢٠١٦م) وقعت حكومة روحاني على الاتفاقية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب FATF، وقد حددت المنظمة مهلة ١٢ شهراً لإيران لتغيير سلوكها وأنه في حال انتهاك بنود القرار ستصنف في قائمة الدول الداعمة للإرهاب. اشتعلت على إثر توقيع الاتفاقية حرب داخلية ضروس بين معسكر الحكومة من جهة

في مايو ٢٠١٧م، حيث أن القمة قد توصلت إلى صيغة مشتركة بين الطرفين لمحاصرة تمويل الإرهاب، وذلك عبر الإعلان عن اتفاقية مشتركة تقضي إلى إنشاء مركز متخصص بهذا الشأن. واختيار الرياض كمقر لإقامة المركز لم يأتي إلا بسبب الجهود التي تبذلها المملكة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

السعودية والتتويج بعضوية مجموعة العمل المالي (FATF)

وافقت السعودية على تطبيق التوصيات الصادرة عن مجموعة الـ (FATF) منذ عام ١٩٩٠م، حيث كانت تشارك في اجتماعات الـ "مجموعة" بصفتها عضو في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي وتلتزم بتطبيق جميع المعايير الدولية في هذا المجال وتخضع إلى التقييم الدوري. وقد خضعت السعودية لـ ٣ تقييمات في ٢٠٠٤، ٢٠١٠، و٢٠١٨م، وقد اجتازتها بدرجات امتثال مرتفعة واحتلت صدارة ترتيب الدول العربية وأحد المراكز العشرة الأولى في الترتيب العام لـ (G20). وفي عام ٢٠١٤م، أدركت المجموعة أن هناك جهوداً متميزة تقوم بها المملكة، حيث وصلتها دعوة للانضمام للمجموعة. وفي شهر يونيو ٢٠١٥م، أصدرت المجموعة خلال اجتماعها الذي عُقد في مدينة بريزبن في أستراليا، قراراً بالإجماع يقضي بالموافقة على منح السعودية مقعد مراقب في المجموعة تمهيداً لحصولها على العضوية الكاملة وفقاً لسياسات وإجراءات العمل الداخلية للانضمام إلى المجموعة. وجاء هذا القرار عقب الاستماع إلى نتائج تقرير الزيارة الميدانية التي قام بها وفد رفيع المستوى من المجموعة للمملكة خلال الفترة ١-٤ يونيو ٢٠١٥م، حيث أشاد خلالها الفريق بدور المملكة البارز في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح من خلال برنامج متكامل تشارك فيه جميع السلطات المعنية في المملكة. وفي يونيو الماضي (٢٠١٩م) خلال الاجتماع العام الذي عقد في مدينة أورلاندو بالولايات المتحدة الأميركية، وافقت المجموعة على منح السعودية مقعد عضو كامل لديها كأول دولة عربية تحصل على هذه العضوية. وتعتبر عضوية المملكة في الفاتف هي المكان الطبيعي لها في هذه المجموعة لأن المملكة عضو في مجموعة العشرين ولديها مقاعد مستقلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما يعتبر انضمام السعودية للعضوية الكاملة في المجموعة اعترافاً دولياً بدور المملكة في مواجهة الإرهاب وعمليات التمويل التي تصل إليه عبر غسل الأموال. وهو رد واضح وصريح لكل الاتهامات بتساهل المملكة في قضية مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. ويثبت كذلك براءة المؤسسات المالية بالمملكة من أي أموال تسرب لكي تستخدم لدعم المجموعات الخارجة عن القانون. كما إن انضمام المملكة أيضاً اتخذ بالإجماع وبموافقة دول المفوضية الأوروبية مما يعتبر نقضاً عملياً لاقتراح المفوضية السابق بإدراج السعودية على قائمة سوداء للدول

رئيسة منذ قيامه وهي أن المال قبل القتال. وبالتالي سعى للحصول على المال بكل الطرق ويقدر المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، الإيرادات السنوية لتنظيم داعش ما بين ٨٧٠ مليون دولار إلى ١,٩ مليار دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦م. وقد تنوعت مصادر تمويل "داعش" تجارة الآثار والمقتنيات الضرائب وعمليات المصادرة والابتزاز. إلا أن أبرزها كانت تجارة النفط. فمنذ ظهوره في العراق وسوريا سعى التنظيم جاهداً إلى السيطرة على منابع النفط. يذكر مؤلف كتاب "مال الإرهاب - تحقيق حول الإتجارات التي تمول الإرهاب"، دينيس بولار، وهو صحفي مستقل، وفابيان بيليو، من صحيفة "لا تريبون" الفرنسية. انه في عام ٢٠١٥ كان هناك ١٦٠ بئراً كانت تضح النفط في سوريا لداعش، وهو ما يدر على التنظيم المتشدد دخلاً يومياً يقدر بنحو ١,٤ مليون يورو. وقد قدرت إدارة مكافحة تمويل الإرهاب في وزارة الخزانة الأميركية أن عائدات داعش من تصدير النفط كانت تبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، فالنفط هو إحدى الوسائل الأساسية لهذا التنظيم كي يمول ذاتياً ويكون قادراً على توسيع نطاق عملياته دون الاعتماد على أي تمويل خارجي. أما تجارة الآثار، فقد قدرت الحكومة العراقية قيمة

تجارة الآثار والمقتنيات الفنية المسروقة من الموصل وأماكن أخرى في العراق بنحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً وغيرها من المصادر. وقد بذلت الدول جهود كبيرة لمحاولة قطع مصادر تمويل تنظيم داعش سواء بشكل منفرد أو بمشاركة دول عدة. من أبرز الأمثلة على ذلك هو تأسيس مجموعة عمل مكافحة تمويل تنظيم داعش (CIFG). أنشأت المجموعة في يناير ٢٠١٥م كأحد المكونات الرئيسية في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، والتي تقضي مهمتها بتعطيل مصادر عائدات التنظيم وقدرته على نقل واستخدام الأموال لنش حملته الإرهابية. يرأس هذه المجموعة واجتماعاتها كلا من السعودية، الولايات المتحدة وإيطاليا وبمشاركة ممثلين عن ٢٦ دولة ومنظمات متعددة الأطراف. عقدت المجموعة منذ إنشائها عدة اجتماعات. كان الاجتماع الأول في روما في مارس عام ٢٠١٥م، الذي أعلن فيه أعضاء المجموعة (CIFG) خطة عمل لهذا الغرض والتي ركزت على أربعة أمور رئيسية: ١- منع استخدام التنظيم للنظام المالي العالمي ٢- مكافحة الابتزاز واستغلاله للأصول والموارد الاقتصادية ٣- منع التمويل الخارجي ٤- منع التنظيم من تقديم الدعم المالي أو المادي إلى المنتهين له. وفي جدة بالملكة العربية السعودية عقد اجتماع آخر خلال شهر مايو من نفس العام ركز المجتمعون على رفض دفع الفدية مقابل اختطاف الضحايا بهدف حرمان تنظيم داعش من عائدات هذا المصدر. وفي واشنطن

والحرس الثوري والجماعات السياسية المنتفعة من دعم الحرس الثوري لها من جهة أخرى، لأن التوقيع سوف يحد من أنشطة الحرس الثوري الاقتصادية وكذلك أنشطته الخارجية التي تعتمد على غسيل الأموال لتمويل عملياته خارج الحدود، وكذلك تمويل التدخل العسكري الإيراني في سوريا والعراق واليمن ودعم الجماعات والمليشيات التابعة لظهران في المنطقة والعالم. إلا أن حاجة الحكومة لدعم الاقتصاد جعلها مضطرة للتوقيع لرفع العقوبات المصرفية والتحويلات المالية المفروضة على إيران، وكذلك فتح الباب أمام بدء التحويلات المالية التي مازالت مجمدة بين المصارف الإيرانية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وبعد ان استهدفت بنود الاتفاقية التعاملات المشبوهة لبعض الشخصيات المقربة من أعلى هرم النظام وقيادات ومؤسسات الحرس الثوري بالبنوك الإيرانية، عملت قيادات الحرس والجماعات الموالية لها على تجميد بنود القرار والتحليل عليه. وبعد مرور سنة من التوقيع وانتهاء المهلة المحددة، أي في يوليو ٢٠١٧م، خرج بيان مجموعة الفاتف، محذراً من التعامل المالي مع إيران بسبب تورطها في غسيل الأموال لدعم الإرهاب، وأنها لم تتخذ التدابير الكافية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وطالب البيان الدول الأعضاء بتقديم المشورة لمؤسساتها المالية للتدقيق في أي معاملات مع إيران بعناية. وقد تمكنت حكومة روحاني أكثر من ثلاث مرات بالحصول على مهلة من مجموعة الفاتف كان آخرها في أكتوبر. ولا اعتقد أن إيران سوف تلتزم بالاتفاقية وخاصة بعد التصعيد الأمريكي ضد إيران وفرض العقوبات وتصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة. وبالتالي باعتراف دولي وبتقارير المنظمات الدولية نحن أمام نموذجين في المنطقة النموذج السعودي الذي أصبح الزعيم الإقليمي الهام في جهود مكافحة الإرهاب وتمويله، والنموذج الإيراني الذي ما زال مستمر في تمويل الإرهاب ويحتل صدارة الدول الراعية للإرهاب. وعليه فإن على المجتمع الدولي مسؤولية دعم السعودية ومشروعها في دعم الاستقرار في المنطقة، وتشديد الحصار على إيران من خلال اتخاذ مواقف أكثر حزماً للنصدي لسلوكها الخبيث وتجهيف منابع تمويلها للتنظيمات الإرهابية. لأن إيران لن تتوقف من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى يتغير منهج النظام السياسي ونمط سياسته الخارجية، فتمويل إيران للإرهاب قائم ومستمر.

السعودية حصلت على عضوية "الفاتف" في يونيو الماضي كأول دولة عربية تحصل على هذه العضوية

أي معاملات مع إيران بعناية. وقد تمكنت حكومة روحاني أكثر من ثلاث مرات بالحصول على مهلة من مجموعة الفاتف كان آخرها في أكتوبر. ولا اعتقد أن إيران سوف تلتزم بالاتفاقية وخاصة بعد التصعيد الأمريكي ضد إيران وفرض العقوبات وتصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة. وبالتالي باعتراف دولي وبتقارير المنظمات الدولية نحن أمام نموذجين في المنطقة النموذج السعودي الذي أصبح الزعيم الإقليمي الهام في جهود مكافحة الإرهاب وتمويله، والنموذج الإيراني الذي ما زال مستمر في تمويل الإرهاب ويحتل صدارة الدول الراعية للإرهاب. وعليه فإن على المجتمع الدولي مسؤولية دعم السعودية ومشروعها في دعم الاستقرار في المنطقة، وتشديد الحصار على إيران من خلال اتخاذ مواقف أكثر حزماً للنصدي لسلوكها الخبيث وتجهيف منابع تمويلها للتنظيمات الإرهابية. لأن إيران لن تتوقف من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى يتغير منهج النظام السياسي ونمط سياسته الخارجية، فتمويل إيران للإرهاب قائم ومستمر.

السعودية ترأس مجموعة عمل مكافحة تمويل تنظيم داعش (CIFG)

يعد التمويل أحد الأعمدة الرئيسية في بناء وهيكل الجماعات والتنظيمات المتطرفة، وتنظيم داعش الإرهابي انتهج استراتيجية



"الفاتف" تشدد الرقابة على المؤسسات المالية الإيرانية لمواصلة

تمويل الإرهاب وحذرت المجموعة من فرض تدابير مضادة على إيران

والتي هي بدورها متجدده، التي تمنح الإرهابيين الوسائل لتنفيذ اعتداءاتهم الإرهابية وإمداد شبكاتهم في جميع أنحاء العالم وبث ايديولوجيتهم المتطرفة من خلال الدعاية.

إن التطور الكبير في التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات والتحرر المالي في الدول، أثر بشكل كبير في توسع وانتشار عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما كان لها انعكاس وتأثير كبير في حماية النظام المالي العالمي. وتعمل دول المجلس دون كلل أو ملل لمكافحة هذه الآفة، وتجري استكمال جهودها من خلال آليات مجموعة الفاتف أو المينافاتف أو مجموعة الإيجمونت أو غيرها من المنظمات المتخصصة في هذا المجال بهدف حماية أمنها واستقرارها ورفاهية شعوبها في المقدمة ثم حماية النظام المالي العالمي من خطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.. وهناك ضرورة إلى تكاتف دولي إذا أريد لهذه الآليات أن تواصل العمل بأكبر قدر من الفعالية على مستوى كافة الدول.

* مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية والأمنية - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - كاتب وباحث في العلاقات الدولية

عقد اجتماع ثالث من نفس العام شهد فيه إطلاق أربع مجموعات فرعية تختص بمشروعات موجهة نحو دراسة التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود لتنظيم داعش، وتهريب النفط، والروابط المالية مع المنتمين للتنظيم، ونهب وبيع الآثار. وفي شهر فبراير 2016م، عقد اجتماع مشترك تاريخي مع منظمة الفاتف ومجموعة إيجمونت لوحدة الاستخبارات المالية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لتطوير فهم أكبر داخل المجتمع الدولي لكيفية قيام تنظيم داعش لرفع الأموال وتحويلها ودراسة التدابير التي يمكن اتخاذها ضده. وقد توالى الاجتماعات من أجل استهداف العصب المالي لتنظيم داعش وخنقه اقتصاديا والقضاء عليه.

وبالتالي فالسعودية بترأسها لهذه المجموعة وعضوية بقية دول المجلس يتجلى الالتزام بتعقب مصادر تمويل الحركات الإرهابية، وأن دول المجلس، بالتعاون مع الدول والمنظمات المتخصصة في هذا المجال نجحت في تفكيك عدد من هذه المصادر. لكن يظل تعقب مصادر تمويل الحركات الإرهابية وفق برنامج زمني محدد وتطوير أدوات التعقب، التحدي الأكبر لدى الدول مما يستلزم تعاون جميع الدول في هذا المجال للوصول إلى التصدي لجميع أشكال التمويل

تمسك قطر بجماعة الإخوان المسلمين أضعف مكانتها في الشرق الأوسط 5 مرتكزات لسياسة ترامب تعتمد الوفاق مع روسيا وتمويل الحلفاء نفقات الدفاع

ارتبطت قرارات وتداعيات السياسة الخارجية القطرية بتطلعاتها إلى أن تتنافس بشأن حجم النفوذ الإقليمي في المنطقة، وقد أفضت الدوحة رغبتها في زيادة نفوذها السياسي، وكان الخلاف شديداً بينها وبين الدول الرباعية (السعودية، الإمارات، البحرين، ومصر) التي تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أحد حلفاء قطر الرئيسين من أكبر التهديدات السياسية التي تواجهها المنطقة. واقتربت المواجهة بعدد من التحديات الداخلية في قطر، وأثارت هذه التحديات مخاوف بشأن الاستقرار الداخلي في هذه الدولة، وكذلك بشأن مكانتها في منطقة الخليج العربي. رأت قطر في الاحتجاجات العربية وأحداث الربيع العربي التي اندلعت في عام 2011م، فرصةً سياسية لفرض نفسها كلاعب إقليمي، ولكن مسار هذه الأحداث شكّل اختباراً لبراغماتيها ويعود السبب في ذلك إلى علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك أُلقت قطر بثقلها وراء الجماعة في الدول التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية مثل (مصر، سورية، تونس، ليبيا واليمن) ومؤخراً في (السودان والجزائر). ولكن في جميع الدول التي مرّت في مرحلة انتقالية والتي راهنت فيها قطر على جماعة الإخوان، فقد تراجعت الجماعة بالسرعة نفسها التي برزت فيها على الساحة، ومن ثم التمسك بجماعة الإخوان أضعف مكانة قطر في الشرق الأوسط. وانعكست هذه التطورات في السياسة الخارجية القطرية والعلاقات المتشابكة الإقليمية على تحديات داخلية تمثلت بمواقف قبلية ونبوية في قطر. بينما شهدت علاقاتها مع عدد من الدول العربية تراجعاً ملحوظاً بعد الاحتجاجات العربية، وما شهدته مرحلة حكم تميم بن حمد آل ثاني في صيف عام 2013م، والجفاء في العلاقات بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب طريقة عمل الدوحة بعد الاحتجاجات العربية، وتقديمها الدعم المادي والسياسي للقوى والجماعات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين والتي تحولت الى أزمة تعرف بالأزمة الخليجية.

د. مفيد الزبيدي

الرباعية (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) من جهة، وقطر من جهة أخرى.

ترامب رئيساً: نهج جديد

يعتبر فوز الرئيس ترامب حدث لا مثيل له في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث والمعاصر وصدمة في الداخل والخارج للمراقبين بالشؤون الأمريكية، وأثبت ترامب أنه مرشح نجاح في تجاوز التقليدية في التنظيم السياسي الأمريكي، واستخدامه الإعلام على نطاق واسع وفاز في ولايات لم تصوت للحزب الجمهوري منذ عقود سابقة، واحتفظ بسيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ، وفقدان مقاعد أقل مما كان متوقفاً في مجلس النواب، وهيمنة الجمهوريين على واشنطن (العاصمة). وأعاد

وانعكست هذه التطورات في السياسة الخارجية القطرية والعلاقات المتشابكة الإقليمية على تحديات داخلية تمثلت بمواقف قبلية ونبوية في قطر. بينما شهدت علاقاتها مع عدد من الدول العربية تراجعاً ملحوظاً بعد الاحتجاجات العربية، وما شهدته مرحلة حكم تميم بن حمد آل ثاني في صيف عام 2013م، والجفاء في العلاقات بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب طريقة عمل الدوحة بعد الاحتجاجات العربية، وتقديمها الدعم المادي والسياسي للقوى والجماعات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين والتي تحولت الى أزمة تعرف بالأزمة الخليجية.

وفي هذه الدراسة نبحث موقف الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب من الأزمة الخليجية بين الدول

وساطة الكويت بين قطر والدول الخليجية بموافقة ودعم أمريكا والخطوة الكويتية منسجمة ومتوافقة مع الموقف الأمريكي

تبنيه سياسات تقوض الأسس السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام الدولي الذي شكّله الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وأساسه مبدأ التضامن الدولي لحماية الحلفاء في حال تعرض أحدهم للعدوان الخارجي، وطلب من كوريا الجنوبية واليابان السعي لامتلاك السلاح النووي للدفاع على أنفسهم في ظل غياب الالتزام الأمريكي بأمنهم طالما يدفعون لقاء حمايتهم، والتقليل من أهمية حلف الناتو ودوره في الأمن الدولي، والمطالبة بإلغاء الاتفاقيات التجارية الدولية وتبني سياسات حمائية ربما تهدد حرية التجارة والليبرالية الرأسمالية في النظام الاقتصادي الدولي، مع حالة الغموض في سياسة ترامب الخارجية وعدم وجود رؤية متماسكة لها مثل رفع شعار "أمريكا أولاً"، فضلاً عن السياسية التي اعتبرت "تقليدية" يمثلها رجال الأعمال والمستثمرين الذين وصل بعضهم إلى مراكز صنع السياسة الخارجية.

وطرح تساؤل كيف ستكون مقومات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد الرئيس ترامب؟ لا بد من تأكيد أن الكثيرين في الشرق الأوسط يدركون حقيقة الانخفاقات الأمريكية في عهد إدارة أوباما، وهم كانوا يتوقعون أن إدارة ترامب الجديدة ليس لديها قدرة على معرفة ماستفعله بالمستقبل، لأن الرئيس ترامب لم يتبن في حملته الانتخابية بالنسبة للشرق الأوسط برنامجاً للسياسة الخارجية وغلب على برنامجه الاهتمام بالشأن الأمريكي المحلي، ولذلك كان الاعتقاد أن رؤية سياسته الخارجية تتبع من وجهة النظر المحلية، وكان متوقعاً تشدد ترامب بعد انتخابه في مواجهة تنظيم داعش والقضاء عليه مع تأزم العلاقة مع إيران، ولذلك كانت تبدو الظروف تتجه نحو فترة رئاسية مغايرة لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة من قبل. وكان هنالك في الواقع حالة من الإحباط في الشرق الأوسط من سياسة إدارة أوباما السابقة التي تبنت مبدأ إقامة "توازن داخلي" في المنطقة عبر القوى المحلية دون التزام أمريكي مباشر مع الحلفاء التقليديين، ويتمثل ذلك في التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران إلى جانب الفشل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي وماحصل بعده من تداعيات داخلية.

وتشير طروحات ترامب إلى أن الاستراتيجيات التي حدّتها الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط تقوم على عدة مرتكزات هي:

ترامب قواعد الحملات السياسية الانتخابية في الولايات المتحدة. وظهر انطباع أنه لن يكون رئيساً (تقليدياً) وسيهمل كما يعتقد المتابعون التقاليد السياسية والدبلوماسية الأمريكية المتعارف عليها، فهو ليس عضواً في المؤسسة السياسية الأمريكية، وليس له ولاء للتقاليد السياسية في واشنطن، وقدم في حملته الانتخابية برنامجاً سياسياً معارضاً للحكومة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، وطرح رأياً بأن يتم "تجفيف المستنقع" وهو يستبعد قدرة الحكومة على كشف الإرهابيين المحتملين في صفوف اللاجئين ومنع المجرمين من دخول بلاده بصورة غير شرعية.

ويعتقد الكاتب الأمريكي الدكتور بول سالم أن ترامب يمثل عملياً "اليمن الأبيض" أعاد تثبيت الهوية الأمريكية البيضاء القديمة بأن الريف "السكان البيض" وبأنه الحنين الأمريكي للماضي، ولهذا فإن فوز ترامب اعتبر نجاحاً لفئة أمريكية مهمة من الحزبين الحاكمين لم يهتما بالريف بل بالمدن والشركات والمال والمصارف، استفاد منها هذه المرة ترامب في حملته الانتخابية ونجح في ذلك. وجاء فوز ترامب بالرئاسة الأمريكية ليعود الجمهوريون لاستلام السلطة والسياسة الخارجية الأمريكية بعد غياب دام ثمان سنوات وما زالت القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية أمراً لاغنى عنه لمصالحها والعالم كما يرى المحللون الأمريكيون مع ظهور تغيير في المشهد الجيوسياسي اليوم على ما كان قائماً عندما تولى الجمهوريون الحكم من قبل.

الأن الدكتور فواز جرجس يتساءل لماذا فاز ترامب؟ ويجب بأن التعقيد الأمريكي الاجتماعي الداخلي ومعه بعض الدول الأوروبية الذي أفرز "الظاهرة الشعبوية" صعود الهويات الضيقة المحلية تحت تأثير قوى العولمة الرأسمالية التي أدت إلى تفكك اجتماعي عميق في المجتمعات الأمريكية والأوروبية من الثروة التي بيد النخبة إلى جانب الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا المتضررتين والمهمشتين، ومن بين هذا التناقض برز ترامب "الشعبي" مستغلاً الشرخ الاجتماعي، وتم تحشيد الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا لتحقيق الفوز الانتخابي للرئاسة الأمريكية الجديدة. وشعر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق مع مجيء الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض فهو لم يكن المرشح الأفضل لدى غالبية هؤلاء الحلفاء لغموض سياسته الخارجية، ولا يتمتع بأيدولوجية واضحة على العكس من منافسته كلينتون، مع التخوف من أن مجيء ترامب للسلطة بعد

للنزاع الأردني- الفلسطيني في "أيلول الأسود" عام ١٩٧٠م، والوساطة بين شاه إيران محمد رضا بهلوي والبحرين وانتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين عام ١٩٧١م، والوساطة بين سلطة عُمان واليمن في عام ١٩٨٤م، بالتعاون مع دولة الإمارات وانتهت بتوقيع اتفاق في الكويت، والوساطة بين تركيا وبلغاريا عام ١٩٨٩م، في حل مشكلات الأقلية التركية، وحل الخلاف الليبي - السعودي في كانون الثاني ٢٠٠٩م، في مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت، والوساطة بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات في عام ٢٠٠٩م، وانتهت الأزمة بينهما. ثم في أبريل ٢٠١٦م، الوساطة الكويتية والمفاوضات بين طرفي النزاع في اليمن برعاية الأمم المتحدة لتحقيق السلام، واستضافة الكويت القمة الخليجية التي رفضت فيها سلطنة عُمان العملة الموحدة، وسعي الكويت إلى حسم الخلاف بين هذه الدول.

وتقوم الدبلوماسية الكويتية على علاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية بحكم الجوار التاريخي والجغرافي والعلاقات وأواصر القرى والقبلية والاجتماعية، ودفاع المملكة ووقوفها إلى جانب الكويت في خضم أزمة الغزو العراقي في عام ١٩٩٠م، والتفاهات بين المملكة والكويت في القضايا العربية والدولية منذ عقود طويلة، ودعم الرياض للكويت في كل الأحداث والظروف السياسية السابقة التي شهدتها منطقة الخليج للحفاظ على استقلالها واستقرارها. ومن هنا جاءت الوساطة الكويتية وما قام به الأمير الشيخ صباح الأحمد في جهوده من أجل حل الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧م، وما بعدها بفضل خبرته الدبلوماسية وزيراً للخارجية (١٩٦٣-٢٠٠٣م)، وقدراته في أداء دور الوساطة في السياسة الخارجية، إذ شكّلت الأزمة الخليجية واحدة من أخطر الأزمات التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي مع تدخل دول إقليمية وعالمية فيها، وعولجت الأزمة بوساطة كويتية نشطة وزيارات مكوكية إلى أبو ظبي والرياض والدوحة لتقريب وجهات النظر بين هذه الأطراف المختلفة، وقادها الشيخ صباح الأحمد نجح في إعادة السفراء لهذه الدول إلى الدوحة بعد توقيع فيماسبق اتفاقية بينهم عام ٢٠١٤م، في الرياض. ولكن تجددت الأزمة الخليجية في حزيران/يونيو ٢٠١٧م، لعدة أسباب منها، اتهام الدول الأربع لقطر بدعم التنظيمات الإرهابية، ودور قناة الجزيرة القطرية في التحريض ضد هذه الدول، ودعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين المتواجدين حيث أن عمق الخلافات لم يؤد إلى توصل الطرفين إلى حلول جذرية لهذه الأزمة التي ظلت قائمة حتى اليوم. وتقوم الكويت بدور الوساطة الدبلوماسية بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة في ظل الأزمات السياسية الخليجية، إذ بقيت الكويت لها تمثيل دبلوماسي في الدوحة لحل هذه الأزمة، واستمرار جولات

١- سياسة ترامب في تحييد عناصر الصراع الطائفي والتسييق مع الدول الحليفة التي تشترك مع ادارة ترامب في محاربة ما أطلق عليه تسمية التطرف الإرهابي.

٢- تشكيل أرضية تفاهم أمريكية-روسية تتضمن إليه دول الشرق الأوسط لمواجهة تحديات قائمة مثل محاربة تنظيم داعش وحل الأزمة السورية، ورغبة ترامب إجراء تسوية واستقرار عبر التدخل المباشر في أزمات المنطقة في محاولة تغيير الواقع الراهن.

٣- ان فريق ترامب من (المحافظين) الذي كان ولازال يوافق على هذه السياسة سيدفع من المحتمل المزيد من التشدد تجاه مصادر الخطر، واتخاذ خطوات استباقية ربما تؤدي الى تعميق الشرخ في الشرق الأوسط.

٤- سعي إدارة ترامب بشكل سريع وجاد للقضاء على تنظيم داعش وليس إضعافه أو تقليصه في إطار حملة واسعة تهدف الدعاة والمنفيدين للأيديولوجية "الراديكالية المتطرفة" بوصف ترامب، ومنها تصنيف جديد للأصدقاء والحلفاء سيصبح نموذجاً أكثر من أي وقت مضى بمدى مشاركتهم في هذه المساعي.

٥- ستحرص الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب على أن يدفع حلفاؤها مثل دول مجلس التعاون الخليجي مساهماتهم ضمن حالة (الدفاع الجماعي) في الحرب على الإرهاب العالمي.

الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور قيام الكويت بدور الوساطة الدبلوماسية بين قطر والدول الخليجية من دون موافقة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية، بل يمكن لنا القول إن الخطوة الكويتية هذه جاءت منسجمة ومتوافقة مع الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية ومحاولة إيجاد الحل لها. وتعتبر الكويت دولة صغيرة من الناحية الجغرافية والسكانية لكن لها دور سياسي واقتصادي مؤثر وفاعل إقليمياً ودولياً بسبب سياستها الخارجية منذ حصولها على الاستقلال في أهدافها في التوازن والحياد الإيجابي، والمساعدات الإنسانية والغائية، ودبلوماسية الوساطة. وأدت الكويت دوراً تاريخياً في الوساطة وحل الخلافات العربية -العربية من خلال دور وزير الخارجية (آنذاك) الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الأمير الحالي) في خلافات شهدها النظام العربي والإقليمي، بل حتى النظام الدولي، أبرزها الخلاف المصري - السعودي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، واستضافة الكويت اجتماعاً مصرياً-سعودياً في ١٧ أغسطس ١٩٧٧م، وحل الخلاف المصري-اليمني، والتوسط بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام ١٩٧٢م، وتوقيع اتفاقية سلام بعد معارك على الحدود بينهما، ثم الوساطة الكويتية



راهنـت قطر على خلفات دول المنطقة والعلاقات الخفية والرهان على مصالح الغرب وعلاقتها مع جماعات الإسلام السياسي

على النظام الإقليمي الخليجي متماسكاً، لكون أن أي خلل خليجي سوف يتحول إلى خلل كويتي، لذلك سعت الكويت في السنوات الأخيرة إلى احتواء الأزمة وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء فيه وإيجاد حلول له، وإدراك صانع القرار الكويتي خطورة أن تكون دولة صغيرة مثلها في مجلس التعاون الخليجي، وعليها ضغوط جراء الأزمة الخليجية الأخيرة لأن تأثير هذه الأزمة لا ينعكس على الدول المشاركة فيها بل سوف يمتد إلى بقية دول المجلس الأخرى وهي (الكويت/ سلطنة عُمان)، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية وكجزء من ما يعرف مسألة توزيع الأدوار في المنطقة إذ تقوم الكويت بدور الوساطة والاعتدال بين طرفي النزاع في الأزمة الخليجية، ولإيصال رسائل أحياناً لهذا الطرف أو ذاك، وإبقاء الأزمة تحت سيطرة واشنطن ونفوذها وتحكمها.

الحوارات بين مختلف الأطراف الخليجية من أجل حلها، ومنها أزمة سفراء المملكة العربية السعودية والبحرين ودولة الإمارات في قطر عام ٢٠١٣م، وعودتهم إليها في عام ٢٠١٤م، ثم مع مصر وقطر والدول الثلاث الخليجية عام ٢٠١٧م، والتوسط الكويتي فيها.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨م، كشف السفير الأمريكي في الكويت لورانس سيلفرمان عن اتفاق الرئيس ترامب مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد على إنهاء الأزمة الخليجية بالسرعة الممكنة. على الرغم من الصعوبة في الجولات المكوكية التي قام بها الشيخ صباح الأحمد بين أطراف الأزمة الخليجية من أجل إيجاد حل لها. ولكنها لم تصل إلى نهايتها الإيجابية، ويُفسر سبب اتخاذ الكويت سياسة الوساطة هي رغبة الأمير الشيخ صباح الأحمد في الحفاظ

أعلنت في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧م، قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر، واتهمتها بدعم الإرهاب والتقرب من إيران. في حين أعطت واشنطن إشارات متباينة تجاه الأزمة الخليجية في بدايتها، إذ أبدى الرئيس ترامب تأييداً إلى جانب المملكة العربية السعودية، بينما وزير خارجيته السابق ريكس تيلرسون تبنى خطاباً أكثر اتزاناً.

في حين عملت قطر على أن تكون شريكاً أكثر قرباً للولايات المتحدة، وأشار هيدز نويرت الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨م، لدعم زخم أعطته الأزمة الخليجية للعلاقات الأمريكية-القطرية في إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات السياسية والعسكرية ومناورات عسكرية مشتركة وزيارات متبادلة بين البلدين، وإطلاق (الحوار الاستراتيجي القطري-الأمريكي) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨م، في مقر الخارجية الأمريكية في واشنطن برئاسة وزير الخارجية الدولتين لتعزيز التعاون في المجالات كافة، الدفاع والتجارة والاستثمار والإرهاب والأمن والقانون وحركة الطيران والحرب على داعش والأزمة الخليجية وملفات دول الجوار بالنسبة لقطر، وعملت على توسيع علاقاتها السياسية والعسكرية مع القوة الأولى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى أوروبية وإقليمية بعد أيام من فرض الحصار عليها، وتم تنفيذ تمرينين عسكريين بين واشنطن والدوحة جنوبي قطر، ثم المناورات المشتركة في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٨م، وتوقيع اتفاقية لشراء طائرات مقاتلة أمريكية الطراز (F15) بكلفة تبلغ ١٢ مليار دولار أمريكي. وافتتح مقر جديد لمكتب المحققة العسكرية القطرية في واشنطن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨م، لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي بين البلدين، وأعلنت القيادة المركزية الأمريكية أنها جمدت مشاركتها في مناورات عسكرية مع دول خليجية بسبب الأزمة الخليجية في هذه المرحلة، وقال جون توماس المتحدث باسمها "قرّرنا عدم المشاركة في بعض المناورات العسكرية مع دول خليجية احتراماً لمبدأ مشاركة الجميع في تحقيق المصالح الإقليمية المشتركة". ووافقت قطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨م، على مبيعات عسكرية بقيمة ١,١ مليار دولار أمريكي في خدمات لدعم برنامج مقاتلات من طراز (F15). هذا فضلاً عن وجود ١١ ألف عسكري أمريكي من سلاح الجو في قاعدة (العديد) العسكرية الجوية على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب غربي العاصمة الدوحة التي تضم أكبر تواجد عسكري لها في منطقة الشرق الأوسط في الحرب على تنظيم داعش في سوريا والعراق.

السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الخليجية

وقفت إدارة الرئيس ترامب موقفاً مغايراً عن الإدارة السابقة لها تجاه قطر، فقد قال ترامب بعد زيارته الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية "التطرف وكل المؤشرات تشير بالبنان إلى قطر ربما هذا سيكون بداية نهاية أهوال الإرهاب". واتهمت كل من (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة والبحرين) في عام ٢٠١٤م، قطر بالتدخل في شؤونهم الداخلية ودعم الإرهاب. ولكن جوهر القضية هو علاقة قطر بجماعة الإخوان المسلمين وفضائية الجزيرة القطرية. وترى الرياض وأبو ظبي أن الدوحة دعمت الحركات الإسلامية المتطرفة بعد الاحتجاجات العربية عام ٢٠١١م، وتعدّ الدولتان أن جماعة الإخوان المسلمين أكثر خطورة من الجماعات الإسلامية الأخرى. ويظهر أن الرئيس ترامب قد اتخذ قراراً أن يكون للمملكة العربية السعودية دوراً محورياً للمقاربة التي يتبعها في منطقة الشرق الأوسط في سياق نظرته إلى الإسلام السياسي كعدو مما دفع الرياض وأبو ظبي لأن يكون بإمكانهما ممارسة دور أكبر في الأزمة بعد زيارة ترامب للمنطقة. وترى الدولتان أن الصراع الآن يدور بشأن تهديدات إقليمية مع حالة الصراع في المنطقة، مع استمرار حرب اليمن، وهبوط وصعود أسعار النفط، وموقف واشنطن في سياستها المتشددة مع إيران.

وكان الرئيس ترامب منذ بداية الأزمة الخليجية أشار للحاجة إلى الوحدة الخليجية، وأجرى اتصالات هاتفية مع الزعماء العرب المعنيين بالأزمة بعد قطع الدول الخليجية علاقاتها مع قطر، واتصل أيضاً بأmir قطر تميم وشدد على ضرورة مكافحة تمويل الإرهاب، واقترح عقد اجتماع بين أطراف الأزمة الخليجية في الولايات المتحدة الأمريكية بضيافة البيت الأبيض لإيجاد حل لها، وأكد الرئيس ترامب إلى "الأهمية المحورية للوحدة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والتعاون الوثيق له مع الولايات المتحدة بالنسبة إلى دحر الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي".

وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م، أبدى الرئيس ترامب استعداده للتدخل والوساطة لحل الأزمة، وأعرب بأن النزاع يمكن حله بسهولة إلى حد ما، والتوصل إلى اتفاق سريع وأعرب أمير الكويت عن تفاؤله في حل الأزمة في القريب العاجل، واقترح الرئيس ترامب التوسط في الأزمة بين قطر وجيرانها، وفي مؤتمر صحفي مع أمير الكويت قال ترامب سيكون مستعداً للقيام بدور الوسيط وقال "أود القيام بذلك وأعتقد سيكون لديكم اتفاق في أسرع وقت، وأعتقد أنه أمر سيتم حله بسهولة إلى حد ما". وكانت (المملكة العربية السعودية والبحرين ودولة الإمارات ومصر) قد

رأت قطر في أحداث الربيع العربي فرصة لفرض نفسها كلاعب إقليمي لكن مسار الأحداث شكّل اختباراً لبرامجياتها وعلاقتها مع "الإخوان"

القطري من المتعلمين والمتقنين الذي قد يدفع الشباب في المستقبل إلى نقاشات عن الشرعية والسلطة والتعددية والديمقراطية والحريات العامة والانتماء الوطني والسياسة الخارجية والانتماء وغيرها من الملاحظات والانتقادات التي تسجل على صانع القرار القطري لاسيما مع ظهور الأزمة الخليجية المتنامية مع الدول الرباعية، والتي تحولت إلى أزمة ليست خليجية بل إقليمية، وتدخلت بها أطراف دولية بكل تأكيد لها تأثيرات على الوضع الداخلي في قطر وعلى مستقبل البلاد لكون الأزمة لم تجد لها حلول عادلة ومقبولة لجميع الأطراف حتى الآن.

إن مواقف الدول العربية المقاطعة التي ترى أن أمنها واستقرارها يتضرر من جراء السياسة القطرية، ومن ثم يبدو بشكل واضح أن هناك "تفوق إقليمي" على "العالمي" أي على موقف الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد حل لهذه الأزمة. ويرى الدكتور عمار علي حسن أن قطر اعتمدت منذ عقدين من الزمن على أنها بعيدة عن العقاب، وأن الآخرين عاجزين عن ردها وتعلموا على نمط سياستها، وأنها محمية من الولايات المتحدة الأمريكية وظفتها كدولة وسيطة مع الجماعات الإسلامية المختلفة، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والعسكرية بين البلدين، واعتمدت الدوحة على هامش المناورة واللعب على التناقضات بين دول المنطقة والعلاقة الخفية والرهان على مصالح الغرب معها، وشبكة علاقات متينة مع جماعات الإسلام السياسي بمختلف اتجاهاتها، وعلاقات قطر المتطورة مع الولايات المتحدة الأمريكية حليفها الاستراتيجي الأول وعلاقتها المتينة مع قوتين إقليميتين هما (تركيا وإيران).

وإن الأزمة الخليجية لم تصل إلى حلول جادة على الرغم من التحركات الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت جولاتها إلى حالة من الجمود، وشكّلت الأزمة درساً لإدارة الرئيس ترامب وإفساح المجال أمام البيت الأبيض لتحقيق أمر كانت بحاجة ماسة له باستعراض كفاءتها على مستوى السياسة الخارجية في قضايا أخرى مثل الصراع العربي-الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وغيرها.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩م، قدّم مبعوث الرئيس الأمريكي لحل الأزمة الخليجية انطوني زيني استقالته من منصبه بسبب عدم تجاوب أطراف الأزمة مع المقترحات التي قدّمها بلاده لحل الأزمة بعد أن لمس على حد قول (وكالة سي بي اس الأمريكية) عدم رغبة الزعماء الخليجيين في الموافقة على مقترحات قابلة للتطبيق لحل الأزمة بحسب ما نقلت عن زيني، وكانت مهمته تقوم على تغليب مفهوم التحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط وطرحه أمام قادة المنطقة. بينما كان زيني يرى أن دوره كان مهمشاً لأن مسؤولين آخرين في الإدارة الأمريكية قاموا بالترويج لهذا التحالف أي قيام نوع من (حلف شمال الأطلسي العربي) ترغب واشنطن لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة.

وأثناء زيارة تميم بن حمد إلى واشنطن في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٩م، أعرب الرئيس ترامب عن سعادته بتوسيع قاعدة العديد الجوية العسكرية على حساب بلاده أي قطر ولكي يستضيف مزيداً من العسكريين الأمريكيين، وقال ترامب "أنت حليف عظيم ساعدتنا بمنشأة عسكرية رائعة ومطار عسكري لم ير الناس مثيلاً له منذ وقت طويل" وقال "وحسبما أفهم تم خلال ذلك استثمار ٨ مليارات دولار، والحمد لله كانت أغلبها من أموالكم وليس أموالنا، بالحقيقة الأمر أفضل من ذلك، حيث كانت كلها من أموالكم"، وتعتبر العديد أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومركزاً أساسياً لانطلاق عمليات قواتها البحرية في المنطقة، وتسعى قطر من خلالها إلى تعزيزها في ظل الأزمة الخليجية.

الولايات المتحدة ومستقبل الأزمة.

تعتبر قطر الدولة الصغيرة ذات الإنفاق العالي ومستوى الدخل القومي المرتفع. لكنها من جانب آخر لديها مصادر للفلق حقيقية في نشوء معارضة شعبية ونخبوية مع وضع القيود على الحريات العامة أدت إلى نشوء مواقع شبابية ومدنية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل (منتدى الثورة في قطر) يعرض نقد للعلاقات مع الأمريكان والإسرائيليين، والاعتراضات على الاعتقالات للناشطين أو المعارضين والدعوات من النخب الفكرية والاجتماعية والعلمية المطالبة بالديمقراطية الفعلية بدلاً عن الليبرالية الاقتصادية، ومع تنامي إعداد الشباب

التقاطعات والإخفاقات في تطبيقات الأخلاق: الليبرالية تعد بالكثير من الإيجابيات تراجعات الأخلاق في العلاقات الدولية: الفضيلة الغائبة

تُشير الدلائل الراجحة، من خلال النظر المنهجي، إلى أن مجالي القانون الدولي والعلاقات الدولية يربطهما تداخل الصلات الموضوعية، ما نشأ عنه اهتمامات وتاريخ مشترك، كما أن بينهما تبايناً صارخاً في المهنية والحرفية والشعور بالهدف. ولعقود عديدة، نما الحقلان بشكل منفصل، إلا أنه في الآونة الأخيرة فقط كانت هناك علامات واضحة على التقارب. ومع ذلك، فإننا نشك في أن تداخل الاهتمامات الموضوعية سيفوز في سباق التقارب هذا إلى درجة التكامل البنوي، بسبب الخلافات العميقة بينهما، ليس فقط في الأسلوب، الذي ينجز به أعضاء الحقلين ما يفعلونه، ولكن أكثر من ذلك في الطريقة، التي يبرزون بها ما يقومون به من أفعال. ولتوضيح دليل هذا التأكيد، لا بد لنا أن نُشير إلى أن العلاقات الدولية قد شهدت نقاشاً جاداً حول العودة إلى مراجعة الممارسة التقليدية لأداء محترفيها، واحتضان فكرة "الانعكاس"، التي عُرِفَت للمرة الأولى في علم الاجتماع، إذ بدأ مؤخراً أن هناك عودة واسعة، ولكنها متفاوتة، إلى مناقشات قضية الأخلاق. وعلى النقيض من ذلك، يبدو لنا أن لا شيء مشابه لهذا قد حدث في النظرية القانونية الدولية، المتممة والضابطة لحقل العلاقات الدولية، الأمر الذي جعل هذا التباين بين الحقلين عقبة في سبيل إصلاح الممارسة وضبط بوصلة الهدف.

الدكتور الصادق الفقيه

لا بأس ولا مناص، من منظور أصحاب هذا الرأي، أن تبرر الغاية كل الوسائل، من مكرٍ، ودهاء، وخداع، وقوة، واعتداء، وتدخل، بلوغاً لهذه المصالح.

افتراضات جدلية:

إن ما تقدم يمثل خلافاً قديماً متجدداً بين المدارس السياسية الغربية، التي تتراوح بين الاعتدال الأخلاقي، الذي يمثله المفكر الإسباني فرنسيسكو دو فيتوريا، والذي عاش بين عامي ١٤٩٠ و١٥٤٦م، وبين التطرف النفعي في تصورات المنظر السياسي الإيطالي نيكولو برناردو مكيافيلي، والذي عاش بين عامي ١٤٦٩ و١٥٢٧م، وأرسى قاعدة "الغاية تُبرر الوسيلة". وتماثلهما في العصر الحديث؛ في جانب الاعتدال، نظرية القانون الدولي الإنساني، التي ترفض استخدام القوة، وتأبى التجاوزات على حقوق الشعوب والدول، بمنطق القوة؛ وفي الجانب النفعي، النظرية البراغماتية، والتي تُبرر المخاتلات غير الأخلاقية في العلاقات الخارجية من أجل تحقيق مصلحة الدولة. ولاستجلاء هذا التباين، يجب الإشارة هنا بشكل أوضح إلى أن هذا التفسير لما يفعله القانونيون يعكس

إن مرد هذا التباين يرجع إلى حقيقة أن هناك اختلاف واسع بين القانونيين حول تفسير الأخلاق في العمل السياسي عامة، وفي العلاقات الدولية على وجه الخصوص. يقول نيكولاس غرينوود أونف في مقال له بعنوان: "التفكير في الأخلاق، التفكير عبر الحقول"، نُشر في ٢٢ يونيو ٢٠١٦م، على موقع AEON الإلكتروني، لطالما كانت العلاقات الدولية مرتبطة بتدخلات صعبة مع عالم السياسة، فهي بلا شك تتداخل مع فن الحكم. ففي هذا السياق، بعد دور الممارسة مجرد محاولة غير مجدية لكسر الفجوة بين النظرية والسياسة، ناهيك عن التمييز بين القيمة والحقيقة المُضمَّن في العلوم كحرفٍ مُمارَسَة. وعلى النقيض من ذلك، فإن القانون يجعل الممارسة حتمية مهنية، ويظل الإقناع هو نقطة الحجة القانونية. وتعني الدعوة أن القيم تُشكّل بنشاط تفسير القانوني للوقائع في أية حال، بما في ذلك وقائع القانون. لهذا، لم يستطع الطرفان أن يتفقا حول تعريف واحد لهذه المعادلة، بحيث يتراوح الفهم للأخلاق السياسية بين من يعتبرها مجموعة القيم، التي تُنظَّم العلاقات بين الجماعات والدول، على قاعدة الاحترام المتبادل، وبين من يُعَلِّي المصالح ويجعلها الحاكم لكل فعل سياسي يرتبط بالآخر؛ وفي ذلك

إن كل هذا يطرح مشكلاً اليوم، مثلما كان معضلة بالأمس، فيما يتعلق باختيار المفهوم، الذي يعبر عن هذه المقاربة بشكل كلي ودقيق؛ قبل أن تشمل النظريات الديالكتيكية، والماركسية، والطبقة الاجتماعية، والمادية التاريخية، وغيرها، ثم اختيار البنيوية كمنطلق للممارسة. وهنا، كانت حقوق الإنسان، مرة أخرى، مصدر قلق كبير بسبب من دكتاتورية الأنظمة الشيوعية آنئذ، بإعلانها للجوانب الأمنية في واقعيتها الدفاعية. فقد انضم حينها عدد كبير من علماء العلاقات الدولية إلى زملائهم في الحركة الدستورية العالمية، التي تعمل الآن كخليفة لحركة النظام العالمي القديم، والتي بلغت ذروتها قبل أربعين عاماً خلت.

ومع ذلك، فإن التجربة علمتنا أن علماء العلاقات الدولية هؤلاء لا يأخذون الليبرالية، وعلاقتها بالسلوك الأخلاقي، كأمر مفروض منه. فقد وضعت الواقعية الصاعدة العديد من الليبراليين في موقف دفاعي، وأجبرت بعضهم على زيادة الاهتمام بالبحث عن موضوع الأخلاق عند فلاسفة السياسة. وفي هذا المنحى، ظهر في المقدمة إيمانويل كانط وأبحاثه الأخلاقية، ثم احتل جون رولز مكانة بارزة بين هؤلاء. وفي حين أن فلاسفة القانون حدوا حدوهم، إلا أن القانونيين الليبراليين الدوليين لم يترسموا خطاهم. ويمكن أن يُعزى السبب هنا إلى الزيادة الهائلة في الحاجة إلى ممارسة القانون الدولي. إذ إنه عندما تكون الممارسة ذات أهمية قصوى، وعائد مادي مُجدِّ، وفي حالة تبرير ذاتي عن انشغالاتها، فإن الفقه السياسي الأخلاقي لا يُهتَمُّ به كثيراً.

التراجع والإحياء:

الآن، وبالعودة إلى سجل العلاقات الدولية مرة أخرى، سنجد أنه مما يثير الدهشة إلى حد كبير، أن تراجع الواقعية الأخير ألهم أيضاً حركة إحياء، وإن كانت متواضعة، لرغبتنا في الاهتمام بالأخلاق. وذلك من خلال النظر إلى ما يسمى بالواقعية الكلاسيكية، التي لا ترى إلا الدول، وجدوى ما يمكن أن تقدمه في هذا السياق. وبالتالي، أنصتاً مجدداً إلى شخصيات أمريكية مرموقة في هذا الحقل؛ مثل، رينهولد نيبور وهانز يواخيم مورغنثاؤ. فقد أسهم المفكر عالم اللاهوت البروتستانتي رينهولد نيبور، الذي عاش بين عامي 1892-1971م، في تطوير المنهج الواقعي في السياسة الخارجية، إذ يؤكد على ذلك بقوله "إن نزعة الإنسان نحو العدل هو ما يجعل الديمقراطية ممكنة، ونزعة الإنسان نحو الظلم هو ما يجعل الديمقراطية ضرورية". في حين يُعتبر المفكر مورغنثاؤ، الذي

اليوم الطريقة الأنجلو-أمريكية للتفكير في القانون باعتباره مهنة؛ بينما يرى العلماء المختصون في القانون الدولي الأمور بطريقة مختلفة بعض الشيء. وينبغي أن تُشير أيضاً إلى أن للطريقة الأنجلو-أمريكية أثراً حاسماً على أسلوب ممارسة القانون الدولي، الأمر الذي يعني أن هناك انعكاساً لا شك فيه لقرنين من هيمنة هذه الطريقة؛ يسندها منطق القوة الصلبة، وعسكرة السياسة الخارجية لدى الطرفين.

لقد أثبتت مارتي أنتيرو كوسكينيمي بقوة في كتابه "من الاعتذار إلى اليوتوبيا: هيكل الحجج القانونية الدولية"، الصادر في هيلسنكي عام 1989م، عن رابطة القانونيين الفنلنديين، أن ممارسة القانون الدولي مليئة بالافتراضات الليبرالية. فالقانون الدولي هو بالفعل عنصر رئيس في تصور الليبرالية كمشروع عالمي، وخاصة لا تتجزأ من الثقافة السياسية للعالم المعاصر. ولا حاجة إلى الحديث عن الأصول الأنجلو-أمريكية، على وجه التحديد، لهذا المشروع، والطرق العديدة، التي تُشربتها الليبرالية منها، مع الافتراضات النفسية والثقافية لهذه الأصول. ورغم هذا، قد يجوز هنا التأكيد على أن الليبرالية هي فعلاً مشروع أخلاقي. ولا شيء يجعل هذا أكثر وضوحاً من مناداتها بأهمية حقوق الإنسان، في النظرية والممارسات القانونية الدولية المعاصرة. إن ظهور الاهتمام العلمي المذهل بـ "الدستورية العالمية" هو دليل إضافي على أن الليبرالية كمشروع أخلاقي ما زالت حية؛ حتى في الظروف الراهنة، التي طغت فيها ظواهر الشعوبية العنصرية، وتبدت نزعات الهيمنة الإمبريالية من جديد.

وبالطبع، إذا كان ذلك كذلك، فإن لهذه الليبرالية؛ رغمًا عن ذلك، وجود طويل في النظرية السياسية أيضاً، لأنها نزعة أخلاقية ترمي إلى التحرر السياسي والاقتصادي. وإذا وافقنا على هذا المعطى، فمن الواضح أن الخطاب الغالب اليوم في العلاقات الدولية هو موضوع الأخلاق، الذي تتبناه المدرسة الليبرالية، بينما كانت النظرية الواقعية، التي تحدد العلاقات الدولية بنظرة ضيقة لا ترى سوى الدول منفصلة تتصارع على المصالح، في المقابل، قد تبنت الردع والأحلاف، هي ما كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية؛ بل وأعدت، منذ نهاية الحرب الباردة، تأكيد هيمنتها، بدعاوى كانت معظمها تحت ستار التصورات البنيوية، التي تمتلك أوسع حدود للاختصاص بتركيزها على وحدة النظام الدولي في كل مستوياته، وتركيزها على نماذج الإنتاج، واعتبارها للعلاقات السياسية بين الدول كظاهرة سطحية، والتي كرست الاستغلال والتبعية.

"الواقعية" تحدد العلاقات الدولية نظرتها ضيقة ولا ترى سوى الدول منفصلة تتصارع على المصالح وتتبنى الردع والأحلاف

اختلاف كبير بين القانونيين حول تفسير الأخلاق في العمل السياسي عامة وفي العلاقات الدولية على وجه الخصوص

التي مارستها المدرسة السلوكية بين الخمسينيات والستينيات في مجال الدراسات الكمية، و"المحاكاة"، وبناء النظرية، انطلقت كلها من المسلمات الواقعية. ولكن هذه الواقعية لم تشهد منافسة حقيقية وجدية إلا في السبعينيات، متزامنة مع ظهور نظريتي التبعية والبنوية، ومن بعدهما منظورات الاعتماد المتبادل والتعددية.

بيد أن رد فعل الواقعية جاءت مع كتاب بي جيه كوهين، الموسوم بـ "مسألة الإمبريالية: الاقتصاد السياسي للهيمنة والاستقلال"، الذي صدر في نيويورك عام 1973م، والذي أكد فيه على التحليل السياسي، وليس الاقتصادي للإمبريالية. ولحقت بها مساهمة روبرت تاكر، في كتابه "عدم المساواة بين الأمم"، وصدر بنيويورك عام 1977م، الذي رفض فكرة توزيع العدالة، أو تجزئتها. وقد أكد هيدلي بول، في كتابه "التدخل في السياسة العالمية"، الذي أصدرته مطبعة جامعة أكسفورد عام 1984م، على أهمية التدخل الفعال. بينما أعاد ستيفن كراسنر كتابة الاقتصاد السياسي بلون "تجاري-جديد"، في كتابه "الدفاع عن المصلحة الوطنية: استثمارات المواد الخام والسياسة الخارجية للولايات المتحدة"، الذي صدر في نيويورك عام 1978م، وكذلك فعل روبرت جيلبين، في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، الذي أصدرته جامعة كامبريدج عام 1984م، والذي أكد فيه على دور الحرب كمؤسسة للتغيير.

وهذا يُحيلنا إلى حقيقة أن الواقعيين يشتركون مع المثاليين في منظور "الدولة/المركز state-centric paradigm"، ولكن يختلفون معهم في الحلول المقدمة كسياقات عامة للعلاقات الدولية. ففي الوقت الذي يدعم فيه الواقعيون المذاهب المحافظة، التي تقول إن الدول القوية في العالم عليها مسؤولية الحفاظ على النظام الدولي؛ مع كل ما تتضمنه هذه المسؤولية من تحديات وصعوبات ومخاطر، فإن المثاليين اختاروا المذاهب الليبرالية، وما يرافق المسؤولية فيها من مقتضيات أخلاقية، ويرون أن الدولة يمكن أن تُروَّض، ويمكن للتغيير أن يحدث تدريجياً بواسطة آليات؛ مثل نزاع التسلح، والأمن الجماعي، وتقوية أنظمة القانون، واتخاذ إجراءات عقابية ضد المعتدين. وكل هذه الأفكار تتقاطع في بعضها مع المبادئ، التي يؤمن بها الواقعيون، خاصة موضوع السيادة، والقوة، والدبلوماسية، ولكن ظل حلم المثاليين دائماً ينزع إلى إمكانية تكوين حكومة عالمية.

ثقافة الحقوق:

لقد ارتبطت فكرة الحوكمة العالمية هذه بتصورات ومنظومات العدل والمساواة الإنسانية في مستواها الكوني، كمبدأ حداثي. وسبق

عاش بين عامي 1980-1904م، أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، وكانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب السياسة بين الأمم.

كما أعاد بعض الباحثين في بلدان أخرى كثيرة اكتشاف مسألة الأخلاق في العلاقات الدولية، دون أية إشارة إلى الليبرالية ومخاوفها المعيارية. ومعروف أنه بدلاً من التعبير عن هذه المخاوف بالتضييق الكبير جداً على الواقعية الوضعية، فإن الليبرالية تميل إلى الاكتفاء بإظهار الحكمة كمرشد أخلاقي. رغم أنه كان هناك رد فعل ضد احتضان العلم، والافتتان بنظرية الاختيار العقلاني، والافتراض بأن العلوم الاجتماعية الجيدة تتطلب استخدام الأساليب الكمية، خاصة في أوروبا، وبشكل أعم في مجمل حقل العلاقات الدولية.

إن الواقعية الوضعية تدعي التمسك بمنهج العلم الوضعي، الذي يفرض بصراحة التمييز بين الواقع والقيمة، ولا يسمح بوضع أي اعتبار للأخلاق. وقد يكون هذا الفهم مناسباً للباحثين في الولايات المتحدة، الذين يساؤون ببساطة بين الهيمنة الأمريكية والقيم الليبرالية، وأن الأخلاق العليا تعني بالمنطق البراغماتي المصالح الأمريكية العليا غير أنه، وفي كل مكان آخر، يُنظر إلى هذا الافتراض الأمريكي المتعجرف، على ما هو عليه من تحيزات، باستياء شديد، لأنه لا يُقدم حافظاً للانتقال إلى تبني الأخلاق في العلاقات الدولية، إلا ما كان متوافقاً منها مع المصالح الأمريكية. ومرة أخرى نرى، إذا جاز لنا أن نُكرر القول، إنه لا يوجد مثل هذا الدور للواقعية الوضعية، الذي يفرض نفسه على القانونيين الدوليين، لأن القانون الدولي ليبرالي بأصول قواعده، وتنتشر القيم الليبرالية بالفعل في افتراضاته.

ومما لا شك فيه أن الواقعية الأمريكية؛ رغم إدخالها لقضايا حقوق الإنسان والحريات الدينية كوسائل ضغط في سياستها الخارجية، إلا أنها لا تُشبه الأخلاقيات التي نادى بها الليبرالية، مثلما لا تتطابق البنوية مع التعددية، والتي تنظر إلى المجتمع الدولي كشبكة من العلاقات المتداخلة، لأن نظريتها العامة ليست متوجّهة أكاديمياً للعلاقات الدولية، وإنما هي مثل الاتجاه المثالي المحافظ في اعتماد مبدأ الدولة/المركز. وقد رأى البعض في هذا الاتجاه نوعاً من "الواقعية الجديدة"، ولكن عندما ظهرت السلوكية في الخمسينيات، اعتبرت بمثابة الرفض التام للواقعية؛ قديمها وجديدها. وتلى ذلك هجوم على مناهج بحث الواقعية فقط دون أن يتمكن الراضون لها من تعويض نظريتها العامة، ثم أن كل الجهود،

أصبحت ممارسة القانون الإداري العالمي جالبة لمصلحة كبرى، لكن يبدو أن أحداً لم يفكر في أهميته الأخلاقية. ولا تكاد مناقشة المسألة الفردية، أو المؤسساتية، تكون مهمة في العلاقات الدولية، وفقاً للمدرسة الليبرالية، أو القانون الإداري العالمي، أو في هذا المجال المزدهر لأخلاق العمل.

إن الليبرالية الحقيقية تستلهم أشياءها من تراث النظرية الكلاسيكية، بما في ذلك الاهتمامات الإنسانية الأولى بقضايا الحقوق، وقدر الإنسان، كما جاءت في فلسفة كانط الأخلاقية، أو مبدئية العدالة الاجتماعية في جدلية هيغل، والمادية التاريخية لكارل ماركس، وبشروحات إنجلز ولينين، وغيرهما من المنظرين الاشتراكيين. في حين أن الاستقلال الذاتي الليبرالي أصبح الآن مؤطراً بشكل روتيني كمشروع كانطيان، الذي تعتمد الإدارة العقلانية فيه على تبعية الدعم الأخلاقي. ويبدو أن لا أحد في العلاقات الدولية يشعر بالانزعاج من التناقضات الواضحة في هذين النظامين الأخلاقيين، وكلاهما يدعي أنه يتمتع بتطبيق عالمي.

آلية المنفعة:

في الواقع، كما أشار روب ووكر، في كتابه "الداخل/الخارج: العلاقات الدولية كنظرية سياسية"، الصادر عن مطبعة جامعة كامبريدج عام 1993م، إلى وصف "المنفعة الليبرالية" باعتبارها آلية عمل حاضرة في كل الحديث عن النظام العالمي، ودراسة الأنظمة الدولية، إلا أنه يرى أن هذا الاتجاه في ربط العلاقات الدولية بهذه النفعية الليبرالية يتضمن بالضرورة مناقشة حول الدستورية العالمية، والقانون الإداري العالمي. ويمكن النظر هنا إلى كتاب فريدريش كراتوشويل المعنون "وضع القانون في المجتمع العالمي: تأملات في دور وسيادة القانون"، الصادر عن مطبعة جامعة كامبريدج عام 2014م، للحصول على تقييم حاسم حول هذا الأمر. فإذا كان هناك تقارب متنام بين العلاقات الدولية والقانون الإداري العالمي، فهو في رأينا متسق تماماً مع هذا الانصهار السهل للغاية بين الأنظمة الأخلاقية المتنافرة والعالمية. ومع النفعية الليبرالية غير المنعكسة كأرضية مشتركة، يوفر القانون الإداري العالمي والعلاقات الدولية الإطار النظري لمجموعة من الممارسات، التي يمكن التعميم من خلالها.

وبالمراجعة الفاحصة لهذا الإطار النظري، يبدو أن العلماء الناقدين للقانون الإداري العالمي والعلاقات الدولية لم يكونوا قد عانوا من نفس النوع من تعقيدات التقارب الوليد. على الأقل لا نرى أية علامات على ذلك، لأسباب ليس أقلها إن علماء القانون النقادين أبدوا القليل من الاهتمام بنظرائهم في مجال العلاقات الدولية. وقد يعتقد المرء أنه سيكون خلاف ذلك، إذ بعد كل شيء، فقد وجه العلماء الناقدون في العديد من المجالات حماسهم التحريرية ضد الحداثة الليبرالية وافترضاها حول الأهمية العالمية.

أن علقنا بالفعل على ظهور ثقافة الحقوق، وشددنا على طابعها الليبرالي الحدائي، إلا أن هناك سمة أخرى من سمات الحداثة، التي نحتاج إلى مراعاتها، وتدخل في منظومة الإصلاح بمعناه الأشمل. وإذا أردنا أن نضع الإدارة والحوكمة وترشيد المجال العام في الإطار، فهنا، بالطبع، سنجد أن عالمًا عملياً؛ مثل ماكس ويبر، يلقي بظلاله الوريقة على موضوع الإصلاح، ونعلم جميعاً أن ويبر كان مهتماً جداً بالآثار الأخلاقية للخدمة العامة، ناهيك عن المسعى الرأسمالي والحياة البرجوازية، وإسهاماته النظرية المتقدمة حول الأخلاق البروتستانتية وربطها بقيمة العمل.

إن القضية المحورية، التي يُنظرها العلماء في عالم ما بعد الحرب الباردة، هي بروز مستجدات ملحة على مستوى أجندة السياسة العالمية، وخاصة صعود البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية، وارتفاع الأصوات المناهضة بتعزيز هذا البعد القيمي. إذ تأسست الليبرالية الأولى على أفكار الحرية والمساواة، وبينما يُشدد نموذجها الكلاسيكي على قيمة الحرية هذه، إلا أن المبدأ الثاني، وهو المساواة، يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في الليبرالية الاجتماعية. ورغم أن التحليل السياسي العام لا يستبعد متغير القوة، حتى في الليبرالية، إلا أن المقاربات الجديدة تركز بالأساس على فهم كيفية نشوء الأفكار والهويات، وتتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة، التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها السياسة الخارجية تبعاً لذلك.

وتعكس مناهج العلوم الاجتماعية المعاصرة، وتدعم إلى حد كبير، صعود نزاهة الإدارة والحوكمة الرشيدة في العالم الحديث. وهناك، بالطبع، خلفية أخلاقية للإدارة باعتبارها حرفة موجهة إلى بعض القيم الواضحة؛ مثل الكفاءة والتناسب، ومن أخذ الأجر حاسبه الله بالعمل، وأعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه. وتأخذ هذه الخلفية، إلى جانب أنها دينية؛ إسلامية ومسيحية، شكل الأخلاق التتابعية، وهي طريقة تفكير تعود، في جانبها المادي، إلى جيريمي بينثام، الفيلسوف والقانوني الإنجليزي، الذي عاش بين عامي 1748 و1822م، والمنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو-أمريكي، واشتهر بدعوته لمبدأ النفعية المتبادلة. كما أنها أيضاً طريقة تفكير تميل إلى تعزيز النشاط المتميز وظيفياً في المجتمعات الحديثة المعقدة.

لقد كان للنظرية الوظيفية إسهام صغير نسبياً في العلاقات الدولية، ويرجع الفضل في ذلك أساساً إلى كتاب "نظام عمل السلام" لديفيد متراني، الذي صدر في شيكاغو عام 1946م، وعندها فقط أُتخذت الوظيفة كعامل مساعد للفكر الدولي الليبرالي. بينما اضطر القانونيون الدوليون في الآونة الأخيرة إلى مواجهة انتشار الأنظمة القانونية المحددة وظيفياً، التي تضم فنيين لا يعملون دائماً في الحكومات، بل ينشطون غالباً في مجالات متعددة. فنجأة

هي اللحظة المناسبة لمثل هذا المنعطف، أو أي منعطف آخر، فلا يزال يتعين علينا رؤيته بالعين المبصرة.

الخلاصة:

يلزمنا أن نُقرر، في الختام، أن المبادئ الليبرالية، التي قربت فكرة الأخلاق كقيمة موضوعية في العلاقات الدولية، كانت في بداياتها منحصرة في أفكار الفلاسفة والمفكرين والأدباء؛ مثل، روسو ومونتسكيو وفولتير وغيرهم، إلى أن أضفت عليها الثورة الفرنسية صفة المبادئ السياسية، بعد أن ضمنتها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، يوم ٢٦ أغسطس ١٧٨٩م. وأصبح بعدها العالم، على نحو متزايد، يتمثل نظريات مفاهيم القانون الأخلاقية، التي تبدو صحيحة من خلال زيادة مجال الحريات الفردية، وزيادة التركيز على الصالح العام؛ المتضمن للحقوق المتساوية للمواطنين في كل أنحاء العالم.

ومع ذلك، فإن التقاطعات والإخفاقات في تطبيقات قواعد الأخلاق في العلاقات الدولية تجعل من هذه الأخلاق في حال ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "الفضيلة الغائبة"، التي تبقى عالقة دائماً بين النظرية والممارسة. فالعلاقات الدولية يُفترض أن تركز على مجموعة من قواعد وضع التعايش السلمي بين الأمم والشعوب، وهناك الكثير من الممارسات الدولية، التي ينبغي أن تركز على تحويل هذه القواعد إلى اتفاقيات وقوانين دولية لقد تراجع السياسيون كثيراً عن الحجج الفلسفية المتعلقة بمشكلة الالتزام، إلى حد كبير، ويجري التغافل عن تطبيق أخلاق الفضيلة بشكل منهجي في الممارسة السياسية الدولية. ومن المهم معالجة هذا الموقف، ليس فقط لأن أخلاقيات الفضيلة لديها ما تقدمه للنظرية الدولية، ولكن لأن نظام الأخلاق الليبرالي والقانوني الدولي الحالي لدينا لا يفشل فقط في تعزيز الصالح، بل يسبب أيضاً تأثيراً سلبياً على الممارسة السياسية.

رغم توزع أفكارها، يبدو أن الليبرالية تعد بالكثير في مجال تطوير العلاقات الدولية. ويقدر ما يتطور النقاش بين المنظورات، فإن هذه المراجعة تفتح المجال أمام إمكانية دراسة الترابطات في مستويات تحليل العوامل، التي تدفع ببعض المجتمعات لأن تكون عدوانية، أو مسالمة، في علاقتها الخارجية، أو كيفية بناء مؤسسات من شأنها أن تخدم العدالة في المجتمع الدولي بطرق أخرى غير الصراع. وقد جرى عرض الأفكار والأساليب المختلفة، التي يمكن أن تقدم إجابة للأسئلة الأكثر إلحاحاً في السياسة الدولية والأخلاق، وأبرزت الأهمية النظرية لحساسية السياق في قضايا الإصلاح، وأكدت على عدم الفصل بين ممارسات السياسة والأخلاق في العلاقات الدولية.

ويمكن أن يكون كره النفعية الليبرالية بمثابة أرضية مشتركة لشئ أية حملة من أجل بديل متماسك للأنظمة الأخلاقية الحديثة، وليس فقط ضد النفاق الليبرالي مثل "سيادة القانون". وبدلاً من ذلك، نرى مقاومة حرجة للمطالبات العالمية، جنباً إلى جنب مع جاذبية "الأخر". على الأقل، يكشف النقاش المدروس، الذي أجراه ديفيد كينيدي، في كتابه حول "الجانب المظلم للفضيلة: إعادة تقييم الإنسانية الدولية"، الصادر عن مطبعة جامعة برينستون عام ٢٠٠٥م، عن قلق القانوني الناجم عن الإدارة العقلانية في ممارسة التنمية الدولية.

لهذا، يجب أن يكون من الواضح للجميع أن الكثيرين من علماء السياسة غير راضين عن حالة الخطاب الأخلاقي في كل من القانون الإداري العالمي والعلاقات الدولية. إن اندماج الحدائث الليبرالية بين كانب وبنثام ليس سوى بداية المشكلة، ولا يوجد حل للنقد العام لهذا الخطاب. وإذا كنا سنقوم بتفصيل تداعيات ومتطلبات النظامين الأخلاقيين في زمن الحدائث، فعلينا أن نتساءل عن سبب إصرارنا على أن الأنظمة الدولية، أو "المجتمع المدني العالمي" يقدمان الحكم الذاتي الفردي، أو يدفعان لإظهار كيف تعمل الدستورية العالمية والقانون الإداري العالمي ضد بعضهما البعض. غير أنه لا يزال يتعين علينا مواجهة أوجه القصور في كلا مشروعَي النظامين الأخلاقيين الحديثين، حتى يكون الجميع سعداء بالمصادقة عليهما.

ويسود اعتقاد في الأوساط العلمية أن الخطوة الوحيدة المعقولة، التي ستأخذنا إلى فضيلة الأخلاق، هي عندما يعيد الفلاسفة والمنظرون السياسيون اكتشاف أخلاق الفضيلة. ولطالما ارتبطت هذه الأخلاق ارتباطاً وثيقاً بالحياة اليومية، وادعاءات الفطرة السليمة في العلاقات الدولية، فقد تحرك جان كلاير في هذا الاتجاه، وذلك وفقاً لما جاء في دراسته "القانون، الأخلاقيات، والحوكمة العالمية: المسألة في المنظور"، التي نشرتها مجلة نيوزيلاندا للقانون الدولي والعام، في العدد ١١، الصادر عام ٢٠١٢م، فني رأيه أن أخلاق الفضيلة تسير جنباً إلى جنب مع إحياء النظرية السياسية للجمهورية، التي جذبت اهتماماً متواضعاً في العلاقات الخارجية. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى دانييل دودني، في كتابه "حدود القوة: نظرية الأمن الجمهوري من البوليس إلى القرية العالمية"، الصادر عن مطبعة جامعة برينستون عام ٢٠١٠م، وجرى تأكيده في كتاب نيكولاس غرينوود أونوف "التراث الجمهوري في الفكر الدولي"، الصادر عن مطبعة جامعة كامبريدج عام ١٩٩٨م. وقد حاول أونوف مؤخراً إعادة صياغة "أخلاق الفضيلة" كنظام قيمي قائم بذاته، أي جعله نظاماً يناسب عالم اليوم، ويعمل دون تعميم الذرائع. في الواقع، تم تكييف هذه الأفكار من محاضرة ألقاها أونوف مؤخراً، في معهد الجامعة الأوروبية بسويسرا، ورسم هذا النظام الأخلاقي، وأعلن أنه سيتناوله مفصلاً في كتاب سيصدر قريباً. إذا كانت هذه

إرادة الأمم المتحدة مرهونة للدول الكبرى وما يفرضه الطرف الأقوى الأمم المتحدة وقضايا الشرق الأوسط: حضور القوة وغياب الدبلوماسية

شهدت منطقة الشرق الأوسط مرحلة من الفوضى والتغيرات السريعة غير المتوقعة، أفرزت ظواهر مستجدة: منها طول أمد النزاعات المسلحة التي تطال المدنيين وتجرُّ معها تدخلات أجنبية متعددة، ومنها بروز دور متصاعد لمنظمات غير حكومية تدير وتتحكم في مناطق جغرافية معينة وتتحصل على الدعم والسلاح من الخارج وتهدد كيانات وسيادة الدولة، ومنها تنامي دور جماعات إثنية وقبلية وسياسية تتحدى النظم القائمة والنظام الدولي بل وتطالب بالانفصال. وبالتوازي أخذ التدخل الدولي في المنطقة أشكالاً جديدة تطورت من الاستعمار المباشر إلى استغلال موارد المنطقة، إلى تَبَيُّ أطروحات سياسية مُعرضة. والأخطر أنه في مرحلة مبكرة من النزاعات تتدخل قوى إقليمية ودولية تدخلاً مباشراً سياسياً وعسكرياً. وفي خضم الأحداث يقتصر دور الأمم المتحدة على العمل الرقابي والإنساني وبعثات الوساطة وحفظ السلام وهو دور مهم بلا شك ولكنه لا يُنهي الصراعات ولا يُقدم الحلول.

لواء د. محمد علام سيد

موازن القوى في الشرق الأوسط

نظراً للأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط، فإن أي صراع داخل دولة ما أو بين الدول بعضها وبعض في الشرق الأوسط من شأنه ليس فقط زعزعة استقرار المنطقة ككل أو الإخلال بتوازن القوى الإقليمي ولكن أيضاً التأثير على الاستقرار العالمي. لذلك كان الشرق الأوسط مركزاً رئيسياً له حساسيته بالنسبة للعالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. أدى ضعف قوة العراق بعد الاحتلال الأمريكي في 2003م، وتراجع الوجود الأمريكي في المنطقة إلى اختلال في توازن القوى في الشرق الأوسط، فإيران تتبنى مشروعاً توسعياً، وتركيا تتدخل، مما خلق مناخاً غير مستقر تتكاثر فيه الأزمات والصراعات التي يمثلها المحور الإيراني السوري، والتحالف العربي في مواجهة الحوثيين في اليمن، والمحور التركي القطري، والمحور التركي الخليجي، ومحور الرباعي العربي لمكافحة الإرهاب (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر).

يعتمد التوازن الإقليمي على مستويات الإرادة القومية والاستقرار السياسي والتجارب التاريخية والتلاحم الوطني والثقل العقائدي إضافة إلى القوى "الناعمة" وهو انعكاس للعناصر الرئيسية التالية:

● **القوة المادية:** يمثل عدد السكان عنصراً مهماً للقوة المادية ويأتي ترتيب الدول على النحو التالي: (1) مصر - أكثر من 94 مليوناً،

(2) تركيا - 80 مليوناً و 810 آلاف نسمة، (3) إيران - 80 مليوناً و 280 ألف نسمة، (4) السعودية - 32 مليوناً و 280 ألف نسمة.

● **القوة الاقتصادية:** ويمثلها الناتج المحلي الإجمالي وهو بالترتيب بحسب صندوق النقد الدولي في 2018م، بالمليار دولار: (1) السعودية 769,8 (2) تركيا 713,5، (3) الإمارات 432,6، (4) إيران 430، (5) إسرائيل 365,6، (6) مصر 249,4.

● **القوة العسكرية:** ويأتي ترتيب الدول حسب تقرير (Global Fire Power) لعام 2019م، وفقاً لمكونات الجيش وعدد الأسلحة على مستوى العالم كالآتي: (9) تركيا، (12) مصر، (14) إيران، (17) إسرائيل، (25) السعودية. وبين عشر دول في العالم تسجل أكبر إنفاق عسكري منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2018م، جاءت ست منها في الشرق الأوسط: المملكة العربية السعودية (8,8%) نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي، عُمان (8,2%)، الكويت (5,1%)، لبنان (5,0%) وإسرائيل (4,3%).

● **القوة غير التقليدية:** أعلنت إسرائيل على لسان رئيس وزرائها الأسبق إسحاق رابين امتلاكها للقوة النووية، بينما قامت بتدمير المفاعل النووي العراقي سنة 1981م، كما اعترفت بتدمير المفاعل النووي السوري في 2007م. كما تم



عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط ليس لديها استراتيجية ولا أهداف قابلة للتحقيق ولا تشجع العمليات السياسية لحل النزاعات

ضمنًا بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمسااعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. نص القرار أيضًا على احترام سيادة دول المنطقة على أراضيها، وحرية الملاحة في الممرات الدولية، وحل مشكلة اللاجئين، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح، وإقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وبرغم العديد من المفاوضات والاتفاقات والمحادثات والمبادرات، فإن الواقع يقول إن إسرائيل تتشئ المستوطنات، وأمريكا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهناك تعريفات جديدة للاجئين، وحديث عن ما يسمى بصفقة القرن، والجولان تُضم إلى إسرائيل، وهكذا لم تُفلح الأمم المتحدة في تحقيق سلام عادل ودائم للفلسطينيين أو السوريين.

الأمم المتحدة ومصالح الدول الكبرى

يتناول الفصل السادس استخدام الطرق السلمية من الوساطة والتفاوض والحلول الوسط والتحكيم، ويصدر توصياته

تفكيك البرنامج الكيميائي السوري في ٢٠١٤م، وتقوم إسرائيل وإيران بتطوير صواريخها الاستراتيجية من حيث المدى والدقة وتأثير الرؤوس الحربية. وعلى الجانب العربي تسعى مصر والسعودية والإمارات لمحاولة تعديل ميزان القوى.

الميزان العسكري وامتلاك القوة

منذ أن تأسست منظمة الأمم المتحدة لم يتوفر لها قوة حقيقية تؤهلها للتأثير على ما يجري في العالم من أحداث، وظلت إرادتها مرهونة بما تريده الدول الكبرى وما يفرضه الطرف الأقوى في تلك الدول. وبالرغم من العديد من الوسائل التي اعتمدها المنظمة في مواجهة الصراعات وحفظ السلم، إلا أنها لم تنجح في حفظ الأمن الدولي في مواقف كثيرة، ولنضرب أمثلة تتعلق بالشرق الأوسط أبرزها ما نتج عن العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧م، وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧م، ويقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير. وإضافة إلى قضية الانسحاب فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف

الأمريكية وحلفائها وليس تحت إمرة مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة. ويظهر فشل الأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي وحفظ السلم والأمن الدوليين في أنه بالرغم من انتهاء مهمة القوات الأمريكية في الحرب فقد ظلت باقية في العراق في صور قواعد عسكرية، وهو ما يخالف الشرعية الدولية ويمثل احتلالاً مُقنَّعاً من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية. فشلت المنظمة الدولية في منع عدوان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على العراق، مدعية حيازة العراق أسلحة تدمير شامل ومستلزماتها، ورغم تأكيد فريق التفتيش الدولي عدم عثوره على أية أدلة على ذلك قامت الولايات الأمريكية وحلفاؤها بضرب العراق، واحتلال أراضيه بالكامل بالقوة دون مبرر أو سند من القانون. أعدت الولايات المتحدة مشروعاً للقيام بحرب دولية ضد الإرهاب على مستوى العالم وصنفت مجموعة من الدول على أنها راعية للإرهاب وعلى رأسها العراق وأفغانستان وإيران وليبيا والسودان. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على تفويض بالحرب على العراق من مجلس الأمن ولكنها باءت بالفشل بسبب عدم قبول مشروع القرار المقدم منها. رغم هذا خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق بمساعدة حلفائها من ١٦ دولة وانتهت هذه الحرب باحتلال العراق وإسقاط النظام العراقي ويعني هذا عجز الأمم المتحدة عن مواجهة أي عدوان أو حرب تتم بالمخالفة لنصوص الميثاق والقانون الدولي.

العدوان على أفغانستان. في أعقاب أحداث سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م، تشكلت لجان تحقيق من طرف بريطانيا وأمريكا دعت إلى خوض الحرب في أفغانستان. وقد فشلت الأمم المتحدة في منع العدوان الأنجلو أمريكي على أفغانستان رغم مخالفته للقانون الدولي وهو ما يُعتبر انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة. كان ذلك يستلزم تدخل مجلس الأمن بوصفه صاحب الاختصاص الأصلي بردع العدوان وحفظ السلم والأمن الدوليين أو الجمعية العامة عند عجز مجلس الأمن.

أما عن الأوضاع في اليمن فقد سهّلت الأمم المتحدة جولات عديدة من المفاوضات لحل المأزق السياسي، لكن هذه الجهود لم تكن فعالة لوقف تصاعد المواجهات العسكرية التي استمرت منذ أوائل عام ٢٠١٥م. بناءً على طلب الرئيس عبد ربه منصور هادي تدخل تحالف الدول التي تقودها المملكة العربية السعودية عسكرياً في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، لدعم حكومة اليمن. أكثر من ثلاث سنوات من القتال بين القوات المدعومة

للأطراف المتنازعة ولكنها "غير ملزمة". وعند الفشل فإن مجلس الأمن يستخدم الفصل السابع لمعالجة النزاع، ويقرر ما يجب اتخاذه من التدابير لحفظ واستعادة السلم والأمن الدوليين، وتحمل قراراته ضمانات قانونية وسياسية "ملزمة"، وأي خرق لها يوجب فرض عقوبات ضد المخالفين، وهي مقياس للتحقق من مصداقية مجلس الأمن، ولكن تبقى فعالية هذه القرارات من الناحية العملية موضع تساؤل.

فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى توظيف الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن لفرض معايير دولية تتسم بالمرابطة كحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وعلى نحو يتيح تكييفها وفق المصلحة الأمريكية في كل حالة على حدة، مما يمكن من تطبيق تلك القواعد حيناً أو تضادي تطبيقها أحياناً أخرى، الأمر الذي أفسح المجال فيما بعد للحديث عن (ازدواجية المعايير) عند التعامل مع بعض المشكلات الدولية، ومثال على ذلك التوظيف الأمريكي المكثف لمجلس الأمن حيال العراق بعد ١٩٩٠م، يقابله عدم الاستعانة به في مفاوضات (التسوية العربية - الإسرائيلية) عام ١٩٩٣م، ويلاحظ أن البند السابع لم يُستخدم أبداً ضد إسرائيل، وهكذا فإن سياسة المعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين أصبحت من سمات الأمم المتحدة، وذلك لأن مجلس الأمن لا يقوم بمهمة ما إلا إذا سمحت بذلك مصالح الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك تكون أبعاد السلوك الخارجي بدءاً على سبيل المثال من فرض العقوبات إلى استخدام القوة العسكرية محكومة بالمصالح الأمريكية وعليه فإن تلك السياسة قد انعكست على الأمم المتحدة، إذ جعلتها خاضعة لمصالح الدول الكبرى.

نماذج لنزاعات دولية فشلت الأمم المتحدة في إنهائها

تجرت قضية النزاع العراقي - الكويتي إثر غزو العراق لدولة الكويت والاحتلال الكامل لأراضيه في أغسطس ١٩٩٠م، وكان تدخل الأمم المتحدة من أجل إنهاء النزاع، وأصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات بإدانة العراق وضرورة سحب قواتها، واستخدام كافة الوسائل الممكنة ضد دولة العراق، وفي يناير ١٩٩١م، انطلقت شرارة الحرب ضد العراق بتوجيه ضربة جوية قاسية للقوات العراقية في الكويت تلتها حرب برية في مارس ١٩٩١م، انتهت بتحرير الكويت وعودة حكومتها الشرعية، ورغم مشروعية الهدف من هذه الحرب فقد تجاوزت حدود الدفاع الشرعي حيث عملت القوات تحت إمرة الولايات المتحدة

الأهمية الجيو-سياسية للشرق الأوسط تجعل أي صراع داخل أو بين الدول يؤثر على الاستقرار العالمي

ميثاق الأمم المتحدة جعل الدول الخمس الكبرى مهيمنة على القرارات المصيرية ولم يشهد تاريخها أي منع للحرب قبل نشوبها

تأسست اليونيفيل في عام ١٩٧٨م، بعد القتال بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان. في حين أن لديها ١٠ آلاف من قوات حفظ السلام من ٤٠ دولة مختلفة وتقوم بعشرات الدوريات كل يوم، إلا أنها لا تستطيع أن تفعل أي شيء دون تعاون من الحكومة اللبنانية. تضم هذه الحكومة الآن حزب الله الذي يسيطر على جنوب لبنان. تعتبر الولايات المتحدة حزب الله منظمة إرهابية، ويعتقد الإسرائيليون أنه يقوم بتخزين عشرات الآلاف من الصواريخ في المراكز السكانية وحضر الأنفاق تحت الحدود كما فعلت حماس في غزة.

إن عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط ليس لديها استراتيجية خروج ولا أهداف قابلة للتحقيق، ولا يقوم أي منها بأي شيء لتشجيع العملية السياسية التي قد تحل النزاعات المعنية. ويتم نشر ما يقرب من ١٠٣ آلاف من قوات حفظ السلام في أربع عشرة مهمة للأمم المتحدة، بعضهم في مناطق الحرب التي طال أمدها. تقع العمليات "الخمس الكبار" التابعة للأمم المتحدة في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان. وهم يمثلون حوالي ٨١,٨٥٠ من قوات حفظ السلام هذه ويكلفون حوالي ٤,٦٣ مليار دولار أو ٦٩٪ من الفاتورة السنوية الإجمالية لحفظ السلام للأمم المتحدة، حالياً ٦,٦٩ مليار دولار للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ - على الرغم من أن هذا المبلغ لا يعكس سوى ستة أشهر من العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (يوناميد) في السودان. وقد أنفقت الأمم المتحدة أكثر من ١٠٨,٨ مليار دولار على ٧٠ عملية حفظ سلام سابقة وحالية تعود تاريخياً إلى عام ١٩٤٨م.

الأمم المتحدة ونزاعات الشرق الأوسط

هناك أربعة عوامل على وجه الخصوص عملت على تصعيد واستدامة الصراعات. أولاً، كان توازن القوى الإقليمي غير مؤكد إلى حد كبير بعد انتفاضات عام ٢٠١١م، وكذلك في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م. ثانياً، أصبحت النزاعات المحلية هي المرحلة التي تتنافس فيها القوى الإقليمية الحالية في صراعات أكبر وأكثر فتكاً. ثالثاً، ارتفعت واردات الأسلحة إلى المنطقة، حيث تتنافس بنشاط مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. ورابعاً، يعاني الشرق الأوسط من ندرة ملحوظة في معايير الحرب وآليات

من التحالف والقوات الموالية للحوثيين نظراً للتصعيد الحوثي. بالإضافة إلى ذلك، تستمر الهجمات التي تطالب بها القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيرها من الجماعات الإرهابية في أجزاء كثيرة من اليمن. لا يزال الوضع الأمني العام شديد التقلب وتواجه البلاد أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج ٢٢,٢ مليون شخص يمثلون ٧٥٪ من السكان إلى المساعدات الإنسانية والحماية.

بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة

ترسل الأمم المتحدة بعثات حفظ السلام لمساعدة الدول التي مزقتها الحروب على خلق سلام طويل الأمد. تشارك بعثات حفظ السلام في رصد ومراقبة عمليات السلام في المناطق التي شهدت صراعات، وتساعد في تنفيذ الاتفاقات التي وقعت لإنهاء الحرب. وتوجد حالياً ١٤ مهمة مختلفة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

عمليات حفظ السلام في المنطقة العربية موجودة في إسرائيل وحولها. هي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) في القدس، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (UNDOF) في سوريا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL). هناك أيضاً عملية رابعة هي القوة المتعددة الأطراف والمراقبون (MFO) في سيناء، وهذه تم إنشاؤها نتيجة لاتفاق كامب ديفيد بشكل مستقل، وليس عن طريق الأمم المتحدة لأن روسيا منعت مجلس الأمن من الموافقة عليها.

بدأ UNTSO وهو أول نشاط للأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ١٩٤٨م، ويستمر حتى يومنا هذا، لكنه لا يقدم أي إسهام في السلام بخلاف توفير عدد قليل من المراقبين العسكريين في العمليات الأخرى. تم إنشاء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في عام ١٩٧٤م، بعد حرب يوم الغفران. نظراً لأن الحرب الأهلية في سوريا جعلتها غير آمنة بالنسبة لقوات حفظ السلام، فإنها لا تستطيع القيام بكامل وظائفها. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت إدارة ترامب الشهر الماضي أن "الولايات المتحدة تدرك أن مرتفعات الجولان جزء من دولة إسرائيل" وأنها تعيد رسم الخرائط الرسمية للحكومة الأمريكية لتعكس ذلك. ونظراً لأن إسرائيل لن تتسحب أبداً من الجولان وأن سوريا لن تتخلى أبداً عن مطالبها باستعادتها، فمن الواضح أن قوات حفظ السلام هناك لن تعود أبداً إلى الوطن.



يتميز الشرق الأوسط بصفات مميزة بما فيه الكفاية للتأهل كمجتمع إقليمي للدول من خلال نظامه شبه الإقليمي الفريد. ومع ذلك، لا يزال الوضع غير مستقر حيث لم يتم القضاء على احتمال الحرب. علاوة على ذلك، شهد الشرق الأوسط تغيرات سياسية كبيرة، من الربيع العربي، إلى احتداد الصراع بين السنة والشيعية، وصعود ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش)، وتفتت دول مهمة مثل العراق وسوريا، ونمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة في المنطقة.

واجهت الأمم المتحدة النزاعات المتعددة في المنطقة عبر قرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة، ومبعوثين للأمين العام، بالإضافة لعمليات الإغاثة، وغيرها من العناصر التي يتم اللجوء إليها في هذه الحالات.

إن صياغة ميثاق الأمم المتحدة جعلت من الدول الخمس الكبرى الهيمنة الكاملة على القرارات المصيرية، ولم يشهد تاريخها أي منع للحرب قبل نشوبها، وحتى بعد أن تضع الحرب أوزارها لا نجد أي عقوبة أو حتى أي لوم على المتسبب، وأمثلة التاريخ كثيرة منها اعتراف الولايات المتحدة بتفريق ادعاءات

حل النزاعات بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم. والنتيجة هي مجموعة من التدخلات العسكرية المعقدة في جميع أنحاء المنطقة. تسلط حرب الخليج الأولى الضوء على عدم وجود شعور داخل المنطقة بتوازن القوى، وعدم قدرة دول الشرق الأوسط ومنظمتها على تخفيف سلوك أحد أعضائها. لضمان السلام الإقليمي، لجأت دول الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة التي عاودت الظهور، والتي حلت النزاع من خلال تدخل صادر عن الأمم المتحدة. الحرب الاستباقية التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق في عام ٢٠٠٣م، هي أكثر إثارة للجدل لأنها أظهرت ضعف الشرق الأوسط أمام التدخل الخارجي، وكذلك كيف يمكن للقوى الخارجية عن المنطقة استخدام القوة لإعادة هندسة المنطقة عن طريق فرض تغيير النظام بالقوة.

على الرغم من أن المجتمعات الدولية لا تلغي الحروب في حد ذاتها، إلا أنها تساعد في ترويض الصراع بين الأطراف. هذا الوضع الشاذ يدعو إلى التساؤل عما إذا كان الشرق الأوسط يضم مجتمعاً دولياً، وإلى أي مدى يحد هذا المجتمع من استخدام القوة، ويسهل حل النزاع.

الولايات المتحدة الفيتو ١٤ مرة منذ انتهاء الحرب الباردة، بينما لجأت إليه روسيا ١١ مرة. واستخدمت كلتا الدولتين الفيتو لحماية حلفائهما، إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، وسوريا مؤخراً بالنسبة للروس. كما أن العديد من مشاريع القرار لا تصل حتى إلى مرحلة التصويت، بسبب التهديد باستخدام الفيتو.

● ومن المهم التفريق بين وكالات الأمم المتحدة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يقدم المساعدات ويخفف من المعاناة، وبين منظمات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن الذي يعرقل باستمرار الجهود جراء الانقسامات الدبلوماسية.

● الولايات المتحدة، المتأثرة بحروب طويلة خاضتها في أفغانستان والعراق، أصبحت مترددة في لعب دور الشرطي العالمي وكذلك في استعراض قوتها العسكرية.

● في أبريل ٢٠١٧م، تحدث المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف أمام مجلس الأمن بشأن الحالة الهشة في الشرق الأوسط قائلًا إن الشرق الأوسط تجتاحه عاصفة تهدد السلام والأمن الدوليين، وأشار إلى أن عدم الاستقرار قد مهد الطريق للتدخل الأجنبي والتلاعب الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى مزيد من عدم الاستقرار. وتحدث بشكل صريح عن أن المواقف التي تحدث في الشرق الأوسط تُنشئ طوائف من المجتمعات المُستبعدة أو المُهمَّشة، وهي بيئة مرشحة بقوة للتطرف والعنف.

● تدرك الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى الاتحاد عبر كل الخطوط العرقية والدينية لمواصلة معالجة الوضع في الشرق الأوسط. لقد خلقت نزاعات الشرق الأوسط أكبر أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، ويمثل ذلك تحديًا صعبًا للدول المجاورة التي تحاول مساعدتهم. وتحتاج الأمم المتحدة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي لمواصلة مهامها الإنسانية والوقائية في الشرق الأوسط. إن الفشل في حشد دعم المجتمع الدولي يمكن أن يضر بأمن الشرق الأوسط في السنوات القادمة.

● ستحتاج الأمم المتحدة إلى البقاء في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور. مع انتهاء تنظيم داعش، والحرب في اليمن، والصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومع القضايا الإقليمية الأخرى، فإن الأمم المتحدة قادرة على أداء دور طرف ثالث معتدل. ومع تقدم الوقت، يجب أن تحاول الأمم المتحدة إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، وهو توجُّهٌ ضروري لإنشاء وتعزيز أي احتمالات للسلام والاستقرار.

عن امتلاك العراق قدرات نووية، وجاء التأكيد من داخل الولايات المتحدة نفسها بعد الكوارث الإنسانية المفجعة التي لحقت بالعراق.

ملاحظات ختامية

● مع زيادة ترابط الشعوب والدول، هناك حاجة إلى إدارة دولية أكثر فعالية تتعامل مع قضايا عالمية مثل الإرهاب وحركات اللاجئين وتغير المناخ والأزمات الاقتصادية. ويواجه الشرق الأوسط العديد من القضايا الإضافية الأخرى. تتعرض الأمم المتحدة لانتقادات مستمرة قد تكون صحيحة وضرورية في بعض الأحيان، ولكن من الإنصاف الإشارة إلى المساهمات التي قدمتها الأمم المتحدة في الشرق الأوسط. هناك الكثير مما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة من أجل الاستقرار والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط. تعمل الأمم المتحدة في ظل معطيات صعبة في قضايا شديدة التعقيد والتي غالبًا ما تتطوي على صراعات على السلطة بين دول خارجية لها مصالح جيوسياسية في المنطقة.

● ليست الأمم المتحدة نظامًا مثاليًا يمثل سلطة عالمية حاكمة. كمؤسسة، فإن الأمم المتحدة تفعل ما في وسعها بما لديها. ولا ينبغي أبدًا التغافل عن ما تقدمه سواء من خلال توفير قوات حفظ السلام أو تقديم مساعدات تنموية أو إنسانية. تعمل الأمم المتحدة على حماية أرواح ملايين الأشخاص في جميع أنحاء الشرق الأوسط. في بعض الأحيان، يكون ذلك في شكل قوات حفظ سلام، وقد يكون أيضًا في شكل توفير المعدات الطبية الضرورية بشدة، أو توفير التدريب للسكان المحليين في مناطق النزاع لزيادة المرونة، أو توفير التعليم للأطفال الذين فقدوا من يرعاهم بسبب النزاع. أن يكون للأمم المتحدة قدرة ما أفضل من أن لا يكون لها قدرة على الإطلاق. وهكذا، فإن الأمم المتحدة منظمة ثنائية القطبية تكون أحيانًا فعالة وفي أحيان أخرى غير فعالة. لكن اللوم الأساسي يقع على عاتق الدول الأعضاء نفسها: الأمم التي هي أبعد ما يكون عن أن تبدو متحدة.

● هناك من يرى أن السبب الرئيسي في أن الأمم المتحدة تبدو عقيمة أن الدول الأعضاء ليسوا متعاونين على الإطلاق مع بعضهم البعض، والنتيجة الحتمية ستكون الجمود والعجز. وقد كان منح حق النقض "الفيتو" للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين، بمثابة وصفة للجمود بشكل واضح. لكن للأسف، كان هذا هو الثمن الذي كان من الضروري دفعه لضمان مشاركة القوى الكبرى بعد فترة الحرب العالمية الثانية، ولمنح الأمم المتحدة فرصة للنجاح فيما فشلت فيه عصابة الأمم. استخدمت

رؤساء أمريكا احتراموا الرأي العام ورد الفعل العربي والإسلامي والدولي لإلترامب صفحة القرن: قرارات الأمم المتحدة أصبحت من الماضي بإرادة أمريكا

تنص المادة 1-1 من ميثاق الأمم المتحدة، أن هدف المنظمة "حفظ السلام والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها". ولكن تحقيق الأمن والسلام للدول الكبرى، وواقع الحال ليس لشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل إن عصبة الأمم التي باشرت عملها في يناير 1920م، أقرت صك الانتداب على فلسطين في يوليو 1922م، الصك الذي وضعته بريطانيا في 28 مادة، لتنفيذ وعد بلفور تحت الانتداب البريطاني الذي أقرته عصبة الأمم في الوقت الذي كان عدد العرب الفلسطينيين 90% من السكان ولا يشكل اليهود إلا 10% من سكانها، ولا يملكون إلا 2% من أرض فلسطين.

د. أحمد سليم البرصان

هيئة الأمم، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بتشكيل "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين" (UNSCOP) في مايو 1947م، وكان مهام اللجنة التحقيق في حالة فلسطين، ووضع التوصيات للجمعية بشأن حل قضية الصراع فيها، وكان عدد أعضاء الأمم المتحدة آنذاك 55 دولة، تضم بعض الدول العربية مثل مصر والعراق والسعودية وسوريا ولبنان، وعندما تشكلت اللجنة الخاصة لم تضم دولة عربية واحدة فيها من الدول العربية الأعضاء في الجمعية، وطالبت الدول العربية في الجمعية، بأن تنهي بريطانيا انتدابها على فلسطين، وأن تمنح فلسطين الاستقلال ولكن هذا الطلب رفض في الجمعية العامة بسبب تأثير الدول الكبرى في الجمعية.

ورغم أغلبية السكان العرب، فقد أوصت اللجنة الخاصة (UNSCOP)، بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وأن يتنازل العرب عن أراض لليهود وحسب التوصية يعطى العرب 45% من مساحة فلسطين وهم سكان البلاد والأغلبية ويعطى اليهود 50%، ورفضت اللجنة الخاصة مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين، واعتبرت ذلك لا ينطبق على فلسطين من أجل إقامة الدولة اليهودية، وفي مقابل ذلك قدم الممثلون العرب في الأمم المتحدة اقتراحاً بوحدة فلسطين كاملة ورفض التقسيم

أعطت عصبة الأمم شرعية لوعد بلفور والهجرة اليهودية، كما أقرت الحماية والوصاية والانتداب على بقية الدول العربية؟ وعندما جاءت هيئة الأمم المتحدة كوريث لعصبة الأمم التي فشلت في منع الحرب العالمية الثانية، كانت هيئة الأمم المتحدة التي وقع ميثاقها عام 1945م، في مدينة سان فرانسيسكو، كارثة على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية فقد أسهمت في تقسيم فلسطين ولم تمنع الحروب التي شنت على الدول العربية، بل أسهمت الهيئة في إعطاء شرعية للحصار والعدوان على بعض الدول العربية كما في العراق وليبيا ولم تنفذ قراراتها حول فلسطين التي بقيت حبراً على ورق؟

هيئة الأمم المتحدة وتقسيم فلسطين 1947

أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة، بعد أن شجعت الهجرة اليهودية، وأسهمت في تأسيس البنية التحتية اليهودية في فلسطين من خلال تسهيل الاستيلاء على الأراضي وبناء القوة العسكرية والتسليح في الوقت التي فرضت القيود على سكان فلسطين العرب ومنعت التسليح وطاردت المجاهدين الفلسطينيين كما حدث في حالة مقاومة عزالدين القسام ومطاردة الانجليز له واستشهاده عام 1935م. وعندما عرضت القضية الفلسطينية على

شامير بعملية الإغتيال في القدس الغربية، ١٧ سبتمبر ١٩٤٨م، وتم فيما بعد تمييز التحقيق في اغتياله، وإطلاق سراح قتلته بعد أسبوع من إلقاء القبض عليهم، لأن الأمين العام للأمم المتحدة ترجّح لي كان مؤيداً لليهود وتدعمه الدول الكبرى في مجلس الأمن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فهما أول من اعترف بقيام دولة إسرائيل؟

قرار ١٩٤ وعودة اللاجئين الفلسطينيين

أصدرت الجمعية العامة قرارها ١٩٤ في ١١ ديسمبر ١٩٤٨م، وفقاً لما جاء في تقرير برنادوت بعد التصويت (٣٥ مع و١٥ ضد و٨ ممتنع) وجاء في الفقرة ١١ من القرار، بأن الجمعية العامة تقرّر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة؟ ووفقاً للقرار أنشئت لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة لتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وأنشأت الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٤٨م، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، ورفضت إسرائيل قرار ١٩٤ وعودة اللاجئين الفلسطينيين أو ما يتعلق بالقدس.

قدمت إسرائيل في نوفمبر ١٩٤٨م، طلباً للانضمام للأمم المتحدة، ورغم رفضها للقرارات الدولية، ففي مارس ١٩٤٩م، أوصى مجلس الأمن الدولي، الذي تهيمن عليه الدول الخمس الكبرى، بقبول عضوية إسرائيل للأمم المتحدة؟ دولة صنعتها القرارات الدولية من عصابة الأمم إلى هيئة الأمم المتحدة وتخالف ميثاق الأمم المتحدة وترفض قراراتها وخاصة ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين وتغتيال المبعوث الدولي وتقبل عضواً في هيئة الأمم؟ علماً أن من شروط الانضمام للعضوية الالتزام بقرارات هيئة الأمم؟

قرارات مجلس الأمن الدولي ورفض إسرائيل ٢٤٢ و ٣٣٨

كانت تقارير المؤسسات الأمريكية من الخارجية والدفاع والاستخبارات ورئاسة الأركان قد نهت الرئيس الأمريكي ترومان من خطر قرار التقسيم ١٨١، وأن الشرق الأوسط لن يشهد الاستقرار في حالة إنشاء إسرائيل، ولكن ترومان طلب من

إقامة الدولة الديمقراطية ودستور يضمن الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان وانتخاب مجلس تشريعي يضم أعضاء من العرب واليهود، ولكن اللجنة الخاصة رفضت هذا الاقتراح العربي، كما ترفض إسرائيل اليوم الدولة الديمقراطية الواحدة للعرب واليهود على قدم المساواة وتؤكد عنصرية الدولة اليهودية؟ وحسب تقرير اللجنة الخاصة فإنه مع نهاية عام ١٩٤٦م، كان العرب يملكون ٨٥٪ من فلسطين واليهود ٥,٨٪ من أراضيها، وأن ثلثي السكان من العرب وثلث من اليهود، وكانت زيادة السكان اليهود بسبب الهجرة اليهودية التي شجعتها بريطانيا، بينما كانت الزيادة السكانية بين العرب زيادة طبيعية.

وعندما سلمت اللجنة الخاصة تقريرها، شكلت الجمعية العامة لجنة أخرى، رفضت ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة الذي يتضمن تقسيم فلسطين واعتبرت التقسيم لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، لأنه مجحف في حق الأغلبية من السكان العرب، وأوصت اللجنة بالاعتراف باستقلال فلسطين كدولة ديمقراطية؟ ورغم ذلك، وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، طرح التصويت على تقسيم فلسطين الذي قدمته اللجنة الخاصة الأولى، وصدر قرار الجمعية العامة (١٨١)، وأيد التقسيم ٣٣ دولة وعاترضت ١٣ دولة وتغيب ١٠ دول، وبذلك أسهمت الأمم المتحدة في إنشاء إسرائيل وأعطتها الشرعية الدولية، فهي شريك في مأساة فلسطين؟

اغتيال إسرائيل للوسيط الدولي "الكونت برنادوت"

وإثر إعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين ١٤ مايو ١٩٤٨م، أعلن بن غوريون قيام الدولة اليهودية، واعتبر أن قرار الجمعية العامة (١٨١) أعطى شرعية لإعلان الدولة، وقامت منذ بداية عام ١٩٤٨م، بالتطهير العرقي وطرد السكان العرب من مدنهم وقراهم في فلسطين إلى الدول المجاورة، ونشبت الحرب، وعلى إثر ذلك أرسلت الأمم المتحدة الكونت برنادوت السويدي في ٢٠ مايو ١٩٤٨م، وسيطاً لها إلى فلسطين، وحاول برنادوت تعديل خطة التقسيم (قرار ١٨١)، واقترح في ٢٧ يونيو ١٩٤٨م، تحويل القدس والنقب، ومنطقة بئر السبع حتى حدود مصر إلى الجانب العربي، مقابل منطقة الجليل لإسرائيل، ولكن المنظمات اليهودية التي عرفت بمحتوى التقرير، ويقال أنها اخترقت الفريق الذي يعمل مع برنادوت فقررت اغتياله قبل أن يرفع التقرير، فقامت منظمة شتيرن بقيادة مناحيم بيغن واسحق

الأمم المتحدة كارثة على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية
أسهمت في تقسيم فلسطين ولم تمنع الحروب على العرب

قرار الجمعية العامة (١٨١) أيد تقسيم فلسطين بموافقة ٣٣ دولة واعترض ١٣ وتغيب ١٠ دول وأعطى الشرعية الدولية لإسرائيل

رابين في واشنطن، حضرها الرئيس الأمريكي كلنتون، والواقع أن هدف إسرائيل ليس استراتيجية سلام بل عملية تكتيكية لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية وليس في نيتها الانسحاب أو قيام دولة فلسطينية كما تم الاتفاق عليه في أوسلو، وأن تحل القضايا الرئيسية في الصراع خلال خمسة أعوام: القدس والحدود واللجئين وإقامة الدولة، التي تم تأجيلها للمرحلة النهائية.

إن إسرائيل تؤكد دائماً على إعادة انتشار قواتها وليس الانسحاب لأنه ليس في قاموسها الانسحاب إطلاقاً، ولأن هناك فرق بينهما، فإعادة الانتشار داخل حدودها، وتعتبرها أرض إسرائيلية تتحين الفرصة لضمها نهائياً والانسحاب يعني من أرض الغيروي لا تعترف بذلك. كثفت إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو، التي تعتبر كارثة على الفلسطينيين، الاستيطان وعدد المستوطنين في الضفة الغربية، فقد تضاعف حجم التوسع الاستيطاني أربع مرات منذ توقيع أوسلو.

وحسب تقرير مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية، والذي نشر بالتزامن مع مرور ٢٥ عاماً على توقيع أوسلو، فإن عدد المستوطنات تضاعف من ١٤٤ مستوطنة قبل توقيع أوسلو إلى ٥١٥ مستوطنة وبؤرة استيطانية حتى سبتمبر ٢٠١٨م، كما أن عدد المستوطنين تضاعف أكثر من ثلاث مرات، وارتفع من ٢٥٢ ألف مستوطن إلى ٨٣٤ ألف مستوطن، وأن مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها لصالح المشروع الاستيطاني والتي بلغت مساحتها قبل أوسلو حوالي ١٢٦ ألف دونم إلى ٥٠٠ ألف دونم أي بزيادة ٣٦٨٪ مقارنة بما كانت عليه سابقاً وأنشأت جدار الفصل العنصري، وأقامت ٨٣٩ حاجزاً للفصل وعزلت المدن والتجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، وجعلت السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الأمن والتنسيق الأمني مع إسرائيل، يعني السلطة الفلسطينية تحافظ على أمن سلطة الاحتلال، ظاهرة فريدة في أن الذي يقع تحت الاحتلال يحافظ على أمن الذي يحتله؟ وأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تدعمها حكومات الولايات المتحدة استخدمت اتفاق أوسلو كخدعة من أجل الالتفاف على ثوابت القضية الفلسطينية وقرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ ١٩٤٧م؟

ترامب وصفقة القرن ونجاوز القرارات الدولية

رغم دور الولايات المتحدة في إنشاء الدولة اليهودية ودعمها المستمر لها، اقتصادياً وسياسياً ودعمها بالسلاح إلا أنها

مندوب الولايات المتحدة بالتصويت على التقسيم، وتبين صدق المؤسسات فالعالم يشهد الحروب في المنطقة وعدم الاستقرار حتى الآن، كان العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م، والأخطر أن إسرائيل هندست وخطت لحرب يونيو ١٩٦٧م، واحتلال الضفة الغربية والقدس يعني فلسطين كلها، وسيناء والجولان، وهذا يتفق تماماً مع خريطة إسرائيل الكبرى التي تتبناها الحركة الصهيونية، ومع الخريطة التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩م، وكان أحد الأهداف الرئيسية عام ١٩٦٧م، تدمير القوة العسكرية لأكبر دولة عربية والقوة العسكرية الرئيسية في مواجهة إسرائيل وهي مصر؟

وإثر العدوان صدر قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، والذي صيغ من المندوب البريطاني بصيغة مبهمه في "آل التعريف" التي استغلتها إسرائيل، ونص القرار على ضرورة "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير" وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولكن إسرائيل رفضت قرار مجلس الأمن الدولي، رغم اعتراف الدول العربية المعنية به، وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وجاء قرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، الذي دعا لوقف إطلاق النار وتنفيذ القرار ٢٤٢ الذي أصبح أساساً لأي تسوية سياسية في أن تسحب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، ولكن إسرائيل ترفض هذه القرارات الدولية وتحاول الالتفاف عليها باتفاقيات ثنائية مع الدول العربية التي عقدت اتفاقيات سلام معها، وتتهرب من كل هذه القرارات حتى لا تكون أساساً للتسوية. فبعد حرب ١٩٦٧م، اعتبرت القدس الموحدة عاصمة لها، وأصبحت تطلق على الضفة الغربية يهودا والسامرة وهذه تسمية دينية يهودية، وهذا يعني اصرارها على الاحتلال واستمراره وتأكيداها على البعد الديني للصراع. وأصدرت ١٥ ديسمبر ١٩٨١م، قراراً بضم هضبة الجولان بالكامل إلى إسرائيل باعتبارها جزء من الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية مخالفة للقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وأخيراً اعترف ترامب رسمياً بهذا الضم.

إعادة الانتشار وليس الانسحاب واتفاق أوسلو

عقدت إسرائيل اتفاقية سلام مع مصر والأردن، ووقعت منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل إتفاق أوسلو ١٣ سبتمبر ١٩٩٢م، وقعه الرئيس ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل اسحق

ومع توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم وإنهاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين NRWA، على اعتبارها دليل التهجير القسري للفلسطينيين ؟

جاءت صفقة القرن تحت شعار (السلام من أجل الازدهار) وقد نشرت الخطة الاقتصادية للصفقة باللغة الانجليزية والعربية، وعقد مؤتمر في البحرين ٢٥-٢٦ يونيو الماضي وكان الحضور العربي فيه باهتاً ورافضاً لصفقة القرن لتجاوزها للقرارات الدولية وخاصة المتعلقة بقرارات الامم المتحدة، ٢٤٢ و ٣٢٨، التي تعني الانسحاب الإسرائيلي من الاراضي المحتلة وعودة اللاجئين.

وتعرضت صفقة القرن لانتقادات من كثير من الدول الكبرى والدول العربية والإسلامية والمنظمات الدولية والإقليمية ورفض الشعوب العربية والإسلامية، ورفضت السلطة الفلسطينية حضور المؤتمر واعتبرت إدارة ترامب وسيطاً غير محايد، ولذلك فإن العلاقات الفلسطينية شبه مجمدة مع إدارة ترامب وتفرض الولايات المتحدة قيوداً وتمارس ضغوطاً على الفلسطينيين مثل إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، وتجاوز حل الدولتين، بمعنى إدارة ذاتية للفلسطينيين وليس دولة كما نصت اتفاقية أوسلو أو كما أيدت ذلك كثير من الدول الأوروبية والصين وروسيا الاتحادية والاتحاد الأفريقي ودول عدم الانحياز التي كلها تؤيد حل الدولتين، وتجد صفقة القرن انتقاداً داخل الولايات المتحدة وحتى داخل إسرائيل بأنها لن تؤدي للسلام رغم الإغراءات الاقتصادية بتوفير ٥٠ مليار دولار، ولكنها تبقى أوهاماً وتضليلاً على غرار اتفاق أوسلو وما أدى إليه؟

إن إدارة ترامب تدعم الفصل العنصري والاستيطان، وهذا يفسر مشاركة السفير الأمريكي ديفيد فريدمان وجرينبلات مبعوث الرئيس للسلام في فتح النفق من ضاحية سلوان إلى المسجد الأقصى وذلك يعني استيطان تحت الأرض أيضاً، ومشاركتها جاءت بدعوة من "العاد"، وهي جمعية استيطانية تستولي على الأملاك الفلسطينية في القدس وتشرف على نحو ٧٠ بؤرة استيطانية في بلدة سلوان. فالسفير الأمريكي يعتبر من المستوطنين ومعه المبعوث وكوشنر، وقال فريدمان في الافتتاح وهو يمسك معوله بيده "إن تدشين الطريق يشكل الرد المناسب على كل من انتقد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل"؟؟

رفضت إدارة ترامب دفع مساهمتها السنوية لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، ووقع ترامب في ٢٥ مارس ٢٠١٩م، قرار تأييده لضم إسرائيل لهضبة الجولان، ومن المتوقع أن يعلن تأييده لضم الضفة الغربية لإسرائيل وهذا يعني نهاية اتفاق أوسلو، ويعني نهاية حل الدولتين، وماذا بقي من الضفة العربية

عارضت عام ١٩٤٩م، إعلان إسرائيل بأن القدس عاصمة لها، كما عارضت ضم إسرائيل للقدس الشرقية بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، واحتلال الضفة الغربية، وعندما أصدر الكونغرس في عام ١٩٩٥م، قانون سفارة القدس الذي أعلن فيه "ينبغي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس خلال خمس سنوات، وقع كل رئيس أمريكي تنازلاً لمدة ستة أشهر، مما أدى إلى تأخير هذه الخطوة، حتى جاء ترامب للرئاسة. كان رؤساء الولايات المتحدة قبل ترامب يأخذون بأهمية الرأي العام ورد الفعل العربي والإسلامي والموقف الدولي والقرارات الدولية المتعلقة بالقدس، ولكن ترامب كسر هذه القاعدة، واعترفت إدارة ترامب في ٦ ديسمبر ٢٠١٧م، بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية للقدس، وعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً طارئاً في ٧ ديسمبر، وأدان ١٤ من أصل ١٥ عضواً قرار ترامب، ولكن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو لإحباط أي تحرك لصدور قرار ادانته، وقالت مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، إن جميع حكومات الاتحاد الأوروبي موحدة بشأن القدس. وحيث أن قضية القدس مرتبطة بالحل النهائي فقد أرادت إدارة ترامب فرض الواقع لصالح إسرائيل على اعتبار تجاوز الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي والقرارات الدولية بشأن القدس؟

إن إدارة ترامب التي يسيطر عليها اليمين المتطرف ورئيس عنصري معادي للمسلمين كما يظهر من تصريحاته المتكررة يؤيد إسرائيل بشكل مطلق ويريد إنهاء القضية الفلسطينية في عهده إذا استطاع لذلك، فقد عين الفريق المسؤول عن الشرق الأوسط والملف الفلسطيني من اليهود المؤيدين لإسرائيل وهم من اليهود الأرثوذكس المؤيدين لحزب ليكود، ومحاولة إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء حل الدولتين وبقاء المستوطنات ضمن السيادة الإسرائيلية؟

الصفقة وفريق المستوطنين

كان جون كيري وزير الخارجية الأمريكي في عهد أوباما مسؤولاً عن الملف الفلسطيني والوساطة بين طرفي النزاع، ولكن ترامب عين فريقاً يهودياً مطلق الولاء لإسرائيل، فعين صهره جاريد كوشنر مستشاراً له ومسئولاً عن ملف الشرق الأوسط، وعين اليهودي الأمريكي جيسون جرينبلات مبعوث الرئيس للسلام في الشرق الأوسط وديفيد فريدمان محامي أمريكي يهودي سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل، وهؤلاء الثلاثة يهود أرثوذكس من مؤيدي الاستيطان وتمويله، وهم من مؤيدي وداعمي القدس عاصمة لإسرائيل و ضد حل الدولتين ومع ضم المستوطنات لإسرائيل ولذلك يطلق عليهم (فريق المستوطنين)،

(ديفيد فريدمان السفير الأمريكي في إسرائيل يشارك بفتح نفق من منطقة سلوان إلى أسفل المسجد الأقصى)



مساحة المشروع الاستيطاني ارتفع مساحتها قبل أوصلو حوالي ١٣٦ ألف دونم إلى ٥٠٠ ألف دونم بعد الاتفاق أي بزيادة ٣٦٨٪*

إن منطق القوي بهيمنة القوي على الضعيف هو واقع السياسة الدولية، ويبقى الكفاح الفلسطيني مستمرا فالشعوب ترفض التطبيع وسياسة الأمر الواقع وتكافح لحقوقها، فإرادتها في فيتنام والجزائر تجاوزت الأمم المتحدة وفرضت على الدول المستعمرة انهاء استعمارها بالقوة، وسيأتي اليوم الذي يفرض الفلسطيني إرادته ويحصل على حقوقه ما زالت الاطفال تحمل الحجارة وتقذفها على الاحتلال ويصنف لها وتدعمها الشعوب من المحيط إلى الخليج، وأن القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين، كما غادرها الصليبيين والمغول سيغادرها المستعمر العنصري الاستيطاني، فإرادة الشعوب أقوى من قرارات الامم المتحدة ومن الدول الكبرى المهيمنة عليها؟

حتى تقام دولة فلسطينية بعد استفحال انتشار المستوطنات، في ظل ادارة مسيحية صهيونية تتجاهل الحقوق العربية والاسلامية وتشجع الاستيطان على وجه الارض وتحت المسجد الأقصى وتمارس الجماعات اليهودية انتهاكه يوميا . ويبقى السؤال مطروحا؟ أين الأمم المتحدة وقراراتها في عودة اللاجئين الفلسطينيين (قرار ١٩٤)، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧م، (قرار ٢٤٢) وقرار الانسحاب أيضا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ (٣٢٨)، فقد أصبحت قرارات الامم المتحدة من الماضي في عهد ترامب، فإسرائيل رفضت كل قرارات الامم المتحدة ويأتي رئيس أمريكي عنصري من اليمين الابيض المتطرف ليؤيد إسرائيل بضم القدس واعتبارها عاصمة لإسرائيل ويؤيد سياسة التوطين للاجئين ويرفض حل الدولتين، وتؤكد هذه السياسة أن الامم المتحدة ما هي إلا خادمة مصالح الدول الكبرى التي تحتكر حق الفيتو (الرفض) وقراراتها لا تنفذ إلا على الدول الضعيفة والفاشلة.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقا

إنهاء النزاع في ليبيا مرتبط بإعادة دولية لصياغة توازن المصالح الأمم المتحدة والأزمة الليبية: التأثير الدولي والصراع الأوروبي ومستقبل الدولة

أولاً: قراءة للوضع في ليبيا وتأثيره على مستقبل الدولة الليبية: بعد ثماني سنوات من سقوط نظام القذافي في ليبيا لا يزال الشعب الليبي يبحث عن بناء دولة يسودها الاستقرار السياسي والأمني وتتعلم بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويرجع هذا التأخر لأسباب موضوعية داخلية وأخرى مرتبطة بعوامل خارجية، فقد حددت تقارير الأمم المتحدة منذ بداية الأزمة الليبية الصعوبات التي تعيق بناء الدولة في ليبيا على المستوى الداخلي، تلخصت أساساً في الإرث الثقيل الذي خلفه نظام القذافي طيلة أربعة عقود من الحكم الفردي مع تغييب الدور المؤسساتي، انتشار التوترات القبلية والصراعات الإقليمية بين الغرب والشمال، والشمال والجنوب، والصراعات داخل المنطقة الواحدة والقبيلة الواحدة، ومن جهة أخرى، غياب قواعد العمل السياسي وقمع النخب المستقلة والمجتمع المدني، مع اعتماد النظام على الهياكل والسياسات الاقتصادية المعيقة لتطور القطاع الخاص، أفضت إلى إنتاج فئات اجتماعية واسعة تعتمد على مداخيل القطاع العام الفاقد للفعالية، أدى إلى البطء في دمج الثوار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. أما الأسباب الخارجية فلخصها مبعوث الأمم المتحدة لليبي، غسان سلامة، في إحاطة قدمها لأعضاء مجلس الأمن بقوله: "مالم تدرك الأطراف الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي بأن ليبيا ليست مجرد جائزة ينالها الأقوى، بل إنها بلد يقطنها ٦,٥ مليون يستحقون السلام، وما لم يتوقف تدفق الأسلحة والضغط على الأطراف الليبية في النزاع فإن ليبيا سوف تنزلق إلى حرب أهلية شاملة يمكن أن تؤدي إلى حالة من الفوضى "الهوبزية" الشاملة أو تقسيم البلاد".

د. مصطفى صايح

رتبة فريق، وهو التعيين الذي سبق الاتفاق السياسي الليبي من حيث الفترة الزمنية، مما جعل خليفة حفتر يحفظ على المادة الثامنة ويعتبر نفسه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، رافضاً الاعتراف بشرعية حكومة الوفاق الوطني وكل البنود التي طرحها الاتفاق السياسي الليبي، ودخل معها في صراع على كسب القوة والنفوذ من شرق ليبيا بعد بسط قوته على بنغازي والانتقال إلى الجنوب، حيث أضحى يسيطر على ثلثي البلاد، وفي بداية أبريل ٢٠١٩م، قاد حملة عسكرية لبسط سيطرته على طرابلس، العاصمة الإدارية والسياسية لليبي، تحت شعار مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة والمليشيات المرتبطة بوزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق الوطني.

بسط خليفة حفتر سيطرته على مصادر الثروة في ليبيا من خلال الاستيلاء على حقول النفط، حيث مد نفوذه في جنوب ليبيا بسيطرة قواته العسكرية على حقلي الشرارة والفيل

إن تضافر هذه العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى أوضاع إنسانية كارثية وزاد من كارثية هذه الأوضاع استمرار الانقسام الداخلي والصراع بين إرادتين متناقضتين بدعم إقليمي ودولي، حيث تصر حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج على الشرعية المستمدة من الاتفاق السياسي الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة المنعقد بالصخيرات، بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م، التي تشبث بالسلطات والصلاحيات التنفيذية والأمنية، لا سيما المادة الثامنة من الاتفاق في فقرتها الثانية التي تنص على أن يتولى مجلس رئاسة الوزراء القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي مع تعيين وإقالة جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب. وهي المادة التي تحفظ عليها المشير خليفة حفتر، باعتباره القائد العسكري الميداني، ويستند في شرعيته على مجلس النواب في طبرق (الشرق) الذي عينه قائداً عاماً للجيش الليبي، في فبراير ٢٠١٥م، وتم ترقيته من رتبة لواء إلى

لا يمكن تفسير طبيعة التنافس بين باريس وروما خارج النفط خاصة الصراع بين "توتال" الفرنسية و "إيني" الإيطالية

النفطيين، اللذين يملكان قدرة انتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً، ومنذ سبتمبر ٢٠١٦م، تسيطر قوات حفتر على منطقة الهلال النفطي وموانئها الحيوية، وهو ما جعل موقع "ميدل إيست مونيتور" تشير في تقرير لها على موقعها الإلكتروني "بأن المشير خليفة حفتر سيطر على ثلثي البلاد، وفي طريقه إلى السيطرة على الثلث الأخير".

ويستند كل طرف في النزاع على السلطة والنفوذ على تحالفات إقليمية ودولية، عمقت من طبيعة النزاع في بعده الجيوسياسي من حيث الصراع على الموارد والمجال الحيوي الليبي، كما عبر عنه غسان سلامة "بصراع الأقوياء على الجائزة الكبرى"، حيث تعتمد حكومة الوفاق على التحالف القطري-التركي-الإيطالي، بينما تدعم كل من الإمارات ومصر خليفة حفتر في محاربة جماعات الإسلام السياسي والجهادي التي تنتشر في غرب ليبيا، التي تمثل الوعاء الأمني والعسكري لحكومة الوفاق مثل: قوة الردع الخاصة، التي تشكلت من أتباع تنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة التي كان يقودها عبدالحكيم بلحاج، وكذا كتبية النواصي ذات الاتجاه الجهادي حيث تقوم بحماية المراكز الحكومية الحيوية في طرابلس وأعلنت ولاءها لحكومة الوفاق الوطني وتمسكها بالاتفاق السياسي الليبي.

كما أدى تصاعد النزاع المسلح في طرابلس في بداية أبريل ٢٠١٩م، إلى قلق القوى الدولية والإقليمية من خطر استغلال الجماعات الإرهابية للفراغ الأمني، وهو ما جعل ست دول (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، مصر والإمارات) تصدر بياناً مشتركاً تطالب بوقف القتال بين جماعة حفتر وحكومة فايز السراج، وفي الوقت ذاته، أدانت دول الجوار الثلاث ليبيا، تونس، الجزائر ومصر استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا من قبل الأطراف الإقليمية التي تخترق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر تصدير السلاح المفروضة على ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، كما حذرت دول الجوار الثلاثة، من خطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، خصوصاً وأن تقارير أمنية قد أشارت إلى أن الخسارة التي تكبدها تنظيم الدولة "داعش" في العراق وسوريا ستجعله يبحث عن المناطق الرمادية في ليبيا ومنطقة الساحل الصحراوي، وهو ما ذهبت إليه صحيفة "ديلي إكسبرس" البريطانية إلى أن دول غربية تبحث عن زعيم لتنظيم داعش "أبو بكر البغدادي" في جنوب ليبيا لاحتمال انتقاله إليها بعدما فقد "خلافته" في سوريا والعراق، مع تقديرات عودة المقاتلين الأجانب التي تضاف إلى المقاتلين الأجانب الموجودين في ليبيا، حيث احتلت ليبيا رابع أكبر دولة من حيث تعبئة عدد المقاتلين الأجانب بعد كل من سوريا، أفغانستان والعراق، ومثل المقاتلين من شمال إفريقيا الملتحقين بـ "داعش" أكبر عدد، منهم ١٥٠٠ مقاتل من تونس، ٣٠٠ مقاتل من المغرب، ١٣٠ مقاتلاً من الجزائر و١١٢ من مصر، وفق التقرير الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط. بينما قدر عدد المقاتلين من إفريقيا

ثانياً: تأثيره على دول الجوار العربي وشمال إفريقيا.

أدى الانقسام السياسي والأمني في ليبيا إلى غياب المقومات الأمنية الأساسية للدولة، من حيث الاحتكار التشريعي لأدوات العنف والإكراه وتجمعها بيد سلطة واحدة، مما سهل من تصاعد الحركات المسلحة، الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة بكل أشكالها، من الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات، مع تهريب النفط الذي يكبد خسارة سنوية للخزينة الليبية تقدر بـ ٧٥٠ مليون دولار، حسب تصريحات مصطفى صنع الله، رئيس مجلس إدارة مؤسسة النفط الليبية، الذي أكد في مؤتمر في جنيف عن سرقة النفط والوقود وعلاقتها بالمليشيات المسلحة "لم يتوغل مهربو الوقود واللصوص فقط في المليشيات التي تسيطر على الكثير من المناطق في ليبيا، لكنهم توغلوا أيضاً في بعض شركات توزيع الوقود" وعليه، فإن من مصلحة المليشيات المسلحة التي تتاجر في تهريب الوقود أن تستمر حالة الفوضى، حيث نسجت شبكة من التحالفات العضوية والوظيفية مع جماعات الجريمة

التشكيلات التشادية المسلحة المستقرة في ليبيا يصل تعدادها ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ مقاتل، وهو ما يزيد من استمرارية الفوضى الأمنية التي تعيق بناء الدولة في ليبيا.

ثالثاً، التدخل الخارجي والصراع الأوروبي

لا يمكن تصور إنهاء النزاع في ليبيا بدون الإرادة الدولية المرتبطة بإعادة صياغة توازن المصالح المتناقضة بين القوى الأوروبية، وقد يتجلى هذا الصراع بشكل واضح في التنافس الفرنسي-الإيطالي من جهة، وفي تناقض السلوك الفرنسي تجاه أطراف الصراع الداخلية في ليبيا. ولا يمكن إيجاد تفسيرات موضوعية لطبيعة التنافس بين باريس وروما خارج الموارد النفطية والغازية، الذي يمكن اختزاله بالصراع بين الشركة النفطية الفرنسية توتال والشركة النفطية الإيطالية إيني، حيث تمتلك ليبيا أكبر احتياطي من النفط في إفريقيا بما يقدر ٤٩ مليار برميل يضاف إليها احتياطي استراتيجي من الغاز الطبيعي. ولم يخف الساسة في كلا البلدين طبيعة هذا التنافس، حيث اتهم نائب رئيس المجلس الإيطالي، ماتيو سالفاني، فرنسا بعدم اهتمامها باستقرار ليبيا بسبب مصالحها المتعارضة مع المصالح الإيطالية، وهو الاتهام ذاته الذي سبق أن أكده رئيس الوزراء الأسبق، سيلفيو برليسكوني، أثناء التدخل الفرنسي في ليبيا متهما الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، بأنه اتخذ خيار الحرب من أجل السيطرة على النفط والغاز الليبيين. ويعبر هذا القلق الإيطالي عن حالة طبيعية إذا عرفنا أن شركة إيني كانت تستحوذ على ما يقارب ٣٥ بالمائة من النفط الليبي وهي متواجدة بالمنطقة منذ ١٩٥٩م، وتحتل مرتبة متقدمة جداً على توتال الفرنسية، حيث تنتج المجموعة الإيطالية تسعة مرات من النفط الذي تنتجه توتال في ليبيا، بما يقارب ٢٠٠ ألف برميل من النفط، بما فيها الغاز الطبيعي. ويبدو الوضع قائم حالياً، أن كل من إيني وتوتال يقومان بتوزيع المصالح بينهما، حيث تستثمر المجموعة الإيطالية في غرب ليبيا حيث تتواجد حكومة الوفاق الوطني، وهو ما يفسر التحالف الاستراتيجي بين فايز السراج وإيطاليا، التي عقدت صفقات للاستثمارات النفطية في حقول غدامس وخليج سرت في شراكة مع برتيش بيتروليوم، في الوقت الذي اكتفت فيه شركة توتال بمنطقة غدامس، وعقل فرنسا الاستراتيجية على الجنوب الليبي حيث تقيم حلف عسكري مع دول الساحل المحيطة بالجنوب الليبي، من خلال عملية برخان، أين ينتشر أكثر من أربعة آلاف عسكري فرنسي على امتداد خمسة دول من موريتانيا غرباً إلى التشاد شرقاً، وهذا الانتشار الأمني والعسكري كان نتاج التدخل العسكري في ليبيا وانهيار

جنوب الصحراء ٩٠٠ مقاتل أغلبهم من النيجر، مالي، السنغال والتشاد. ويشير التقرير ذاته، إلى الخطر المرتبط بهجرة هؤلاء عبر البحر المتوسط وتهديداتهم للأمن الأوروبي، كما حدث في تفجيرات برلين (٢٠١٦) التي ارتبطت العملية بمقاتل تونسي، وتفجيرات لندن (٢٠١٧) ارتبطت العملية بمقاتل ليبي، وكلا المقاتلين كانا مرتبطين بالتطبيقات الإرهابية في ليبيا، وفق تقرير معهد واشنطن ذاته.

إن استمرار فوضى السلاح وغياب السلطة المركزية في ليبيا، سيعزز من الهجرة غير الشرعية المرتبطة أساساً في أحد أبعادها الأمنية بقضية تمويل الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، من خلال السيطرة على مناطق العبور الحدودية البرية والبحرية، وتشير تقارير إحصائية أوروبية إلى أن تنظيم داعش استطاع في الفترات السابقة من جمع مبالغ مالية معتبرة لتمويل نشاطاته التعويية، حيث جمع ما يقارب ٣٢٠ مليون دولار من الهجرة غير الشرعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تستخدم الهجرات غير الشرعية كمورد للتعبئة القتالية ضمن صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة، ومن جهة أخرى، تستعمل كورقة للضغط والتهديد كسلاح سيكولوجي ضد أوروبا، وقد أشارت صحيفة "الميساجيرو" الإيطالية أن الأجهزة الأمنية الإيطالية كشفت عن تخطيطات الجماعات الإرهابية في ليبيا بدفع ما يقارب ٥٠٠ ألف مهاجر إلى الشواطئ الإيطالية من أجل وقف تدخلها العسكري في ليبيا.

إلى جانب التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية على مستقبل الدولة الليبية ودول الجوار، فإن استمرارية الاقتتال الداخلي والدعم الإقليمي والدولي لأطراف الصراع، يجعل من ليبيا ملاذاً آمناً للجماعات الانفصالية المسلحة وبالأخص في المناطق الجنوبية حيث تشهد الدول المنخمة لليبيا، النيجر والتشاد والسودان، اضطرابات داخلية وديناميكية لامتناهية من الحركات الانفصالية المسلحة، مما يجعلها تساهم في تعزيز النزاعات الاثنية في ليبيا بين القبائل ذات الأصول الإفريقية والقبائل ذات الأصول العربية، كما تتخربط في القتال الليبي الداخلي كما حصل مع الجماعات التشادية المسلحة التي استقرت في جنوب ليبيا في الحدود مع التشاد، فتارة تقوم بهجمات مسلحة على المراكز الأمنية التشادية، وتارة أخرى تتخربط في دعم جماعة ليبية على حساب أخرى مقابل صفقات مالية، كما حدث بين مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية وكتيبة الدفاع عن بنغازي، ذات التوجه الإسلامي، كما ساهمت الجماعات التشادية المسلحة في المعارك التي دارت في منطقة الهلال النفطي في سنة ٢٠١٧ م، وحسب تقرير خبراء الأمم المتحدة، صدر سنة ٢٠١٨م، فإن

ومرة أخرى تأجلت العملية السياسية بسبب الحرب القائمة حول العاصمة طرابلس التي اشتعلت بين جيش حفتر وحكومة الوفاق والكتائب المسلحة التابعة لها بتاريخ الرابع من شهر أبريل، أي عشرة أيام قبل الملتقى، والمشروع في حد ذاته كان يحمل آمالا لمستقبل التسوية السياسية، من خلال مجموعة من الإجراءات تم التوافق عليها، من ضمنها، الأولويات الوطنية والحكومية، الأمن والدفاع، توزيع السلطات والموارد، المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية. وعليه، فإن خريطة الطريق لم تحقق أهدافها الثلاثة المعلنة، انتهت سنة ٢٠١٨م، ولم تجر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كما أنه بقي الاتفاق السياسي على حاله يكرس الانقسام الثنائي في الواقع بين المتشبه به والرافض لكل بنوده، وتأجل الملتقى الوطني في انتظار أن تضع الحرب أوزارها، في بلد يعيش منذ ثماني سنوات على حلم الديمقراطية التي بشرت بها القوى الدولية الشعب الليبي بعد إسقاط النظام الاستبدادي.

ولا يمكن أن نتصور حلول سحرية للنزاع في ليبيا ما لم يكون هناك توافقات إقليمية ودولية على توازن المصالح بما يخدم المصلحة الوطنية للشعب الليبي، فحقيقة إن إسقاط نظام القذافي، كان أكثر واقعية، لأن غياب المؤسسات السياسية والحزبية طيلة أربعة عقود، والاعتماد الكلي على غنيمة النفط اقتصاديا، ومركزية القبيلة اجتماعيا، يجعل من الصعب استتساخ النموذج الديمقراطي الغربي بكل حذافيره، لأن المرحلة الانتقالية تتطلب تكييف الثقافة السياسية المحلية التقليدية والثقافة السياسية المعاصرة، ولا يمكن فهم المجتمع الليبي بدون أدبيات عالم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون في بناء الدولة المغاربية القائمة على العصبية القبلية في أبعادها الإيجابية، من الشرف، التلاحم، التأخي والتآزر، والذود عن حرمة البلد، وهي الأدبيات الغربية التي نسميها بالديمقراطية التوافقية، بحيث يشكل المسار التشاوري للملتقى الوطني أحد المخارج الإيجابية في حالة إعادة إحياءه، لأن الجهود التي تم استخدامها طيلة أربعة أشهر، استطاعت أن تجمع ما يقارب ٧ آلاف مواطن ليبي من خلال عقد ٧٧ اجتماعاً في ٤٢ بلدية وتم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تم التوصل إلى ما يقارب ١,٨ مليون مواطن لتحديد المواضيع المتعلقة بالبند السابقة الذكر.

النظام في شمال مالي، حيث تنظر فرنسا إلى المنطقة على أنها منطقة نفوذها التقليدية. وعليه، فإن السلوك الفرنسي تجاه ليبيا يتسم بالازدواجية في التعامل مع طرفي النزاع في ليبيا، فمؤسسة الرئاسة في قصر الإليزيه ووزارة الخارجية تقوم بالدور الدبلوماسي لتقريب وجهة النظر من خلال الاجتماعات الضيقة أو الموسعة بين خليفة حفتر وفايز السراج، بينما تقوم وزارة الدفاع بالدعم العسكري واللوجستيكي والاستخباراتي لفائدة الجيش الذي يقوده حفتر، لقناعتها بأن تمدد حفتر في الشرق والجنوب واحتمال سيطرته على العاصمة طرابلس قد يمكنه من الاستحواذ على الشركة الوطنية للنفط والبنك المركزي، مما يسمح بتعاظم المصالح الفرنسية على حساب المصالح الإيطالية المرتبط أساسا بحكومة الوفاق الوطني. كما أن المصالح الفرنسية مرتبطة بشكل أساسي بالتحالف المصري-الإماراتي الداعم للجيش الوطني الليبي، لارتباطات المركب الصناعي العسكري الفرنسي أساساً من خلال مبيعات الأسلحة المتنوعة.

رابعاً: الدور الأممي وكيفية الحل.

الأمم المتحدة في الواقع هي انعكاس أمين لما يجري من صراع المصالح في المناطق الحيوية من العالم، فالدول الأعضاء في مجلس الأمن تعكس ذلك بشكل واضح من خلال التصويت أو باستخدام حق النقض للدفاع عن مصالح القوى الكبرى، فمشايرع التسوية السياسية المطروحة في النزاع الليبي تثبت ذلك، حيث بقي الاتفاق السياسي الليبي بدون تطبيق فعلي في الواقع رغم أن الاتفاق قد تجاوزته الأحداث من حيث الأجسام السياسية القائمة، بتجاوز الفترة المحددة لمجلس النواب في طبرق، وتجاوز المرحلة الانتقالية لحكومة الوفاق الوطني، مع الرفض المطلق للجيش الليبي لشرعية هذه الحكومة، وغياب مؤسسة أمنية وعسكرية موحدة، ويرجع ذلك بالأساس لغياب الإجماع داخل مجلس الأمن، كما تم توضيحه في قضية حظر الأسلحة على الأطراف المتصارعة أو الرقابة على تهريب الوقود، وهو ما جعل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة، يطرح المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، ضمن الخطة التي قدمها للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل التسوية السياسية في ليبيا في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧م، حيث تم وضع خريطة طريق تتضمن ثلاثة بنود أساسية، تعديل الاتفاق السياسي لسنة ٢٠١٥م، عقد ملتقى وطني، وإجراء انتخابات قبل نهاية ٢٠١٨م، وبعد الانتهاء من المسار التشاوري للملتقى الوطني تم تحديد تاريخ انعقاده بين ١٤ و١٦ أبريل ٢٠١٩م، بمدينة غدامس الليبية،

العقوبات الدولية وفعاليتها: "الحالة الإيرانية نموذجًا" إفلات إيران من "العقوبات" خرقًا للقوانين الدولية بآليات تفتقر للشفافية

تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الدولية، وأحد أهم أنواع السياسات التي تمارسها القوى الكبرى، والتي تندرج في إطار السياسات الدولية الردعية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية معينة. ويبدأ تاريخ العقوبات الاقتصادية مع بدء الصراعات بين التجمعات البشرية الأولى، حيث استخدمت أدوات العقوبات الاقتصادية من مقاطعة وحصار لمنتجات وبضائع الأعداء، أو منع الموارد المائية والطبيعية والسلع عنهم، كأدوات رئيسية للصراع إلى جانب الأدوات المستخدمة في الصراع العسكري المباشر. لقد شهد العالم بشكل مبكر حالات من الحصار الاقتصادي الشامل مثل حصار المصريين القدماء لمدينة "أواريس" عاصمة "الهكسوس"، ومن بعدها معقلهم الأخير في مدينة "شروهن" التي حاصرها الجيش المصري بقيادة أحمس ثلاثة أعوام حتى استسلمت ١٥٥٠ ق.م في ذروة حرب التحرير المصرية التي توجت بتحرير كامل أرض مصر من احتلال "الهكسوس" الاستيطاني الذي دام قرابة قرنين من الزمان. وفي العصور الحديثة، ووفقًا للمراكز القانونية والواقعية الجديدة التي أفضت إليها معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م، لجأت كل من الدول فرادى أو كتلتات، إضافة إلى المنظمات الدولية، للجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تنتهك مبادئ القانون الدولي وتلحق الضرر بالدول التي تلجأ إلى فرض هذه العقوبات. وبالرغم من تعدد الأهداف التي تسعى من خلالها الدول التي تلجأ لفرض العقوبات، فإن الباعث الرئيسي من استخدام هذه الآلية، هو ردع وإجبار الدولة المستهدفة بالعقوبات إلى العودة إلى جادة الصواب، وانتهاج النهج القانوني الصحيح في علاقاتها الدولية، وردعها عن التمادي في إلحاق الضرر بغيرها من الدول والشعوب.

د. أيمن سلامة

الدولية بشأن تطبيق نظام العقوبات الدولية الاقتصادية، فبينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دولة فرضت أو تفرض عقوبات اقتصادية على الدول الأخرى، بيد أنها قادت حملة دولية واستخدمت نفوذها وضغوطها لإجبار الدول العربية على التخلي عن مقاطعتها لإسرائيل بمختلف درجات تلك المقاطعة، رغم أن إسرائيل تعد كيانًا نشأً بالاغتصاب وتوسع عبر العدوان ويمارس الاحتلال والقمع على الشعوب الخاضعة لاحتلاله في فلسطين والجولان.

أيضًا، تكمن أهمية الدراسة في أنها تدرس ظاهرة موجودة على نطاق واسع في الوقت الراهن، حيث تشكل العقوبات الاقتصادية الدولية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدول الكبرى تجاه الدول التي تختلف معها، والتي تندرج في إطار

ووفقًا لما تقدم تستعرض هذه الدراسة الموجزة: النظام القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية، تطبيقًا على الحالة الإيرانية في ضوء الجزاءات التي فرضتها الإدارة الأمريكية مؤخرًا على طهران، بعد الإصرار الإيراني على رفض تعديل نصوص الاتفاق النووي مع إيران.

أهمية الدراسة

ما زالت قضية العقوبات الاقتصادية -خاصة التقليدية منها- تثير الكثير من الجدل على الصعيد الدولي، بالنظر إلى ما أظهرته التجارب الواقعية لتطبيقها من تضرر الشعوب الفقيرة من تلك العقوبات التي يتم فرضها على بلدانهم، أكثر من تضرر النظم الحاكمة. كما تثير الجدل أيضًا بسبب الازدواجية

وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون فوستر دالاس John Foster Dallas.

- إجراء دولي قسري: إن العقوبات الدولية تستخدم في الشؤون الدولية باعتبارها شكلاً من أشكال القسر، وأقل عدوانية من الحرب مع تكاليف إنسانية أقل، ومجدية أكثر من الناحية السياسية؛ ففرض العقوبات يعد أكثر حيوية من مجرد الاحتجاجات الدبلوماسية وأقل عنفاً من العمليات العسكرية، فالعقوبات تتجنب المواجهات المباشرة، في كل المجالات.

- إجراء دولي عقابي: حيث يلجأ إلى العقوبات كرد على وقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على العلاقات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية، وهو بهذا يعد من التدابير المشروعة التي تستخدم من قبل المجتمع الدولي سواء كإجراء وقائي ضد انتهاكات حقوق الإنسان أو كعقوبة عندما تكون "الجرائم" قد ارتكبت. كما أنها جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الدولية وأداة لإجبار الحكومات المستهدفة على مجالات معينة للاستجابة؛ وفي معظم الحالات، فاستخدام العقوبات يفترض من المرسل استعداده للتدخل في عملية صنع القرار في حكومة ذات سيادة.

- إجراء دولي يهدف لإصلاح السلوك العدواني: تهدف العقوبات الدولية الاقتصادية إلى إصلاح السلوك العدواني وإجبار الدولة المستهدفة على تبني سلوك يتسق مع مبادئ القانون الدولي.

ثانياً - مستجدات العقوبات الأمريكية ضد إيران:

وَقَّعَ الرئيس الأمريكي السابق أوباما في الأول من يوليو 2010م، على قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات CISADA لعام 2010م، ويعدل هذا القانون قانون فرض العقوبات ضد إيران ISA لعام 1996م، والذي يتطلب فرض عقوبات على الشركات التي تثبت قيامها باستثمارات معينة في قطاع الطاقة بإيران أو استثناء الشركات من تلك العقوبات. ويوسع قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات بشكل كبير من نطاق الأنشطة الجديدة من العقوبات التي يمكن فرضها، المتصلة بالطاقة، فتخضع للعقوبات. ويضيف القانون أنواع جديدة التي تخضع للقانون الجديد، وتعالج هذه السلطات الجديدة الارتباط المحتمل بين قطاع الطاقة الإيراني وبرنامجها النووي، والذي تم تسليط الضوء عليه في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929، وتدعم كذلك محاولة زيادة الضغط على إيران حتى تعود إلى المفاوضات الدبلوماسية بشكل بناء لمعالجة مخاوف المجتمع الدولي بشأن عدم امتثال إيران لالتزاماتها الدولية (بما في ذلك تلك الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

السياسات الدولية الردعية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية محددة.

أولاً- مفهوم العقوبات الاقتصادية التقليدية:

تعد العقوبات الاقتصادية أكثر أساليب الردع انتشاراً وتأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تمثل علاجاً صامتاً وقاتلاً في الوقت نفسه بوسائل أقل عنفاً، كما أثبتت التجربة أنها المعادل الاقتصادي لما يسمى في الحروب بالقصف الشامل، وهي من الأساليب التي انتهجتها كل من المنظمات الدولية والدول أثناء الحرب الباردة وازداد استعمالها أكثر مع نهاية الحرب الباردة، حيث فرضتها الأمم المتحدة مرتين فقط، ضد رودسيا عام 1966م، وجنوب إفريقيا عام 1977م، ليتصاعد استخدامها كاستراتيجية متكررة ابتداءً من 1990م، من خلال قيام الأمم المتحدة بفرضها أكثر من 12 مرة خلال الفترة (1990 - 2002م). فضلاً عن أن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة فرضت العقوبات الاقتصادية: الانفرادية، والثائية، والإقليمية.

ويرى معظم الفقهاء أن: "العقوبات الاقتصادية هي إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة دولة لحثها على احترام قواعد القانون الدولي، وأن العقوبات الاقتصادية لا تستهدف حفظ وحماية القانون، ولكن حفظ وحماية السلام والذي لا يتفق بالضرورة في كل الأحوال مع القانون؛ لذا فإن العقوبة الاقتصادية هي وسيلة ضغط إيجابية أو سلبية، تهدف إلى تغيير السلوك السياسي للدولة المعاقبة. هذه العقوبة يمكن أن تتدرج من التهديد البسيط إلى مقاطعة كلية أو شاملة للعلاقات الاقتصادية بين المعاقب والمستهدف.

المبادئ الأساسية للعقوبات الاقتصادية:

يمكن إبراز أهم المبادئ الأساسية التي تركز عليها البواعث والأهداف للعقوبات الاقتصادية في المحددات التالية:

- إجراء دولي اقتصادي: أي أنها تصرف دولي تقوم به منظمات دولية أو دول في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية وتستخدم مصالح الدول المستهدفة التجارية والصناعية، ويتم اللجوء لهذا الإجراء بشكل مباشر عندما يفرضه مجلس الأمن الدولي، أو عندما تتطلب مصالح الدول الكبرى في سياساتها الخارجية أن تفرض من جانب واحد، وتقليدياً فإن الجهة التي تفرض العقوبات تسمى "المرسل" والمتلقي لها يسمى "المستهدف". فالمرسل يهدف إلى إلحاق خسائر وأضرار مادية بالمستهدف، وأن الدولة إذا ما كانت قادرة على استخدام العقوبات فإنها لا تتردد في استعمالها كأداة فاعلة لردع الدولة المستهدفة لإجبارها على التخلي عن سلوك معين بدلاً عن لجوئها إلى استعمال القوة،

الاستثناءات: ينص قانون فرض العقوبات على إيران على استثناءات معينة، ويجوز تطبيق تلك الاستثناءات على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للشخص الذي يخضع للعقوبة على اعتماد التكنولوجيات ذات الاستخدام المدني والعسكري. مساعدات بنك التصدير والاستيراد: الضمانات، والتأمين، وتمديد الائتمان. ويجوز للرئيس أن يستثني من العقوبات إذا ما قرر الرئيس أن النشاط "ضروري للمصلحة". وعلاوة على ذلك، يجوز للرئيس أن يرجئ تطبيق أحكام العقوبات الخاصة بالطاقة بالنسبة لشخص ما لمدة ستة أشهر إذا كان ذلك أمراً مفيداً وحيوياً لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، أو يجوز له أن يرجئ تطبيق هذه الأحكام لمدة ١٢ شهراً .

يذكر أن وزارة الخزانة الأمريكية قد أصدرت، على النحو الذي يتطلبه القانون، لوائح (لوائح العقوبات المالية) تحظر أو تفرض شروطاً صارمة على البنوك الأمريكية لضمان عدم خرقها للعقوبات.

ثالثاً: تداعيات العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران:

أعدت الإدارة الأمريكية فرض كل عقوباتها على القطاعات الاقتصادية الإيرانية اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٨م، كنتيجة مباشرة لانسحاب الإدارة الأمريكية من JCPOA "خطة العمل الشاملة المشتركة" مع إيران، وبرتت الإدارة الأمريكية انسحابها من الاتفاق بأن نظام رفع العقوبات عن إيران الوارد في الاتفاق عزز من قدرة إيران على تدعيم وتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وأن الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الإدارة الأمريكية على إيران من شأنها الحد من الصلات الإيرانية مع أذرعها الميليشياتية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تحارب حروب الوكالة لصالح إيران. سواء حزب الله في لبنان أو الميليشيات الشيعية المسلحة في العراق، أو ميليشيات الحوثي في اليمن أو حركة حماس في قطاع غزة وجماعات ميليشياتية في البحرين وأيضاً فصائل طالبان في أفغانستان.

كان الرئيس الأمريكي ترامب قد أكد أن إعادة فرض العقوبات على إيران جعلها دولة مختلفة، وصرح أيضاً -فضلاً عن مسؤولين أمريكيين- أن إنهاء الاستثناءات التي صاحبت فرض العقوبات على إيران اعتباراً من مايو الماضي كان من شأنها تدمير الاقتصاد الإيراني كما أدت إلى تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة.

لقد عازمت الولايات المتحدة على استخدام قانون فرض العقوبات ضد إيران ISA والسلطات الأخرى في قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات CISADA بشكل كامل كأدوات إضافية في جهودها لإقناع الحكومة الإيرانية بتغيير حساباتها الاستراتيجية، والامتنال لالتزاماتها النووية بالكامل والمشاركة في مفاوضات بناء بخصوص مستقبل برنامجها النووي.

هناك العديد من الأنشطة التي تخضع للعقوبات بمقتضى قانون فرض العقوبات ضد إيران في صيغته المعدلة بموجب قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات، حيث يتطلب قانون فرض العقوبات ضد إيران CISADA أن يقوم الرئيس بفرض عقوبات على الأشخاص الذين تثبت مشاركتهم في نطاق واسع من الأنشطة المتنوعة بقطاع الطاقة في إيران. وتشمل الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض العقوبات ما يلي:

- استثمار يساهم بشكل مباشر وملحوظ في تعزيز قدرة إيران على تطوير مواردها النفطية.
 - بيع أو تأجير أو توفير سلع أو خدمات يمكن أن تساهم في زيادة إنتاج إيران النفطي.
 - بيع أو تزويد إيران بمنتجات نفطية مكررة.
 - توفير سلع أو خدمات يمكن أن تساهم بشكل مباشر وملحوظ في تعزيز قدرة إيران على استيراد منتجات نفطية مكررة.
- وتحظر العقوبات ما يلي:**
- ١- المساعدات المتعلقة بالصادرات من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي.
 - ٢- تراخيص تصدير السلع أو التكنولوجيا العسكرية الأمريكية أو السلع أو التكنولوجيا المتصلة بالمواد النووية.
 - ٣- الاستخدامات المزدوجة للقروض المصرفية الأمريكية الخاصة التي تتجاوز ١٠ مليون دولار أمريكي.
 - ٤- عقود المشتريات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.
 - ٥- معاملات الصرف الأجنبي التي تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة.
 - ٦- المعاملات المالية التي تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة.
 - ٧- المعاملات المتعلقة بالممتلكات التي تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة.
 - ٨- الواردات إلى الولايات المتحدة من شخص يخضع للعقوبات.

استعانت إيران بشركات "وهمية" وسجلت ناقلاتها في دول أخرى واحتفظت بتشغيلها تجنباً للتدقيق الدولي

استخدام أصولها المالية الخارجية البالغ قيمتها ١٢٠ بليون دولار أمريكي.

ولإدراك الأثر الموجع السلبي لنظام العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، يجب الإشارة إلى أن نظام رفع العقوبات الاقتصادية على إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٥م، (الاتفاق النووي مع إيران) اتاح لإيران رفع العقوبات المفروضة عليها من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تمكن إيران من زيادة صادراتها البترولية إلى ما يقرب من مستويات التصدير قبل العقوبات، واستعادة إيران قدرتها على الانتفاع بأصولها المالية في الخارج والتي كانت حُرمت من الانتفاع بها بموجب الجزاءات المشار إليها. فاستعادت إيران اندماجها في النظام الدولي وحققت معدل نمو اقتصادي ما يقرب من ٧٪ في العامين ٢٠١٦ - ٢٠١٧م، وجذبت الاستثمارات.

رابعا: التحايل الإيراني على نظام العقوبات

استهدفت العقوبات المقررة في الرابع من نوفمبر ٢٠١٨م، قطاع النفط والغاز بشكل أساسي لحرمان إيران من مدخلات وعائدات الصادرات النفطية المهمة التي تشكل نحو ٦٠ بالمئة من حجم اقتصادها، وهو ما سيكبد الميزانية الإيرانية خسائر لا حصر لها على أمل أن يجبر ذلك طهران على الخضوع لشروط ترامب والتفاوض حول صفقة نووية جديدة. فإن لإيران خبرة في مجال التحايل على العقوبات الدولية وفق ما ذكر موقع "ذا أتلانتيك" الأمريكي، حيث سبق لها أن قامت بالالتفاف على العقوبات عبر مجموعة من الحيل أبرزها:

١- إيقاف نظام تتبع ناقلات النفط:

تضم سفن نقل النفط نظاماً لتحديد المواقع يهدف إلى ضمان سلامتها وتحديد مكانها، إلا أن هذا النظام قابل للإيقاف في حال رغبة الجهة الناقلة للنفط بإخفاء الوجهة التي تسير إليها. كانت طهران قد تمكنت بالفعل من تصدير بعض نفطها خلال الجولة الأخيرة من العقوبات عن طريق إيقاف أنظمة التتبع في أسطولها وإخفاء وجهات الشحنات النهائية وتهريبه إلى الحدود وإرساله إلى موانئ العالم للمهربين وبيعه بأسعار أقل من الأسعار العالمية كما أن لها خبرات واسعة فيها هي تهريب نفطها عبر أراضي باكستان وأفغانستان والعراق وبيعه في السوق السوداء. وهو ما يطلق عليه المراقبون أسطول "ناقلات الأشباح" التي تستخدم لنقل النفط من البلاد، ولا يقل عدد الناقلات عن ٧ سفن.

ونقل الموقع عن الباحثة بولينا أرفيتش في معهد ميدلبيري للدراسات الدولية بكاليفورنيا، قولها إن هذا التكتيك ناجح، إذ أنه يخفي هوية المشتري للنفط أيضاً

لقد ألحقت -من دون شك- العقوبات الأمريكية ضرراً جسيماً على الاقتصاد الإيراني، فوفقاً لصندوق النقد الدولي فإن الناتج القومي الإيراني سينخفض على الأقل بمقدار ٦٪ في الفترة مارس ٢٠١٩ - مارس ٢٠٢٠م، وبالرغم من أن الاقتصاد الإيراني خلال هذه الفترة لن ينهار - وفقاً لتصريحات الصندوق- لكنه سيشهد ركوداً اقتصادياً ملموساً.

لقد أثر إنهاء نظام الاستثناءات على شراء البترول الإيراني بشكل حيوي على صادرات إيران البترولية، تلك التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي الإيراني بدرجة لم تشهدها الأسواق العالمية منذ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨م، حين كانت الطائرات المقاتلة العراقية تقصف منافذ ومرافق تصدير البترول الإيراني بشكل مستمر.

لقد شهد الشهر الأول التالي لانتهاء نظام الاستثناءات المشار إليه انخفاضاً حاداً في حجم الصادرات البترولية الإيرانية حيث وصل متوسط التصدير اليومي الإيراني للبترول ٢٠٠ ألف برميل بعد أن كان ٢,٥ مليون برميل قبل تنفيذ العقوبات الأمريكية على إيران.

لقد قارب كثير من المراقبين بين الأزمة الطاحنة التي يجابهها الاقتصاد الإيراني الآن، وبين الأزمة المماثلة التي نتجت عن العقوبات الأمريكية الاقتصادية السابقة ضد إيران والتي كان قد فرضها الرئيس السابق أوباما في السنوات ٢٠١١-٢٠١٦م. وبالرغم من عديد الآثار المباشرة السلبية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران إلا أن الأثر الرئيسي الأهم في هذا السياق هو: خنق المصدر الرئيسي للاقتصاد الإيراني تصدير البترول، فمنع تصدير البترول الإيراني للخارج وفرض جزاءات أمريكية على الدول والهيئات والشركات التي تخرق هذا الحظر الأمريكي يعد الأثر الفاعل الأكبر للعقوبات الاقتصادية على إيران فضلاً عن خفض قيمة العملة الإيرانية.

وبالرغم من الأثرين السابق الإشارة إليهما إلا أن هذين الأثرين أجبرا الاستثمارات والأعمال الأجنبية على الانسحاب من السوق الإيرانية، ويكفي تدليلاً على فعالية الآثار الموجهة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني تحديداً، أن صرح كثير من القادة الإيرانيين بأن هذا العقوبات ترقى إلى إعلان حرب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران، ووصل الأمر إلى أن استشرت آثار هذه العقوبات في إيران كالنار في الهشيم وتأثر بها كافة المواطنين في إيران.

وفي أثناء السنوات من ٢٠١٢ - ٢٠١٥م، حينما اتحد المجتمع الدولي بشكل نسبي للضغط على إيران، انكمش الاقتصاد الإيراني كنتيجة مباشرة لانخفاض صادرات البترول الخام الإيراني بنسبة فاقت ٥٠٪، وانخفضت قدرة إيران في

٢- إخفاء الملكية:
عمدت إيران إلى الاستعانة بشركات "وهمية"، وسجلت ناقلات النفط الخاصة بها في دول أخرى، تجنباً للتدقيق الدولي، ووفقاً للباحثة بولين أزينتش، فإن إيران طبقت هذه الاستراتيجية في السابق، بنقل ملكيات ناقلات نفطية خاصة بها إلى شركات مملوكة لدول أخرى، مع الاحتفاظ بعمليات تشغيلها.

٥- تخفيض أسعار النفط
يمكن لطهران أن تبيع النفط بأسعار مخفضة من خلال تقديم عروض لكبار المشترين الآسيويين خاصة أن أسعار النفط العالمية الحالية "نحو ٧٣ دولاراً" أعلى من تقديرات إيران لسعر عادل للنفط في موازنة العام المالي الفارسي الحالي "نحو ٦٧ دولاراً".

٣- نظام المقايضة:
قد تلجأ إيران إلى بيع نفطها من خلال عقود المقايضة، أو استعمال عملة غير الدولار. وطبقاً لـ "ذا أتلانتيك"، فقد سبق لإيران أن قاومت ببضائع كالسيارات والهواتف مع الصين، كما باعت النفط الخام إلى الهند بالروبية. كذلك قامت طهران بمقايضة نفطها ببضائع الدول التي تشتري النفط وبالأخص تركيا والهند والصين، لاسيما أنها في الأصل تعيد شراء بعض المنتجات من تلك الدول، لكن ذلك سيكون له مخاطر كبيرة لأن تلك الدول تعمل على أن تعطي إيران بضائع لا تحتاجها وبالتالي تؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي في البلاد.

٦- بيع النفط بعملات غير الدولار
سعت إيران لبيع الغاز والنفط بعملات غير الدولار، وقد تم الاتفاق على ذلك بالفعل مع روسيا والصين وتركيا، لكن المعضلة الأساسية أنها لو باعت بأي عملة غير الدولار ستواجه مشكلة جوهريّة وهي أنها إذا أرادت الشراء من السوق العالمية يجب أن تشتري بالدولار لأن الدولار يسيطر على نحو ٨٠ بالمئة من التعاملات المصرفية الدولية.

خاتمة:

تعمد كثير من المنظمات الدولية والدول ذات السيادة للجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية دولية ضد الدول التي تنتهك قواعد القانون الدولي، وتلحق أضراراً جسيمة بالدول، وتعد الحالة الإيرانية نموذجاً للبواعت التي تجعل الدول تلجأ لهذه الآلية الفاعلة عوضاً عن اللجوء إلى المواجهات العسكرية المباشرة، بصدد النموذج الإيراني فإن الإدارة الأمريكية راهنت على هذه الآلية أيضاً لوقف التدخلات الإيرانية في الشؤون السيادية الداخلية لكثير من الدول في الشرق الأوسط.

محاولات الإفلات الإيرانية من نظام العقوبات الاقتصادية تمثل خرقاً وانتهاكاً لقوانين باليات تفتقر للشفافية ولقواعد التجارة العالمية، وتخفف الضرر بشكل مؤقت وغير مضمون استمراريته، بل وربما يورط طهران في مزيد من المشاكل والأزمات. خاصة في ظل حديث لا ينقطع عن انتهاكات جسيمة من قبل إيران لحرية الملاحة في مضيق هرمز.

٤- نقل النفط من سفينة لأخرى:
وتتم هذه الطريقة بتوزيع شحنات النفط الضخمة إلى أخرى أصغر. ووفق الموقع الأميركي، فإن إيران استعملت هذه الطريقة لتخفي مبيعاتها من النفط، حيث تكون ناقلة نفط إيرانية راسية بالقرب من ميناء أو في البحر، ويتم نقل النفط إلى ناقلة ثانية، تسافر بدورها إلى ميناء آخر، تبيع فيه النفط. وبحسب وزارة الخزانة الأميركية، فإن هذا الأسلوب يرمي إلى إخفاء حقيقة

كما ستصبح إيران مضطرة للمقايضة أو البيع بالذهب وليس بالعملات غير الدولار وإلا ستكون قد باعت نفطها مقابل اللاشيء، ويرى خبراء في مجتمع الشؤون الإيرانية أن إيران باتباعها خطوة مثل هذه يمكنها الحفاظ على صادرات بواقع ٢٠٠ ألف برميل يومياً، ويمكنها أن تحتفظ بصادرات خلال العام المقبل تبلغ ٨٠٠ ألف برميل يومياً كحد أوسط.

وكانت إيران قد جربت ذلك مع الهند في عقوبات ما قبل الاتفاق النووي لكنها لم تنجح وكانت تلك الخاصة إحدى أهم نقاط الضعف البنوية في النظام الإيراني وكثيراً ما كان الراحل آية الله هاشمي رفسنجاني يردد أن الهنود يعطون حكومة الرئيس محمود أحمددي نجاد ما لا تحتاجه كطريقة وحيدة لأخذ المستحقات.

٤- نقل النفط من سفينة لأخرى:
وتتم هذه الطريقة بتوزيع شحنات النفط الضخمة إلى أخرى أصغر. ووفق الموقع الأميركي، فإن إيران استعملت هذه الطريقة لتخفي مبيعاتها من النفط، حيث تكون ناقلة نفط إيرانية راسية بالقرب من ميناء أو في البحر، ويتم نقل النفط إلى ناقلة ثانية، تسافر بدورها إلى ميناء آخر، تبيع فيه النفط. وبحسب وزارة الخزانة الأميركية، فإن هذا الأسلوب يرمي إلى إخفاء حقيقة

وكانت إيران قد جربت ذلك مع الهند في عقوبات ما قبل الاتفاق النووي لكنها لم تنجح وكانت تلك الخاصة إحدى أهم نقاط الضعف البنوية في النظام الإيراني وكثيراً ما كان الراحل آية الله هاشمي رفسنجاني يردد أن الهنود يعطون حكومة الرئيس محمود أحمددي نجاد ما لا تحتاجه كطريقة وحيدة لأخذ المستحقات.

٤- نقل النفط من سفينة لأخرى:

وتتم هذه الطريقة بتوزيع شحنات النفط الضخمة إلى أخرى أصغر. ووفق الموقع الأميركي، فإن إيران استعملت هذه الطريقة لتخفي مبيعاتها من النفط، حيث تكون ناقلة نفط إيرانية راسية بالقرب من ميناء أو في البحر، ويتم نقل النفط إلى ناقلة ثانية، تسافر بدورها إلى ميناء آخر، تبيع فيه النفط. وبحسب وزارة الخزانة الأميركية، فإن هذا الأسلوب يرمي إلى إخفاء حقيقة

الأمم المتحدة والحلول المؤجلة: دور أممي باهت ومتأرجح وروسيا غيرت المعادلة

أزمة سوريا تنتظر التوافق الدولي وتحمل السوريين مسؤولية إنهاء الانقسام

بعد أكثر من تسعة أشهر من انطلاق الثورة السورية، وتعمم نشاطاتها وفعاليتها على جميع أنحاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وبعد تأجج الصراع وولوغ السلطة أكثر فأكثر بدماء الشعب، جاءت مبادرة جامعة الدول العربية للمساهمة في إيجاد حل سياسي عبر خطة تقتضي "سحب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين وإجراء محادثات بين السلطة والمعارضة". لم تدم مهمة المراقبين العرب في سوريا أكثر من ثلاثة أسابيع، قبل أن تنتهي بفشل ذريع. إذ بدأت طلائع المراقبين العرب (٦٧ مراقباً برئاسة الجنرال الدابي من السودان) في الوصول إلى دمشق يوم ٢٢/١٢/٢٠١١م، وانتهت المهمة في ١٦/١/٢٠١٢م. لأن موافقة النظام السوري، كانت أصلاً من قبيل المراوغة لكسب الوقت. وبالتالي لم يسمح لجامعة الدول العربية وبعثتها ومشروعها بأي دور ذي شأن في معالجة القضية وحقق دماء السوريين. وانطوت تلك الصفحة إلى غير رجعة، لتتسلم هيئة الأمم المتحدة المهمة أصالة عن نفسها ونيابة عن الجامعة العربية، ويبدأ ماراتون دولي وإقليمي من الاجتماعات والمؤتمرات والقرارات والمفاوضات في أكثر من محور ومكان، ويبقى جعجعة دون طحن، ما زالت مستمرة حتى اليوم.

جورج صبرة

الأمم المتحدة: بداية مبكرة ودور مأمول

كان قرار الجامعة العربية بسحب مراقبيها، وتعيين كوفي أنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً بين الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا تغييراً عن عجز الجامعة وفشلها في أداء مهمتها. مما اقتضى تسليم هذه المهمة للأمم المتحدة. حيث توجد القوى الكبرى الإقليمية والدولية ذات الوجود الملموس والقرار المؤثر في مجريات الأمور على الأرض وفي إطار المنطقة.

قدم كوفي أنان في شباط-فبراير ٢٠١٢م، خطة سلام للتسوية السياسية على أن يبدأ وقف إطلاق النار من قبل جميع الأطراف في العاشر من نيسان -أبريل ٢٠١٢م. تتكون الخطة من ست نقاط، تبدأ بالتزام الأطراف بالتعاون مع المبعوث الأممي لتحقيق "عملية سياسية شاملة، تضمن وقفاً دائماً للعنف المسلح بكل أشكاله والإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً" و"ضمان حرية الصحفيين واحترام حرية التجمع وحق التظاهر سلمياً" كما تتضمن تعهداً بتحقيق "التزامات مماثلة من المعارضة" بإشراف فعال من الأمم المتحدة.

وبعد محاولتين فاشلتين لمجلس الأمن الدولي (تشرين الأول -أكتوبر ٢٠١١م، وشباط -فبراير ٢٠١٢م) في التوصل إلى قرار

بعد أكثر من تسعة أشهر من انطلاق الثورة السورية، وتعمم نشاطاتها وفعاليتها على جميع أنحاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وبعد تأجج الصراع وولوغ السلطة أكثر فأكثر بدماء الشعب، جاءت مبادرة جامعة الدول العربية للمساهمة في إيجاد حل سياسي عبر خطة تقتضي "سحب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين وإجراء محادثات بين السلطة والمعارضة". لم تدم مهمة المراقبين العرب في سوريا أكثر من ثلاثة أسابيع، قبل أن تنتهي بفشل ذريع. إذ بدأت طلائع المراقبين العرب (٦٧ مراقباً برئاسة الجنرال الدابي من السودان) في الوصول إلى دمشق يوم ٢٢/١٢/٢٠١١م، وانتهت المهمة في ١٦/١/٢٠١٢م. لأن موافقة النظام السوري، كانت أصلاً من قبيل المراوغة لكسب الوقت. وبالتالي لم يسمح لجامعة الدول العربية وبعثتها ومشروعها بأي دور ذي شأن في معالجة القضية وحقق دماء السوريين. وانطوت تلك الصفحة إلى غير رجعة، لتتسلم هيئة الأمم المتحدة المهمة أصالة عن نفسها ونيابة عن الجامعة العربية، ويبدأ ماراتون دولي وإقليمي من الاجتماعات والمؤتمرات والقرارات والمفاوضات في أكثر من محور ومكان، ويبقى جعجعة دون طحن، ما زالت مستمرة حتى اليوم.

السياسي التي تحدث التغيير المطلوب وتوفر الأمن والاستقرار لسوريا وفي أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه تحقق أكبر قدر من التوافق المحلي والإقليمي والدولي حولها، مما يشكل ضمانة كبيرة لنجاحها. وتحت عنوان (خطوات في العملية الانتقالية) أشار البيان إلى أن نهاية النزاع رهن بتأكد الأطراف من وجود "سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد". وأن أي تسوية يجب أن تتضمن "خطوات واضحة لا رجعة فيها، تتبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد". وأعلن ما أصبح فاتحة للتفكير بالحل السياسي، ولازمة لتثبيت الثقة والنجاح، يتكرر ورودها في جميع الوثائق اللاحقة السورية والدولية والأممية، بعد أن نالت رضى السوريين وموافقتهم كمدخل للحل، وجاءت فاتحة هذه الخطوات كما يلي:

"إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة، تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة".

وقبل أن يجف حبر "بيان جنيف" كوثيقة مفتاحية توافقية للحل السياسي، برز الخلاف الأمريكي - الروسي على تفسير ما جاء فيها، وخاصة لجهة هيئة الحكم الانتقالية ومهامها وصلاحياتها. وتبادل الزيران سيرغي لافروف الروسي وهيلاري كلينتون الأمريكية التراشق بوجهات النظر المتباينة بل والتفسيرات المتناقضة حول ذلك. وكان من الواضح أن الروس يسعون لجعل هذه الهيئة تحت وصاية السلطة السورية وبخدمتها، وليس بديلاً عنها لتولي قيادة المرحلة الانتقالية، كما ينص البيان حرفياً على حقها بممارسة كامل الصلاحيات التنفيذية". وهذا ما أدخل البيان إلى الأرشيف، ووضع القضية في مهب الإهمال. ودفع الجهود الأممية والدولية إلى هوة العطالة. بينما كان الواقع على الأرض يزداد عنفاً وتفاقماً عبر التدخل العسكري المباشر لإيران وأذرعها الطائفية ومليشياتها في المنطقة من لبنان والعراق، ومواجهتها عسكرياً عبر تنظيمات مماثلة من صنع الدول وبدعمها، ليست من صلب الثورة ولا على نهجها، زادت من تعقد المشهد وضبابيته. ليغيب صوت الحل السياسي ودور الأمم المتحدة لأكثر من عامين، بينما تمضي آلام السوريين وقضيتهم في محنة التعقيد والتدويل عمقاً واتساعاً، وبالتالي السقوط في دائرة الإهمال الخالية من الجهود الحقيقية وبواعث الأمل، تاركة المجال للأحلام والأوهام ومصالح الدول ومشاريع تدخلات قادمة.

أممي يعالج الشأن السوري، ويدعم خطة الجامعة العربية، نتيجة الفيتو الروسي والصيني. نجح المجلس في التوصل إلى القرار ٢٠٤٢ تاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٢م، الذي شدد على "التطبيق الشامل والفوري" لمقترحات كوفي أنان "بحرفيتها وبشكل عاجل". ودعا كل الأطراف بمن فيها المعارضة إلى وقف العنف المسلح بكل أشكاله. كما أشار إلى إمكانية إنشاء بعثة أممية لمتابعة الأمور والتفكير بإجراءات جديدة إذا لزم الأمر. وفي ٢١ نيسان - أبريل ٢٠١٢م، أصدر المجلس القرار ٢٠٤٢ المكون من ١١ بنداً. يؤكد القرار الجديد تأييده لمشروع النقاط الستة للسيد أنان، ويطالب النظام السوري بالوفاء بالتزاماته بسحب القوات والأسلحة الثقيلة من المدن، ويقرر تشكيل بعثة مراقبين دوليين غير مسلحين للتحقق من تطبيق الخطة.

بيان جنيف ٢٠١٢

غير أن ذروة النشاط الأممي والعربي وإنجازاته تمثلت في الاجتماع الذي دعا إليه المبعوث الخاص أنان، وانعقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف تحت اسم "مجموعة العمل من أجل سوريا"، وحضره الأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية ووزراء الخارجية لكل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وتركيا وبريطانيا وقطر والعراق والكويت وإيرلندا الشمالية وممثلة عن الاتحاد الأوروبي. عقد الاجتماع في ٣٠ حزيران - يونيو ٢٠١٢م، وصدرت عنه وثيقة هامة، عرفت بـ "بيان جنيف لعام ٢٠١٢م". ولأهمية هذا البيان أرسل بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمن الدولي وأخرى لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. أكد البيان على "ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة النقاط الستة" وأعاد التشديد على البنود الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٠٤٢ و ٢٠٤٣ لجهة وقف إطلاق النار وفتح الباب أمام الحل السياسي.

ورغم أهمية ما طرحه البيان من أفكار وإجراءات (خطوات لتنفيذ خطة أنان - المبادئ والخطوط التوجيهية - تصور للمستقبل - السلامة والاستقرار - خطوات التوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية - الإجراءات التي يتخذها أعضاء مجموعة العمل). غير أن الأهمية الكبرى له، والتي جعلته أساساً للعملية السياسية، يتكرر الاستشهاد به والبناء عليه في جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وجميع المؤتمرات واللقاءات، التي تبحث الشأن السوري لاحقاً، هي الخطة التفصيلية التي حددها البيان لعملية الانتقال السياسي المنشود. والتي تشكل وحدها المدخل لعملية الحل

أعلنت الأمم المتحدة والجامعة العربية تعيين الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً
مشتركاً واستمرت المنظمة الدولية في تمضية الوقت وبث أوهام الحل

المتحدة ٦٧/٢٦٢ تاريخ ٢٠١٣/٥/١٥م، الذي يؤكد في مادته ٢٨ دعمه لمهمة الممثل الخاص المشترك، ويطلب بتنفيذ الخطة الانتقالية المنصوص عليها في بيان جنيف وفق جدول زمني " يؤدي إلى إنشاء هيئة حكم انتقالية تقوم على توافق الآراء تحول لها كامل السلطات التنفيذية وتحول إليها جميع مهام الرئاسة والحكومة بما فيها المهام المتعلقة بالمسائل العسكرية والأمنية والاستخباراتية ". الثاني: قرار مجلس الأمن ٢١١٨ لعام ٢٠١٣م، الذي أدان استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، ودعا لمحاسبة المسؤولين عنها. كما يؤيد " تأييداً تاماً " في المادة ١٦ منه بيان جنيف، ويدعو إلى عقد مؤتمر دولي لتنفيذه. ويتحدث بالتفصيل عن هيئة الحكم الانتقالية.

أمام هذا الإخفاق الأممي والدولي، قام الإبراهيمي بتقديم استقالته وإنهاء مهمته التي تنقضي في أيار -مايو ٢٠١٤م، بعد أن قدم اعتذاراً للسوريين عن عدم قدرته على مساعدتهم.

فينا واجتماعات التحول

في أيلول -سبتمبر ٢٠١٥م، أعلن الروس تدخلهم العسكري المباشر والمكشوف على الأراضي السورية والبدء بترتيب قواعدهم البحرية في طرطوس والجوية في حميميم بهدف إنقاذ النظام من السقوط، والتطاول على العملية السياسية من موقع القوة الميدانية، ومحاولة التأثير بها وفقاً لأجندتهم الخاصة في المنطقة. وقد تجلّى ذلك في مسار محادثات فيينا للمجموعة الدولية لدعم سورية التي تشارك فيها: الصين ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن ولبنان وعمان وقطر وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والولايات المتحدة. هذا المسار الذي ابتدع لإشراك إيران وروسيا كدولتين داعمتين للنظام السوري ومؤثرتين على قراره في تقرير شؤون الحل السياسي المقترح لإجراء ازاحات لما ورد في القرارات الأممية لجهة " هيئة الحكم الانتقالية "، ريثما يتمكن الاحتلال الروسي للبلاد من تغيير ميزان القوى على الأرض لفرض التسويات والإجراءات المطلوبة. وكان لصمت الإدارة الأمريكية وتواطؤها كبير الأثر في نجاح هذا المسار.

كان الاجتماع الأول للمجموعة في فيينا ٣٠ / ١ / ٢٠١٥م، وفي ظل المطالبة بوقف إطلاق النار و" ضمان وصول المساعدات الإنسانية " التي برزت الحاجة لها بعد أعمال القصف والتدمير والتهميش التي قامت بها القوات الروسية. طالب البيان الختامي للاجتماع من " الأمم المتحدة أن تدعو ممثلي الحكومة السورية والمعارضة لإجراء عملية سياسية تقضي إلى حكم موثوق وشامل لكل أبنائه وعلى أساس لا طائفي ". وفي الاجتماع الثاني

لم يكن لكوفي أنان (وهو الدبلوماسي المخضرم والخبير بخفايا السياسة الدولية وشخصها وأساليب عملها) أن يستمر بمهمة مستحيلة وفاشلة، وأن يشوه تاريخه وسمعته عبر الاستمرار بعمل شكلاني لا طائل منه، بعد أن تأكد من وجود الاستعصاء الدولي الذي لن يسمح بتمرير مشروع الحل رغم كل الآلام البادية والجرائم المرتكبة والمخاطر التي تلوح في الأفق. فقدم استقالته، وأنهى مهمته كمبعوث خاص في ٢١ / ٨ / ٢٠١٢م، بعد انقضاء فترة تفويضه، وفي ١٧ / ٨ / ٢٠١٢م، أعلنت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعيين الأخضر الإبراهيمي (سياسي ودبلوماسي جزائري مرموق) مبعوثاً خاصاً مشتركاً من أجل متابعة المهمة، ولتستمر الأمم المتحدة بدور مسطح ومرسوم لتفضية الوقت وبث أوهام الحل، في وقت يتصاعد فيه الصراع ويشتد الكباش الدولي في سوريا ومن حولها وتالياً في المنطقة إلى أمداء غير مسبوقة.

مفاوضات جنيف ٢٠١٤

بعد جهود استمرت عاماً ونصف العام نجح المبعوث الدولي والعربي الأخضر الإبراهيمي بعقد مفاوضات جنيف بين ممثلي النظام السوري وممثلي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عبر جولتين. كانت الأولى ٢٢/١/٢٠١٤ - ٣٠/١/٢٠١٤ والثانية ١٠/٢/٢٠١٤ - ١٥/٢/٢٠١٤م. افتتح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المؤتمر في مونترو السويسرية بحضور عدد كبير من وزراء الخارجية للدول المعنية، ورغم أنه قال في كلمته الافتتاحية " الكيل قد طفح، وحن الوقت للتفاوض " ووصف الاجتماع بأنه " حدث تاريخي "، إلا أن الحصيلة كما قال الإبراهيمي في نهاية المفاوضات كانت " بداية متواضعة " فخلال الجولتين عقدت ثلاث جلسات مشتركة بين الوفدين، أما باقي الجلسات فكانت مع المبعوث الدولي لترتيب الأمور ومناقشة الإطار الإجرائي والبروتوكولي . استنفذت الأمم المتحدة طاقتها في الإعداد للمفاوضات وإدارتها، غير أن الأمور وصلت سريعاً إلى الطريق المسدود - رغم المرونة الكبيرة التي أبدتها وفد الائتلاف - إذ لم يتم الاتفاق بين الطرفين حتى على جدول الأعمال. فقد رفض النظام مناقشة أجندة المفاوضات التي أعدها المبعوث الأممي، وأصر على طرح (قضية الإرهاب) على جدول الأعمال. كما رفض تسلم أي وثيقة تعالج الأمور المطروحة.

ومن الجدير ذكره أن الإبراهيمي ذهب إلى مشروع مفاوضات جنيف ٢٠١٤م، مسلحاً بقرارين أمميين، يؤكدان على بيان جنيف ومرجعياته، ويحددان الإجراءات والتفاصيل بوضوح لا يعلى عليه وغير مسبق. الأول: قرار الجمعية العامة للأمم



أعلنت الأمم المتحدة والجامعة العربية تعيين الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً مشتركاً واستمرت المنظمة الدولية في تمضية الوقت وبث أوهام الحل

للجمعية العامة بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٢٠١٥م، ليتوج هذا المسار في اعتراف العملية السياسية وإخراجها من سياقها تلاقياً مع المآرب الروسية. رغم أنه يستند في مقدمته إلى أحد عشر قراراً من مجلس الأمن صدرت بين عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٥م، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة بمعدل قرار كل عام.

يتحدث القرار الجديد عن "عملية سياسية جامعة بقيادة سورية" بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف ٢٠١٢م، الذي أيدته القرار ٢١١٨ لعام ٢٠١٣م، وذلك "بسبب منها إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة، تخول سلطات تنفيذية كاملة، وتعتمد في تشكيلها على الموافقة المتبادلة". ومن الواضح لكل ذي بصر وبصيرة مدى الاختلاف بين هذه الصيغة وصيغة القرارات والبيانات الأممية السابقة، وحجم التحول الذي جرى بمفهوم الحل السياسي وعملية الانتقال وإجراءاتها. وهذا ما جعل هذا القرار يحتل صدر الصفحات والقرارات والبيانات التي تعالج الوضع السوري بعد ذلك.

للمجموعة ١٤ / ١١ / ٢٠١٥م، تحدث بيان المجتمعين عن دعمهم "إقامة حكم ذي مصداقية وشامل وغير طائفي، ووضع جدول زمني لعملية صياغة دستور جديد". وبعد الحديث عن ضرورة إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش وجبهة النصرة وبغيرهما من الجماعات الإرهابية حسب تعريف مجلس الأمن الدولي وعن التزاماتهم بضمان انتقال سياسي يقوده سوريون، تعهد الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن بتأييد قرار لمجلس الأمن الدولي من شأنه تمكين بعثة مراقبة لوقف إطلاق النار. وكان هذا القرار ٢٢٥٤ الدائع الصيت.

جاء مسار اجتماعات فيينا لتسهيل التوصل إلى قرار من مجلس الأمن الدولي ينال موافقة الروس، ويخفض سقف توقعات السوريين من العملية السياسية. خاصة وأن الروس حالوا ١٢ مرة باستخدام الفيتو دون صدور قرارات من مجلس الأمن تدين النظام وتعالج القضية السورية على قاعدة بيان جنيف ٢٠١٢م، لتحقيق الانتقال السياسي. وهكذا جاء القرار

الهيئة العليا للمفاوضات

استناداً إلى " بياني فيينا " وتزامناً مع صدور القرار ٢٢٥٤ الذي يتحدث عن " جمع أوسع نطاق ممكن من أطراف المعارضة باختيار السوريين الذين سيقرون من يمثلهم في المفاوضات ، ويحددون مواقفهم التفاوضية " قامت المملكة العربية السعودية - باعتبارها من المجموعة الدولية لدعم سوريا - بدعوة طيف واسع من المعارضة السورية السياسية والعسكرية من الداخل والخارج ومن كافة مكونات المجتمع السوري الاثنية والدينية والطائفية والمناطقية للاجتماع في الرياض بتاريخ ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥م، من أجل " الوصول إلى رؤية مشتركة حول الحل السياسي التفاوضي

لل قضية السورية " و " تشكيل فريق للتفاوض مع ممثلي النظام " . وهكذا نشأت الهيئة العليا للمفاوضات ومقرها الرياض، لتتولى مسؤولية اختيار الوفد المفاوض ومهام العملية التفاوضية ومقتضياتها باسم قوى الثورة والمعارضة السورية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد عين السيد ستيفان ديمستورا مبعوثاً دولياً لسورية في ١١ / ٧ / ٢٠١٤م، لتتولى متابعة دور الأمم المتحدة في القضية السورية. وعند نهاية تشرين الثاني -نوفمبر ٢٠١٨م، استقال ديمستورا - دون أن

يترك ذكرى طيبة عند السوريين - بعد أكثر من أربع سنوات، أمضاها في محاولات غير مجدية لتحقيق تقدم في مسار الحل السياسي، ولتدخل القضية السورية في الجمادة بعد تعقد المشهد في المنطقة بانتظار الإفراج عنها، عندما يتوفر الحد المطلوب من التوافق الدولي.

وبالتعاون مع المبعوث الأممي خاضت الهيئة العليا للمفاوضات سبع جولات من المفاوضات في مقر الأمم المتحدة بجنيف. جرت ثلاث منها بين شباط -فبراير ونيسان -أبريل ٢٠١٦م، دون أن تسفر أي منها عن أي تقدم يذكر في العملية التفاوضية، مما دفع الهيئة لقطع المفاوضات وتعليق المشاركة فيها مرتين احتجاجاً على استمرار الانتهاكات وعدم التقدم بالملف الإنساني، الذي نتحدث عنه البنود ١٢ و١٣ و١٤ من قرار مجلس الأمن. وخلال عام ٢٠١٧م، عقدت أربع جولات من التفاوض بين شهري شباط / فبراير، وتموز/ يوليو على نفس الأرضية من انعدام التقدم. وللحقيقة والواقع لا يستحق ما جرى في جنيف خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧م (كسابقاته ولأحقاقه) أن يسمى مفاوضات . فهو ليس أكثر من مباحثات أجراها الوفد المفاوض مع المبعوث الدولي وفريقه. إذ لم تتم أي لقاءات مع وفد النظام. كما لم تتم مناقشة جدية لأي من الوثائق التي قدمتها المعارضة، وهي أكثر من ١٨ وثيقة. وترافقت العملية التفاوضية بإرسال العديد من

الرسائل والمذكرات للأمين العام للأمم المتحدة ومساعدته للشؤون الإنسانية ومبعوثه الخاص بغرض الشكوى مما يجري، ومن أجل دفع العملية التفاوضية نحو الفعالية والإثمار. لكن كل ذلك بقي دون جدوى لانعدام الإرادة الدولية للفعل بهذا الاتجاه. ولذلك لم تحقق المفاوضات التي جرت في جنيف بجولاتها السبعة أي تقدم يذكر على الصعيد السياسي، لكنها أحرزت بعض التقدم على الصعيد الإنساني، ودفعت باتجاه تلبية الحاجات الإنسانية المتعاظمة للسوريين داخل البلاد. وفي ٢٤ / ١١ / ٢٠١٧م، عقد مؤتمر الرياض ٢، وانتخب هيئة جديدة لإدارة المفاوضات باسم " هيئة التفاوض السورية " من أجل متابعة العملية التفاوضية شراكة مع الأمم المتحدة. لم تثمر هذه العملية أي تقدم على الصعيد التفاوضي، واقتصرت على لقاء يقيم في فيينا مع المبعوث الأممي بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١٨م.

استقال ديمستورا

دون ذكرى طيبة بعد

٤ سنوات في محاولات

غير مجدية للتقدم في

مسار الحل السياسي

مسار أستانا وسوتشي

رغبة من الروس في تهمير وجودهم العسكري على الأرض، ورغبة بضرب مسار جنيف واستبداله، حيث لا توجد لهم ولا لرؤيتهم اليد الطولى، افتتحوا مسار الأستانة □ سوتشي التضليلي والمخرب، ليبقى تحت إشرافهم بمشاركة إيرانية وتركية من أجل التشويش على العملية السياسية وحرفها عن مسارها المعهود والموثوق، إذ تجري بإشراف الأمم المتحدة ومرجعية قراراتها الأممية.

بدأ مسار أستانا في ٢٤ / ١ / ٢٠١٧م، في عاصمة كازاخستان بحضور روسيا وإيران وتركيا (التي سميت الدول الضامنة) ووفد يمثل النظام وآخر يمثل المعارضة. وكان من الواضح أن لهذا المسار اهتمامات وأهدافاً أخرى. ظهر ذلك من خلال البيان الختامي الذي استند إلى القرار ٢١٦٥ لعام ٢٠١٤م، والقرار ٢٢٣٦ لعام ٢٠١٦م، والذي يركز على وقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية، رغم أنه تحدث عن عملية سياسية مبنية على تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ بالكامل.

توالى اجتماعات أستانا حتى وصل عددها إلى ١٣ في اجتماع ١ آب -أغسطس ٢٠١٩م، دون أن يكون لها أي أثر إيجابي على العملية السياسية وحياة السوريين. إنما زادت من حدة الخلافات والتوترات بينهم سياسيين وعسكريين، وحققت أهداف الروس بالتقدم في مخططاتهم الميدانية باسم " المصالحة الوطنية " في أكثر من موقع. ومن تفرعات أستانا ولد اجتماع سوتشي في ٣٠ / ١ / ٢٠١٨م، الذي سمي مؤتمر الحوار الوطني السوري، وضم خيارات روسية لشخصيات من السلطة والمعارضة، تبنت

ومن الواضح أن النظام الدولي الذي أنتج الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية واستوجب حضورها لم يعد قائماً. ولم تتوفر الشروط والظروف بعد لولادة نظام دولي جديد للقرن الحادي والعشرين، حيث تزامم الشركات الكبرى الدول في مهامها وأدوارها وقوة تأثيرها، بعيداً عن المبادئ والقيم الإنسانية والمنظومة الأخلاقية للبشرية. وتراجعت مفاهيم الحق والعدل والحرية وقضايا حقوق الإنسان أمام صخب الحاويات في الموانئ وأرقام الاستيراد والتصدير في سجلات الحكومات. ويبدو أن الدول الكبرى تتعامل مع الأمم المتحدة كبقية من بقايا نظام أفل، تدفعها إلى ساحة اللاجدوى، وتستعملها وسيلة عند اللزوم. باختصار نقول: إن العالم ليس بخير.

أخيراً

لأن سوريا بوابة الشرق الأوسط، وموقعها التاريخي والجيوسياسي في المنطقة غير قابل للإهمال والاستبدال، ومهما تفرعت وتعددت خطوط النفط والغاز وتزاحمت ممراتها، لن تبقى بعيدة عن الأرض السورية وفضاءاتها الممتدة بين آبار الإنتاج ومدن الاستهلاك ومصانعه في أوروبا. فلا بد من خروج سوريا من محنتها، وإلا تتعمم المحنة وتشمل بقية أنحاء المنطقة. فالقضية السورية صارت أشد ارتباطاً بقضايا المنطقة من ذي قبل، وخاصة في القضايا العربية بصيرورتها ومستقبلها. حيث تواجه الدول العربية تحديات وجودية كبرى بين المشاريع الإقليمية والدولية المتناطحة، وهي في حالة تبدد واحتراب وانقسام. هذا ما يستوجب الحل، ويجعله فعل ضرورة وموضع انتظار ولو طال الزمن.

وضعت القرارات الأممية أسس الحل السياسي، وتوجت بموافقة السوريين. وليس للقضية السورية أي حل عسكري. غير أن حدة استقطاب الدول للسوريين أرضاً وشعباً ومقدرات، تجعل العملية السياسية مستحيلة ودون أفق منظور، بانتظار أن يتحقق التوافق الدولي المطلوب لمعالجة قضايا المنطقة بالترابط والتزامن مع القضايا الدولية الأخرى ذات العلاقة. وهذا يضع الكرة في ملعب السوريين، ويحملهم مسؤولية خاصة للخروج من حالة التبدد والانقسام القائمة، ليعودوا إلى حضورهم المعهود والإمساك بقضيتهم وموقعهم وقرارهم المستقل، وإعلان إرادتهم الجامعة في شؤون بلدهم ومستقبلهم. وتقديم مقاربة وطنية للوصول إلى سوريا الجديدة، الدولة الديمقراطية التعددية كوطن حر لكل أبنائها.

المشروع الروسي الذي سمي اللجنة الدستورية. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة، عبر مبعوثها الخاص وأعضاء فريقه شاركوا في هذه اللقاءات وأعطوها شرعية واقعية غير مستحقة. والأخطر من ذلك أن الروس نجحوا في توريد بدعة " اللجنة الدستورية " إلى مسار جنيف، وشغلوا الفريق الأممي وبعض السوريين فيه. الحضور الروسي كان بارزاً ومؤثراً بعد تدخلهم العسكري على الأرض. فقد نجحوا في إدخال ممثل لهم بين مستشاري المبعوث الدولي السياسيين في جنيف. هو فيتالي نومكين رئيس معهد الاستشراق في موسكو بدءاً من عام 2016م. كما كان لهم دور كبير في إدخال كل من منصة موسكو ومنصة القاهرة في بنية مؤتمر الرياض 2، وإشراكهم في فريق المفاوضات لأول مرة. وكان وجودهم السياسي والدبلوماسي في جنيف لافتاً خلال مفاوضات 2016 - 2017م، بشخص معاون وزير الخارجية غينادي غاتيلوف، الذي تواصل مع الجميع لتحقيق أغراض السياسة الروسية. ورغم ذلك بقيت العملية السياسية معطلة، حتى بعد استلام غير بيدرسون منصبه كمبعوث خاص لسوريا في 21 / 10 / 2018م.

الأمم المتحدة: أي دور وأي مصير

لم يكن بوسع أحد أن يتخيل الاستغناء عن دور هذه المنظمة الدولية في صراع عميق ومتسع ومعقد كالصراع الجاري في سوريا وعليها وما تمخض عنه. فهو متعدد الجوانب والأطراف والدول المتدخلة بما فيها القوى العظمى في أربع جهات الأرض. وهي التي أنشئت لحفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم. ولم يكن بوسع أحد أن يتخيل ذلك الدور الباهت والتابع والمتأرجح الذي لعبته. فقد ظهرت الأمم المتحدة في أسوأ أوضاعها عاجزة وأداة بيد القوى الكبرى، وهي تخوض غمار الشأن السوري في مختلف جوانبه. وبدت وكأنها خسرت هيبتها الدولية وسمعتها كمؤسسة ذات شأن أمام السوريين وخاصة الضحايا منهم. واكتفت في معظم الأحيان بإبداء " القلق " مما يجري. حتى صار السوريون يتبدرون بقلق بان كي مون، الذي يتردد عند كل كارثة ومجزرة حتى لو كانت من حجم قتل الناس بالسلاح الكيماوي. وتحولت في بعض الأحيان إلى ما يشبه وكالة أنباء دولية، تنشر التقارير والإحصاءات والمعلومات بست لغات. ومن الواضح أن هذا ما تركته لها الدول الكبرى لتقوم به نتيجة سياساتها ومنافساتها وصراعاتها المتفاقمة. وفي ظل ذلك تحول مجلس الأمن إلى ما يشبه المسرح، يتولى فيه ممثلو الدول استعراض مواهبهم الخطابية في الشجب والاستنكار، ثم ينتهي العرض باليد الروسية والصينية المرفوعة إعلاناً بإسناد الستار وفق إرادة القوة القاهرة. وليست بقية المنظمات الدولية والإقليمية أفضل حالاً في ظل النظام الدولي القائم.

المفهوم الاجتماعي للحرب والسلام .. هل صلح ويستفاليا ممكناً في الخليج؟

السلام في الخليج العربي يأتي من الداخل وفقاً لإرث مشترك عربي وفارسي

انتهت ثنائية الحرب والسلام بانتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بات الوضع الطبيعي الرئيسي للعالم هو السلام؛ وبناء على ذلك، تمثل النزاعات المسلحة حالات خاصة تستدعي استخدام قواعد محددة، على سبيل المثال: قانون الأعمال الحربية، والأدوات الخاصة الرامية للعودة إلى الوضع الطبيعي، مثل: بناء السلام، وصنع السلام، وحتى فرض السلام. وتعود ثنائية الحرب والسلام إلى أكثر "العلاقات" قدماً، وفيما بين الجماعات الاجتماعية، إلى درجة أنه من الممكن اعتبارها من بين أكثر الجوانب المؤسسية الرسمية للعلاقات داخل المجتمع. وغالباً ما يتم فهمها في سياق "نظام من القيم والقواعد السلوكية المقدسة بحكم التقاليد، والتي بحكم طبيعتها الحتمية كانت تهدف إلى تحديد سلوك الفرد والجماعات الاجتماعية، سواء في الحياة اليومية أو في المواقف الاستثنائية".

د. إرزبيت ن. روزا

الأراضي، إذ أن الحرب الإلكترونية هي أحدث أشكال الحروب؛ ومع ذلك، لا يعني هذا أن الحروب "التقليدية" اختفت تماماً، أو أن الوسائل والأدوات القديمة والتقليدية للنزاع، والمتعلقة بالمناطق أو المجتمعات، إلى جانب أيضاً الأدوات التقليدية لتسوية النزاع وصناعة السلام، لن تنتشر. حيث يمكن أن تكمل تلك الوسائل، أو تُضاف إلى، القواعد والأدوات "العالمية" المقبولة دولياً.

ومع هذا، فإن الحرب والسلام تعد مفاهيم اجتماعية كذلك، حيث تحمل طوابع اجتماعية محددة، وبالتالي فيمكن أن يكون إطار التحليل المتعلق بالمجالين الواقعي والافتراضي، والذي تمت ملاحظته في الدراسات الاجتماعية، قد يكون ذو صلة بدراسة سلوك وموقف الجهات الحكومية في الخليج العربي بصفة عامة.

الحرب والسلام في الخليج العربي

يمثل الخليج العربي، بوصفه مسرعاً لعملية صنع سلام في نهاية المطاف، مجموعة متنوعة من الانقسامات، أولاً: يعد الخليج العربي جزءاً من النظام الدولي العالمي الذي تم تنظيمه بموجب المبادئ الغربية الثلاثية للنظام الإقليمي، "وهو نظام معياري يقوم بشكل كبير على المفهوم الغربي للقانون، ونشر قواعد السلوك الدولية. ثانياً: كونه جزءاً من المنطقة الواسعة المخترقة-الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من أنه

وتتم دراسة أمور الحرب والسلام في العادة من خلال منظور الدول/ الدول الإقليمية، والدول/الدول القومية في سياق علاقاتهم ببعضهم البعض، على الرغم من أن الجهات غير الحكومية قد أثبتت أيضاً أن لها دوراً لا يغفل في خضم ما نشهده من نظام دولي متزايد التعقيد. ويعد الشرق الأوسط معنياً بصورة خاصة عبر أمثلته "غير التقليدية" من الكفاح الفلسطيني من أجل الحرية وإقامة الدولة، أو حرب ٢٠٠٥م، في لبنان، أو التحدي الذي شكلته داعش ليس فقط للمنطقة، بل كذلك للنظام الدولي، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ومع النظام الدولي الذي تأسس عقب الحرب العالمية الثانية، لم يعد الاستيلاء على الأراضي بالقوة خياراً شرعياً معترفاً به دولياً، وبالتالي، كان على المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، ضمان السلام والأمن، باعتباره هدفها الرئيسي، ومفاد ذلك أنه خلال المحافظة والدفاع عن السلام، تمت صياغة أساليب وأدوات جديدة، على سبيل المثال: الحفاظ على السلام، أو مهمات صنع السلام، أو إنفاذ السلام. ولدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السلطة حتى لاستخدام القوة لإعادة السلام، كما لدى الأمم المتحدة نظام قوي ومتشعب لمراقبة التسليح، إلى جانب نشاط نزع السلاح. وعلى الجانب الآخر، لا تهدف الحروب الحديثة في العادة إلى الاستيلاء على



مفهوم الصلح والتسوية الودية وأخذ المصالح المشتركة الاعتبار متأصل في تكوين الحضارة العربية وكانت أحكامه "بيانات موثوقة"

الحاكمة. رابعاً: يختلف النظام الاجتماعي القبلي العربي عن السياق الاجتماعي الفارسي، بما في ذلك عملية الحرب والسلام والأساليب والضمانات المتعلقة بها. ولقد كُبحت هذه المجموعة المتعددة من الاختلافات -أنواع الولاء المختلفة للقبيلة-، والمجتمع الديني (الإسلام)، والأسرة الحاكمة، والدولة-عبر "تعميم فكرة الإقليم القسري" الذي فرضته القوى الغربية، والذي تخطى كل من المنطق القبلي والإمبراطوري، حيث قام على فكرة "لا يجب وجود إقليم مؤسسي دون حدود ثابتة".

ولقد عننت إدخال فكرة إقامة الدولة على الجانب العربي من الخليج أكثر بكثير من "مجرد تحديد الأقاليم ورسم الحدود، حيث ظل بعض منها مشكوكاً في أمره ومعرضاً للنزاع حتى يومنا هذا.

ولقد أضاف التأويل المتباين لمفهوم تحديد الأقاليم بين الغرب والمجتمع العربي-الإسلامي إلى التوترات والصراعات

لم يشهد سيادة قوة غربية مباشرة (حيث لم يكن مستعمرة أو محمية أو ولاية)، فلقد ظل الحضور والتدخل للقوى الغربية مستمراً منذ القرن الثامن عشر، مسفراً عن أشكال مختلفة من التأثير؛ حيث تم تأسيس العراق الحديث باعتباره ولاية بريطانية كواحد من ثلاث ولايات القديمة التابعة للإمبراطورية العثمانية-التركية، كما تم صياغة إقامة الدولة بصورة رسمية على الجانب العربي من الخليج "بمساعدة" بريطانية، وعلى الجانب الفارسي، تم حصار ورثة وخلفاء القاجاريين بدولة الفرس حيث خضعوا لسيطرة روسيا وبريطانيا. ثالثاً: يمكن ملاحظة كل من انقسام الامبراطورية/الدولة الفارسية القديمة التي تم تأسيسها محلياً، والولايات "المقترحة" البريطانية. ويتعين هنا ذكر "إرث" الإمبراطورية العثمانية-التركية، التي بينما كانت صورية على شبه الجزيرة العربية، إلا أنها ظلت تقدم اتجاهاً مختلفاً من الولاء المشابه لولاء الفرس، أي الولاء نحو الأسرة

الشخصيات والهويات جزءاً من العناصر القبلية والإسلامية والإمبراطورية والحديثة، أو قد تكون مزيجاً منهم، وهو ما يجعل بلوغ عملية السلام النهائية في صعوبة متزايدة. بينما يعد الإقليم أو أراضي الدولة (territory) واحداً من السمات الرئيسية للدول الحديثة بالإضافة إلى كون الدول العربية في الخليج أكثر إقليميةً بكثير من الدول القومية، إلا أن مفهوم الإقليم لا يلعب دوراً في حرب الخليج الباردة، ليس فقط نتيجة فشل اثنين من أصل آخر ثلاثة حروب (الحرب الخليجية بين إيران والعراق، والعراق والكويت) في الاستحواذ على الأراضي، بل أيضاً لعدم وجود قضية إقليمية بين دول الخليج العربية وجمهورية إيران الإسلامية (باستثناء الثلاث جزر الصغيرة في الخليج: جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى). وتتجلى النزاعات الإقليمية، وترسيم الحدود، بصورة أكبر فيما بين الدول العربية أنفسها.

وفي السياق الإقليمي، ينبغي إبداء ملاحظتين:

١. لطالما كان هناك قديماً "غياب غير ملموس للتمسك بالأرض" بين كل من المواطنين في شبه الجزيرة العربية، نتيجة "العزلة النسبية للمستعمرات [باستثناء تلك الموجودة على طريق القوافل] والتي جعلت التحكم في عبور الطرق حيويًا؛ [ونتيجة عن ذلك] اتجاه توسعي في سياق ضمان حماية وحفاظ النشاط الاقتصادي". وكان ذلك هو الأساس والمفهوم الرئيسي للفكرة الإسلامية: دار الإسلام، ومفادها أنه بينما تمتلك أراضي، تظل هذه الأراضي غير مرسومة وغير محدودة، بل هي، وفقاً لواجبات المسلم، قابلة للتوسع.

٢. وبحلول القرن السادس عشر، وعلى الرغم من ظهور الإمبراطوريات العظيمة داخل العالم الإسلامي، وبلاد الفرس، وتركيا العثمانية، ومغول الهند، ظلت الحدود بينهم غير محددة، غير أنه كان يوجد نوع من الترسيم، وبناء عليه أخذ مفهوم الفصل الإقليمي الغربي فيما بعد. ولقد كانت تلك "الحدود" عادةً حدوداً طبيعية: جبال، أو أنهار، أو صحاري، حيث ثمة مساحات من الأراضي، خصوصاً على الحدود، لا تمارس أي من الدول المتجاورة السلطة عليها". وتعتبر الحدود بين تركيا وإيران (أو لكي نكون أكثر دقة الحدود بين تركيا العثمانية وإيران الصفوية) التي تم وضعها في معاهدة قصر الشيرين، أبرز مثالاً على ذلك، ولا سيما أنها أساس الحدود التاريخية الإقليمية الوحيدة في الشرق الأوسط (وشمال إفريقيا).

والجانب الآخر المهم الذي يتعين أخذه في الاعتبار هنا هو مفهوم ومنهجية صنع السلام؛ فمثلما هو الحال في كل مجتمع، توجد في المجتمعات القبلية والإسلامية أنماطاً تقليدية وراسخة

داخل المجتمع، أو داخل الدولة (مثال: الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩١م، والنزاعات الحدودية بين الدول الخليجية، و"تشارك" حقول النفط أو الغاز مثل حقل الرميلة على الحدود العراقية الكويتية، إلخ)، وفي نهاية المطاف، ربما تُحتم هذه القضايا وتحقق التعاون بين الملاك المشتركين كقطر وإيران على حقل الغاز في الخليج.

ويمكن أن يكون للإطار التحليلي للمجالين الواقعي والافتراضي أهمية خاصة عند قيام الحرب الباردة والتسوية النهائية لها في الخليج العربي. وربما تتداخل ازدواجية العادات داخل المجتمع، والإدراك (الغربي) "العالمي" لصنع السلام في العديد من النقاط، ومع ذلك، فمن شأن الطابع المختلف للجهات المحلية التابعة للدولة أن يظهر اختلافات هائلة على صعيد كل من التأويل والمنهجية والأدوات.

وعلى الجانب العربي من الخليج، بينما تبدو الدول العربية المؤسسة حديثاً، نوعاً ما "دولا قومية" من حيث سعيهم نحو شخصية عربية، فمع ذلك، تعد "عروبتهم" بعيدة عن عروبة القوميين العرب؛ التي تعود إلى البعد اللغوي-الثقافي "للعروبة" حيث النموذج البدوي/الصحراوي والتكوين القبلي الصميم، ويشمل ذلك أيضاً التمييز القديم بين العربي-الأعجمي، ويقترن ذلك بعنصر الهوية الإسلامي الذي عززه التقارب الجغرافي مع موطن نشوء الإسلام، إلى جانب التقاليد السلفية الخاصة بهم -على الرغم من تفسيرها بصورة مختلفة- وحتى هوية خليجية محددة. وتظهر هذه الهوية القبلية العربية الإسلامية المعقدة جزئياً في الدول العربية الحديثة بالخليج العربي مع الاختلاف الجزئي بين هذه الدول.

وعلى الجانب الآخر من الخليج العربي، لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية كيان دولة يرجع إلى أكثر من ألفيتين ونصف الألفية، حيث تحول الولاء إلى الدولة (أو تماشى مع) الولاء للأسر الحاكمة. وبالرغم من تقديم نموذج الحكم الإسلامي (الشيوعي) الخاص، فقد أضافت ولاية الفقيه، حيث يُعد التشريع الإلهي هو المصدر الأول للتشريع، عنصر هوية بالغ القوة، إذ طالبت مواطني الدولة بالولاء التام، بينما لم تقم بمساءلة الدولة نفسها على الاطلاق، وسرعان ما تبين أنه لا يمكنها محو الولاء القومي القديم. بل الأكثر من ذلك، تعد الجمهورية الإسلامية اليوم مثالا نادراً للمواطنين الذين يدينون بالولاء إلى دولة إيران أيًا كانت الطائفة العرقية التي ينتمون إليها.

ويلعب اختلاف الشخصيات والهويات دوراً قوياً للغاية، على مستوى العلاقات داخل المجتمع أو (العلاقات الدولية) بين الجهات الفاعلة في الخليج العربي، كما تنعكس على أساليبهم وأدواتهم في الحرب وصنع السلام. ويمكن أن تكون هذه

النظام الدولي الذي تأسس عقب الحرب العالمية الثانية لا يسمح بالاستيلاء على الأراضي ولم تعد القوة خياراً شرعياً معترفاً به دولياً

وبالتالي، فإن أي محاولة لحل النزاعات، وتخفيف التوترات، وصنع السلام، في الخليج العربي، يتعين أن تشمل وتجمع بين كل العناصر القبلية، والعربية، والإسلامية، والإمبراطورية، والحديثة (الغربية)، والتقليدية. وبينما يمكن أن تتداخل تلك العناصر في مظهرها، إلا أنها قد تختلف في مضمونها والافتراضات الرئيسية القائمة عليها.

المحاولات السابقة لصنع السلام في الخليج العربي

على الرغم مما شهده العقد المنصرم من خطابات أطلقتها حرب الخليج الباردة، والمتزايدة في وتيرتها، فلم تشب -بالمعنى التقليدي- إلا حروب قليلة للغاية في منطقة الخليج العربي. وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك الحروب القليلة، والمثلة في الحرب الإيرانية - العراقية بين عامي 1980-1988م، وحرب الخليج عام 1991م، وغزو العراق عام 2003م، لم تشب بين تلك القوتين الإقليميتين الصاعدتين على جانبي الخليج العربي. وبينما تُفهم عملية السلام أو صنع السلام عادةً على أنها استكمال أو نتيجة للحرب، أو على الأقل نتيجة المواجهة المسلحة العسكرية المباشرة في ظل غياب مثل هذا الحدث، فربما تُفهم عملية السلام على نطاق أوسع: ألا وهو النشاط الهادف إلى خلق موقف يسبق ويحول دون اندلاع الحرب في نهاية المطاف. ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير موثيق أو اتفاقيات الأمن، التي ترمي إلى إنشاء أمن إقليمي، على أنها عملية تقود إلى السلام.

ومع ذلك، لم يؤسس الخليج العربي هيكلًا أمنيًا حتى الآن، على الرغم من حقيقة أنه كانت هناك محاولات سابقة عديدة، ولقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، من أجل احتواء التهديد العراقي - الإيراني المزدوج، ومع ذلك، فلم يتم تطوير جانبه العسكري إلا في وقت متأخر عام 1984م، عبر تزويده بـ 10,000 جندي. "ومع ذلك لم يتم تعريف مهمة قوات درع الجزيرة بشكل رسمي، كما لم يكن من الواضح ما إذا كانت القوات المشتركة سيكون لها سلطة التدخل في الطوارئ المحلية". وتمثلت المهمة الوحيدة التي تم فيها تفعيل قوات درع الجزيرة في عملية تثبيت الأمن في البحرين عام 2011م.

لتسوية النزاع وصنع السلام. (جورج ه. إيراني)، ولطالما كان التحكيم من وسائل فض النزاعات [في منطقة الخليج]، سواء فيما بين الأفراد أو القبائل. حتى أصبح أداة مفيدة في إدارة العلاقات مع المجتمعات التي أصبحت ضمن دار الصلح التي تطورت في سياق الغزوات الإسلامية، وتعني "المنطقة غير الإسلامية حيث كان أمن المسلمين بها غير مهدد". (وكما هو الحال بالنسبة لدار الإسلام، لم يتم تعريف كل من دار الحرب ودار الصلح). ويعتبر الصلح بالأحرى مفهومًا معقدًا من حيث أنه يعني التسوية الودية، لكنه يأخذ المصالح المشتركة في عين الاعتبار. وهو متأصل في تكوين الحضارة العربية القبلية (البدوية)، وكانت تستخدم الأحكام الصادرة خلال هذا السياق على أنها "بيانات موثوقة".

كما تم دمج التحكيم في قواعد السلوك الإسلامي، إذ نُقل -وفقاً لمصادر عدة- عن النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- أنه كان أول محكم في الإسلام. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين الصلح والتحكيم، سواء وجد طرف ثالث محايد أو لا، وسواء كانت الاتفاقيات ملزمة أو لا، فإن الهدف النهائي لكليهما هو إعادة النظام. وفي الثقافة العربية الإسلامية، يعد المحكم بشكل عام قائداً يقيم في المجتمع، ويحتل مكانة رفيعة، ويكون لديه معرفة بالنزاع وبالأطراف المشتركة فيه، ويكون لديه المصداقية استناداً إلى الأسس الدينية، والروابط المجتمعية، ومعرفة التقاليد. وخلال الصلح، تؤخذ كل من المثل الدينية، والقصص، والنصوص المقدسة، والتاريخ المحلي، والأعراف، والنماذج الأخلاقية بعين الاعتبار. "ويعتبر كل من الدين والتاريخ الأساس لفهم التحكيم في هذا الجزء من العالم؛ إذ أن قضايا مثل: أهمية الأسر الأبوية، ومسألة الأصل العرقي، وأهمية الهوية، وطبيعة التكافل القبلي والعشائري، والدور الرئيسي للعلاقات بين الراعي والرعية، ودور المعايير فيما يخص الشرف أو الخزي، يتعين دراستها في سياقها الجغرافي والاجتماعي-الثقافي.

وفي سياق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ينبغي إبداء ملاحظتين:

1. جعل الدستور التشريع الإلهي هو المصدر الرئيسي للتشريع، كما يكون للقائد الأعلى سلطة تفسير القوانين الإلهية، ويتم يومياً إجراء تشريعات "علمانية" طبقاً للحدود الموضوعية، حيث يقوم الفقيه نوعاً ما بدور سلطة الوساطة.
2. يتم إنشاء "مجمع تشخيص مصلحة النظام" عبر الدستور؛ ويتعين على مجمع تشخيص مصلحة النظام تسوية النزاعات التي تنشأ بين المجلس ومجلس صيانة الدستور.

البحث عن السلام وسط الرؤى المتنافسة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط

مدرستان للنظام الإقليمي: المؤسسي الشامل والتوازن الحصري

يُمكن القول بأن الشرق الأوسط يفتقر اليوم إلى نظام إقليمي بأي معنى إيجابي لهذه الكلمة. فالشرق الأوسط هو أقل نظام فرعي إقليمي مُنسق ومُنظم حول العالم؛ حيث تعاني العديد من دول الشرق الأوسط من حروب أهلية، استدعت تدخل القوى الأجنبية والإقليمية في محاولتها لتعزيز نفوذها بالمنطقة. ويعتبر التوتر الإيراني أحد خطوط الصدع السياسية الرئيسية في المنطقة، والتي بدت واضحة في الشرق الأوسط منذ بداية الربيع العربي في عام 2011م. ومع ذلك، قد يرجع هذا النزاع الإقليمي تاريخياً إلى قيام الثورة الإيرانية في عام 1979م، عندما حاولت طهران تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، دون أن تحقق نجاحاً كبيراً في هذا الشأن. ومع ذلك، فقد منح الربيع العربي طهران فرصة أخرى لتوسيع نفوذها الإقليمي ليشمل البلدان التي مزقتها الصراعات، وخاصة سوريا واليمن والبحرين، بالإضافة إلى تعزيز نفوذها في العراق ولبنان.

د. شادي منصور

طهران في المنقطة، مع إعادة فرض العقوبات عليها في محاولة لإجبارها على وقف سياسات التدخل في شؤون دول المنطقة. من جهتها، سعت روسيا للتوسط بين الرياض وطهران، ولكنها لم تتجح. وعلاوة على ذلك، تتنافس موسكو مع الإيرانيين حول بسط النفوذ والسيطرة في سوريا، وتطوره تعتبره الدول العربية المتحالفة تطوراً إيجابياً، حيث يحاولون استعادة علاقاتهم الدبلوماسية مع الحكومة السورية في محاولة لإضعاف النفوذ الإيراني.

ومع ذلك، فإن محاولة تسوية بعض الصراعات الإقليمية في سوريا والعراق واليمن قد تمهد الطريق لصياغة قواعد ومعايير جديدة لنظام إقليمي يحكم التفاعلات بين المملكة العربية السعودية وإيران، ويقلل من حدة الصراع الإقليمي. إن طبيعة ومصدر النظام الدولي من أكثر المسائل المتنازع عليها في العلاقات الدولية. وعلى الصعيد العملي، تظهر مشكلة النظام في أعقاب الحروب النظامية، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، حيث يتم تدمير النظام القديم، ليبدأ ظهور نظام جديد؛ حيث تحاول البلدان المنتصرة في الحرب صياغة قواعد وترتيبات تنظيمية جديدة. ومن أمثلة ذلك فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1919م) وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

ويتمثل ذراع إيران الرئيسي في المنطقة في تحالفها مع عناصر مسلحة غير حكومية، كما هو واضح في التحالف مع حزب الله في لبنان، وقوات الحشد الشعبي في العراق، وجماعة الحوثيين في اليمن. وقد أشارت تلك الجماعات إلى ولائها لطهران، وأعربت عن عزمها تهديد أمن دول الخليج العربي، من خلال توجيه تهديدات لعرقلة الأمن البحري في البحر الأحمر، بالقرب من مضيق باب المندب.

وقد أثارت هذه التطورات غضب الرياض التي بدأت بالتعاون مع الإمارات ومصر إلى جانب بعض الدول الأخرى من أجل الحد من نفوذ إيران الإقليمي، وبصفة خاصة في اليمن وسوريا. ولذلك، أنشأت السعودية التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن من أجل إضعاف نفوذ الحوثيين على اليمن. كما تبحت الرياض إمكانية إقامة إطار تعاوني بين دول البحر الأحمر لإحباط النفوذ الإيراني في هذه المنطقة.

وعلى الجانب الآخر، تؤثر الولايات المتحدة وروسيا على هذه المنافسة من خلال محاولتهما السعي إلى تحقيق مصالحهما. فقد حاول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنشاء تحالف أممي بقيادة أمريكية أطلق عليه اسم "تحالف أمن الشرق الأوسط" (ميسا). ويهدف هذا التحالف بشكل أساسي إلى تقليص نفوذ



وقد حدد ويليام تومبسون أربعة مؤشرات للإقليم: (١) التفاعلات المنتظمة والمكثفة (٢) القرب الجغرافي (٣) اعتراف الأطراف الفاعلة بالنظم الفرعية كمنطقة مميزة و(٤) وجود طرفان فاعلان كحد أدنى.

وفيما يتعلق بتحديد الأقاليم، فليس من غير المؤلف الإشارة إلى المتغيرات مثل التشابه الاجتماعي الثقافي، والقيم المشتركة، والهوية المشتركة. وجدير بالذكر أن إدراج هذه العوامل لتحديد الأقاليم يسبق مرحلة المدرسة البنائية في التفكير. ومع ذلك، تعتبر مركزية الأفكار والمعايير في النظام الإقليمي أمراً مثيراً للتنازع، حيث يتبنى بعض العلماء مركزية الأفكار في التطوير للإقليم، وبعد ذلك يسيرون إلى العوامل المادية، بينما يذهب آخرون إلى أن توزيع السلطة يحتفظ بمركزيته، وبالتالي يُعطي العوامل الفكرية دوراً ثانوياً.

ومثال على العنصر الأخير "بوزان" و"وايفر" اللذان يعتقدان أن الأقاليم تُبنى اجتماعياً، ومع ذلك، يستند تركيزهما على الجغرافيا السياسية وتوزيع السلطة، بالإضافة إلى دور القوى العظمى في البناء الإقليمي. وباعتبارها منشآت اجتماعية، تعتبر الأقاليم ضرورة أيديولوجية بطبيعتها، حيث تلعب الأفكار والقواعد التي يتم وضعها واستخدامها فيما يتعلق بعملية الهيكلة الإقليمية دوراً في توضيح خصائص ومميزات كل منطقة.

وبالنسبة لتعريف النظام، يُمكن القول بأنه بمراجعة أدبيات العلاقات الدولية، هناك مفهومان لمصطلح "نظام". أما المفهوم الأول فهو انعكاس التوزيع الحالي للسلطة بين العديد من الدول في نظام دولي أو إقليمي، دون الأخذ في الاعتبار فعاليته في

(١٩٤٥م) ونهاية الحرب الباردة بعد عام ١٩٨٩م، ففي هذه الظروف الحرجة، تمتلك الدول القوية المساعدة حديثاً فرصة تشكيل النظام الدولي.

وعلى المستوى النظري، يمثل النظام أحد الشواغل الرئيسية للمؤلفات المتخصصة في العلاقات الدولية، ولاسيما، كيفية تطويره، وتفكيكه، وإعادة بنائه. ولذلك، لا يزال هناك تصورات مختلفة لما قد تعنيه كلمة "النظام" في العلاقات الدولية.

وفيما يتعلق بالنظام الفرعي الإقليمي، يمكن القول بأن باري بوزان وأولي وايفر كانا من الباحثين الأوائل الذين قدموا مفهوم "الأمن الإقليمي"، باعتباره وسيطاً بين نظام الدولة والنظام العالمي. وقد أوضحنا أن الأقاليم الأمنية تُشكل نظاماً فرعياً تكون فيه غالبية التفاعلات الأمنية داخلية. فالدول، على سبيل المثال، تخشى جيرانها وتتحالف مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. وغالباً ما تكون الحدود بين الأقاليم عبارة عن مناطق ذات تفاعل ضعيف، أو قد تكون محتلة بواسطة جهة عازلة (مثل بورما وأفغانستان).

يؤدي التجاور الفعلي البسيط إلى توليد تفاعل أمني بين الجيران أكثر مما يحدث بين الدول الواقعة في مناطق مختلفة. فالتقارب أمر مهم لتحقيق الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات الطويلة. ولذلك، فإن تأثير التقارب الجغرافي على التفاعل الأمني هو الأقوى والأكثر وضوحاً في القطاعات العسكرية والسياسية والاجتماعية والبيئية من القطاع الاقتصادي. وتشير القاعدة العامة إلى أن التجاور يعزز من التفاعل الأمني.

(المهيمنة)، والتي لديها ما يكفي من القوة، سوف تستخدم هذه القوة لفرض القواعد التي ستسمح بإنتاج السلع العامة، مثل الأمن أو التجارة المحررة التي تستفيد منها. وعليه، ووفقاً لهذا الرأي، يُمكن خلق نظام ينتج من خلال تركيز القوة في دولة واحدة، وبالتالي فهم يرون الأمر الدولي كمجالات وظيفية للتأثير.

وأما الرؤية الثانية، فهي تتعلق بالداعمين لنظرية "توازن السلطة"، والذين يذهبون إلى أن الاستقرار (النظام) يُمكن إنشاؤه من خلال الحفاظ على التوازن بين دولتين قياديتين أو تحالف بين دول متعددة. وعليه، يعد تكوين تحالفات وبناء جيوش من استراتيجيات قوة الإكراه أو القوة الصلبة "hard power" التقليدية لاستعادة النظام.

ومع ذلك، يتعين تحديد تعديل مهم على مفهوم الفوضى في المستوى الإقليمي، لأنه لا ينطبق بالفعل على المستوى الإقليمي؛ إذ تعد القوى الإقليمية مقيدة بوحدة أو أكثر من القوى العظمى، بالإضافة إلى القوى الإقليمية الثانوية، الذين قد يدخلون في تحالفات مع قوى عظمى خارج الإقليم لتحقيق التوازن ضد الدول المهيمنة داخل أقاليمهم.

وعلاوة على ذلك، فإن سياسات الأقاليم، التي تشارك فيها القوى العظمى الخارجية بدرجة كبيرة، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لأن تلك السياسات قد تأخذ شكلاً تنافسياً، وتعاونياً، ومهيماً وانفصالياً، فضلاً عن وجود آثار لهذه السياسات على النظام والسلام الإقليمي.

وعلى الجانب الآخر، تفترض المدرسة الليبرالية الجديدة أن الدول تعمل بوعي على إنشاء مؤسسات دولية من أجل معالجة مجموعة من المخاوف، مما يُمكن الدول من التعاون والوصول بشكل متبادل للنتائج المرجوة، فضلاً عن خفض التكلفة المرتبطة بصناعة القرارات المستقلة وتحقيق مصالح نسبية. وبالتالي، يمكن إنشاء النظام على الرغم من الطبيعة الفوضوية الخاصة بالنظم الدولية. اتخذت المدرسة البنائية خطوة إضافية، حيث تفترض أن هوية تلك الدول ستقلل من حالة انعدام اليقين في النظام الدولي، حيث تزود تلك الدول بالأساس الذي يُمكنهم من توقع سلوك كل منهم، وبالتالي فليس المقصود من التعاون عبر المنظمات الدولية تحقيق المكاسب فقط، وإنما أيضاً الحفاظ على الهوية. وبذلك، يكون التعاون بين الدول أكثر احتمالاً، بحيث يُبنى على أساس أقوى من تركيز المدرسة الليبرالية الجديدة على المكاسب النسبية فقط. وبصورة أخرى، تفترض المدرسة البنائية أن العلاقات الدولية يمكن "تأسيسها اجتماعياً" بشروط تستند إلى القيمة والمياريّة بدلاً من المصالح المادية، على عكس ما تفترضه كل من المدرسة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

تحقيق السلام أو الأمن. وأما المفهوم الثاني، فهو يُشير إلى مستوى الاستقرار والقدرة على التنبؤ داخل النظام. وبالتالي، فالأول يعتبر وصفي، والأخير يعتبر موجه نحو النتائج.

تعد المدرسة الواقعية من الأمثلة على المفهوم الأول؛ إذ تعمل على تقييم تأثير توزيع السلطة بين الدول القوية بناءً على "النظام المنهجي". ووفقاً للمدرسة الواقعية، يتسم النظام الدولي بالفوضوية، وعليه تعمل كل دولة على تحقيق أمنها من خلال القوة المتراكمة، وبالتالي يمكن تحقيق الأمن والاستقرار من خلال آليات "توازن السلطة" أو من خلال سيطرة الدول القوية على النظام. وفيما يتعلق بالمفهوم الثاني، فهناك العديد من التعريفات،

ومن أبرزها مساهمة "أورجانسكي"، التي عرّفت "النظام الدولي" بأنه القواعد الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية ومبادئ المشاركة، والتي تكون مدعومة بدرجة أكبر أو أقل من قبل جميع الدول في النظام الدولي".

ومن الموضوعات الأساسية الشائعة في هذا التعريف هو الاعتراف بأن النظام الإقليمي يتأثر "بالتغيرات التي تعمل على الصعيدين العالمي والمحلي". وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً تعريف "النظام الإقليمي" بأنه "القواعد الأمنية،

والعسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية ومبادئ المشاركة، والتي تكون مدعومة بدرجة أكبر أو أقل من قبل جميع الدول في النظام الدولي، بالإضافة إلى القوى الإقليمية الخارجية".

وفي السياق نفسه، عرف "ليفير" النظام الإقليمي على أنه "وجود هيكل ثابت للعلاقات الإقليمية بين الحكومات تسترشد بوجود افتراضات مشتركة حول أسس السلوك بين الدول". وعلى الرغم من ذلك، قدم "ليك" و"مورجان" تعريفاً دقيقاً للنظام الإقليمي بأنه "أسلوب إدارة الصراع داخل مجمع الأمن الإقليمي". وبذلك، فقد افترضنا "أن العلاقات في الغالب تكون عبارة عن صراع، ويتعين حل التوترات من خلال إدارة هذا الصراع".

وفيما يتعلق بالسؤال المطروح الخاص بكيفية تحقيق الاستقرار في النظام الإقليمي، تمتلك كل من المدرسة الواقعية الجديدة، والمدرسة الليبرالية الجديدة، والمدرسة البنائية وكذلك المدرسة الإنجليزية تصورهم الخاص حول كيفية تحقيق الاستقرار.

ويوجد داخل المدرسة الواقعية رؤيتان متنازعتان حول كيفية تحقيق "النظام". أما الرؤية الأولى فهي تتعلق بالواقعيين الذي يتبنون مبادئ السيطرة. ووفقاً لهؤلاء، فإن المبدأ الأساسي للنظام الدولي (والإقليمي) هو سيادة الدول، والتي تؤدي إلى تكثيف المنافسة بين العديد من الدول، ولكن نظراً لأن هناك تعادل في القوة فيما بينهم، من حيث القوة العسكرية والاقتصادية، فإن الدولة القيادية

وليبيا والسودان. وكانت هذه الفترة هي الحرب الباردة الأولى بين الدول العربية، وهي لم تكن مجرد انعكاس لتنافس القوى العظمى، إذ كانت تحمل بُعداً عربياً مميّزاً.

وخلال هذه الفترة، لعبت الأفكار دوراً بارزاً في تلك المنافسة، حيث نظرت الدول المحافظة إلى القومية العربية بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر باعتبارها أكبر تهديد لبقائها، خاصة بعد الإطاحة بالنظام في العراق.

وفي أعقاب الربيع العربي في عام ٢٠١١م، تدخلت بعض دول الخليج العربي وإيران عسكرياً في العديد من الدول العربية، ولا سيما في سوريا واليمن وليبيا. وقد شجعت الاضطرابات الداخلية التي شهدتها العديد من الدول العربية الجانبين على التدخل في محاولة لتغيير النظام الإقليمي لصالحهما.

وخلال جميع المواجهات المذكورة أعلاه، كانت الحروب بالوكالة هي القاعدة، بينما كانت المواجهات العسكرية المباشرة هي الاستثناء، كما في الحرب العراقية - الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وحرب تحرير الكويت بعد ذلك. وفي كل هذه النزاعات، كانت المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية أو دول مجلس التعاون الخليجي غير فعالة في التعامل معها.

لقد تحطمت الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي تم فيها فحص التحالفات الأمنية الحالية، وأعيد رسمها مرة أخرى مع الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م.

أولاً، إن تصوير خريطة التحالفات الأمنية الحالية في الشرق الأوسط يبدأ بشرح أحدث التحالفات وهو التحالف التركي - القطري، المرتبط بشكل أساسي بجماعة الإخوان المسلمين، ولكنه برز على السطح بشكل أكثر وضوحاً منذ بداية الربيع العربي، والأزمة الخليجية، وبداية الصدع بين دول الخليج العربي - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من ناحية وقطر من ناحية أخرى - منذ يونيو ٢٠١٧م، حيث تمتلك الدوحة وأنقرة نفس المواقف بشأن الدول التي تمزقها الصراعات مثل سوريا وليبيا، وذلك عبر دعمها المالي للمليشيات الإسلامية المتطرفة.

وعلى الجانب الآخر، تقود إيران تحالفًا، يضم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وجماعة الحوثيين المتمردين في اليمن، والمليشيات الشيعية في العراق، وحزب الله في لبنان. بينما التحالف الثالث وهو الأكثر دراسة في هذا البحث، تقوده المملكة العربية السعودية ويضم الإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين والمملكة العربية السعودية.

وعلى الجانب الآخر، تفترض كل من المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة أنه يمكن النظر إلى "التوازن المؤسسي" كأداة لاستعادة النظام من خلال وضع القواعد، والأجندات. ويعتبر التوازن المؤسسي شكلاً من التوازن الناعم، حيث تتصدى الدول للضغوط أو التهديدات من خلال إنشاء المنظمات متعددة الأطراف واستغلالها والسيطرة عليها كخيار عملي لخلق الأمن في ظل الفوضى. وهناك بعض العوامل التي تحت الدول على تبني تلك الاستراتيجية، والتي تؤدي إلى وجود ترابط اقتصادي عالي المستوى، مما يجعل اللجوء إلى التحالفات العسكرية غير مناسب للحفاظ على تهديدات النظام. بينما يعتبر العامل الآخر هو توزيع السلطة داخل النظام الدولي.

هناك شكلان للتوازن المؤسسي يمكن تمييزهما. الأول، التوازن المؤسسي الشامل، حيث يتم دمج الدولة المهددة في نفس المؤسسة متعددة الأطراف. ويعد الفرض الأساسي هو السيطرة على سلوك الدولة المهددة من خلال بناء القواعد والمعايير ومعالجة القضايا المرتبطة بمصالحهم في المنظمات متعددة الأطراف.

ويعد الشكل الثاني، هو التوازن المؤسسي الحصري، حيث يتم إبعاد الدولة المهددة من الانضمام للمنظمة متعددة الأطراف، في محاولة لتعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء من أجل مقاومة الضغوط من الأطراف الخارجية.

بينما يعتقد آخرون أنه لا يمكن الحفاظ على النظام الإقليمي دون اتفاق بين القوى الإقليمية الكبرى على حماية مبدأ عدم التدخل. ويمكن تعريف مبدأ عدم التدخل وظيفياً ليشمل أربعة جوانب رئيسية، وهي: (١) الامتناع عن انتقاد حكومة الدول المجاورة تجاه شعبها، (٢) انتقاد الدول التي تنتهك مبدأ عدم التدخل، (٣) الحرمان من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم الأخرى لأي مجموعة متمردة تسعى إلى زعزعة استقرار حكومة دولة إقليمية أو الإطاحة بها، (٤) تقديم الدعم السياسي والمادي للدول الأعضاء في سعيهم ضد الأنشطة التي تعمل على العبث بالاستقرار.

كان صراع السلطة بين التحالفات المتنافسة سمة منهجية للنظام الأمني الإقليمي العربي منذ إنشائه في عام ١٩٤٥م، ويمكن القول بأن القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط نادراً ما اشتركت في حرب بين دول المنطقة؛ حيث تم استبدال الحروب بالوكالة بالمواجهات المباشرة.

وخلال خمسينات وستينيات القرن العشرين، شهد الشرق الأوسط صراعاً على السلطة بين معسكرين: الحكومات المحافظة والجمهوريات الاشتراكية. وقد انخرط كلا الجانبين في صراع عنيف من أجل الهيمنة على المنطقة، مما أدى إلى اندلاع حرب غير مباشرة وإسقاط حكومات في العراق وسوريا

صدر بشأن أزمة الخليج الثانية سيل قرارات تستند للفصل السابع الأمم المتحدة وقضايا العراق: بين طلب الحكومة العراقية وهيمنة الولايات المتحدة

تُعد منظمة الأمم المتحدة من الفواعل الدولية المؤثرة في الساحة العالمية ولا تكاد تخلو قضية داخلية أو خارجية تخص مختلف دول العالم إلا ويكون للأمم المتحدة أثر فيها أو موقف منها على أقل تقدير. ولن يكون العراق بمنأى عن هذا الأمر، إذ يُعد العراق من الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، ويعود انضمامه إليها إلى تاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٥م، كدولة عضو في هذه المنظمة، وبدأت أولى برامج الأمم المتحدة في العراق في عام ١٩٥٥. وقد حصل العراق على عضوية مجلس الأمن الدائمة وشارك في أعماله مرتين كانت الأولى في العامين ١٩٥٧-١٩٥٨م، أما الثانية فقد كانت خلال العامين ١٩٧٤-١٩٧٥م. إلا أن علاقة الأمم المتحدة بالعراق ودورها فيه لم تكن على وتيرة واحدة من الانسجام بل قد شهدت علاقات الامم المتحدة بالعراق توترًا وتدهورًا خلال العقود الأخيرة التي سبقت مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق بسبب التغيرات الحاصلة في الساحة السياسية العراقية الداخلية من جهة والسياسة الخارجية من جهة أخرى التي تسببت بحروب وصراعات إقليمية كانت نتائجها فادحة على مختلف الأطراف الإقليمية والدولية.

د. مثنى فائق العبيدي

الولايات المتحدة الأمريكية له وتغيير النظام السياسي القائم فيه عام ٢٠٠٣م.

أولاً- حرب الخليج الثانية

شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م، وما بعدها نقطة تحول فارقة في العلاقات بين الأمم المتحدة والعراق إذ تدهورت هذه العلاقات بسبب اجتياح القوات العراقية للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، ورأت الأمم المتحدة أن هذا العمل مهددًا للأمن والسلام الدوليين ويجب وضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المعني بالانتهاكات الشديدة للنظام الدولي، فأصدر مجلس الأمن بالاستناد إلى هذا الفصل عدة قرارات كان أهمها القرار ذي الرقم ٦٨٧ في ١٩٩٠م، الذي أباح استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتم تحميله المسؤولية المباشرة وغير المباشرة التي تعرضت لها الكويت فضلاً عن أن الأمم المتحدة فرضت عقوبات مشددة وشاملة على العراق، وبالفعل خضع العراق إلى عشرات القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق تضمنت فرض العقوبات الاقتصادية

والأمم المتحدة هي المنظمة الدولية التي لها اختصاص أصيل في ممارسة حفظ السلم والأمن الدوليين وتمتلك في هذا المضمار ميزة احتكار استخدام القوة المسلحة والعديد من الصلاحيات الأخرى تمارسها وفقاً لأي حالة تتطلب ذلك، ومن هنا كان الحق لها بالتدخل في مسائل ما بعد الصراعات الداخلية المسلحة أو مراحل ما بعد الاحتلال من أجل إعادة بناء المجتمعات والدول، وبالفعل فقد مارست الأمم المتحدة دورها في هذا المجال منذ بداية الستينيات واتسم نشاطها بالتكامل من حيث كونها تعمل على بناء الدولة في مختلف المجالات والمحافل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفقاً للمعايير العالمية التي تتسجم ومتطلبات النظم السياسية الحديثة، وبما أن العراق قد مر بصراعات وحروب وتحولات سياسية طالت مختلف المجالات فقد كان للأمم المتحدة مواقف وأدوار متعددة من / وفي أحداثه وقضاياها. وهنا سيتم التركيز على أهم قضيتين فيما يخص العراق تتمثل الأولى بأزمة الخليج وما تبعها من حرب دولية على العراق في العامين ١٩٩٠ □ ١٩٩١م، والثانية تتمثل بالحرب الأمريكية على العراق التي نتج عنها احتلال

وتتفيذ ما يضمن تطبيق هذه القرارات بشكل كامل وضمن إعادة تحقيق السلم والأمن الدوليين إلى وضعهما الطبيعي سابقاً في المنطقة .

ثم جاء القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن في أبريل ١٩٩١م، وقد تضمن العديد من الأحكام منها وجوب التزام العراق باتفاق جنيف الذي يمنع استخدام الأسلحة الجراثومية والكيميائية واستثناء كافة المواد الغذائية المنصوص عليها في القرار ٦٦١ من الحظر فضلاً عن التجهيزات الانسانية التي يصادق عليها مجلس الأمن، كما اشتمل القرار على وضع آليات لـ : ترسيم الحدود بين العراق والكويت، إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين، نزع وتفكيك وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، عودة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى إلى بلدانهم والتعهد بعدم ارتكاب أو دعم الإرهاب الدولي، وبذلك فقد عُد هذا القرار أشبه بمعاهدة صلح يفرض فيها الطرف المنتصر شروطه على الطرف الخاسر.

واستمرت العقوبات الدولية بشكلها المشدد المستند إلى القرارات السابقة الذكر إلى عام ١٩٩٥م، الذي صدر فيه القرار رقم ٩٨٦ من قبل مجلس الأمن الذي أقر إنشاء "برنامج النفط مقابل الغذاء" تحت إشراف لجنة العقوبات على العراق. وقد تم في مطلع عام ١٩٩٦م، الاتفاق بين الأمم المتحدة والعراق على وضع الترتيبات العملية بغية تطبيق هذا البرنامج الذي عُد بمثابة الإغفاء الإنساني من أجل العراق الذي أثقلت كاهله العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠م. وتنامى دور الأمم المتحدة في العراق في ظل متطلبات تطبيق "برنامج النفط مقابل الغذاء" وتزايد عدد موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق حتى صار عددهم في نوفمبر ١٩٩٨م، نحو ٤٥٠ موظفًا دوليًا وما يقرب من ١٧٠٠ موظف عراقي يعملون لدى الأمم المتحدة في برامج إنسانية في العراق، فضلاً عن حوالي ٢٠٠ موظف تابعين للأمم المتحدة يتولون مهمة نزع السلاح، ويتواجد موظفو الأمم المتحدة في بغداد وأربيل والسليمانية وأعداد قليلة أخرى في الموصل وكركوك لتابعة وتنفيذ المهام المكلفين بها. وقد استمر "برنامج النفط مقابل الغذاء" بين الأمم المتحدة والعراق إلى ما بعد عام ٢٠٠٣م، الذي احتلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية العراق.

ويمكن تحديد عدد من المظاهر التي افرزتها مرحلة العقوبات الدولية على العراق بالشكل التالي:

الشاملة على العراق ورتبت أعباءً اقتصادية ومالية كبيرة عليه، وفي الحقيقة لا يمكن التطرق إلى مواقف الأمم المتحدة من العراق من دون الإلمام بالقرارات التي تم اتخاذها بالصد منه من قبل مجلس الأمن وألزمته أن يخرج من الكويت، وتطبيق سلسلة طويلة من العقوبات شملت شقين: عسكري ومدني، يضاف إليها ما تعرض له العراق من عزل سياسي أخذ وقتاً طويلاً لئلا ينتهاء منه .

وتُعد أزمة الخليج عام ١٩٩٠م، وحربها عام ١٩٩١م، من أهم أحداث القرن العشرين التي تعاملت معها الأمم المتحدة كونها أول حرب يصدر بصدها سيل من القرارات الدولية بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونها أزمة حصلت على الإجماع بشأنها من قبل هيئة الأمم المتحدة أيضاً، وعند تتبع تعامل الأمم المتحدة مع العراق يتضح أنه قد تغير دورها في تعاملها هذا في ظل وجود السياسة الأمريكية تجاه أزمة الخليج وأطرافها، فقد أدت الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن دوراً فاعلاً في معالجة هذه الأزمة في بدايتها ولكن شهد هذا الدور تراجعاً أثناء مدة الحرب على العراق يناير ١٩٩١م، ثم عاد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن نوعاً ما بعد توقف العمليات الحربية في نهاية فبراير ١٩٩١م.

ولعل أول قرار أممي صدر تجاه العراق في ظل أزمة الخليج هو القرار ذي الرقم ٦٦٠ / ١٩٩٠م، عن مجلس الأمن وقد دعا العراق إلى سحب قواته بشكل فوري وبدون أي قيد أو شرط، مثلما دعا العراق والكويت إلى البدء بالمفاوضات من أجل حل الخلافات بينهما، ويشكل هذا القرار نقطة الانطلاق لسلسلة من القرارات التي اقراها مجلس الأمن طبقاً لأحكام الفصل السابع، وقد تبعه القرار ٦٦١/١٩٩٠م، بعد أربعة أيام فقط وقد أقر فرض جزاءات دولية على العراق من دون حتى انتظار موقف او رد العراق على القرار الأول، ثم تبعه سلسلة قرارات أخرى تتعلق بفرض العقوبات الدولية على العراق، منها القرار ٦٦٥/١٩٩٠م، الذي أقر استخدام القوة لأحكام الحظر والعقوبات على العراق وضمن احترام مقاطعة العراق على المستوى الدولي، ومن ثم جاء القرار ٦٦٦/١٩٩٠م، ليخول "لجنة العقوبات" حق مراجعة طلبات مساعدة الدول المتضررة بسبب تنفيذ قرار العقوبات والمقاطعة على العراق، ثم صدر بعد ذلك القرار ٦٧٠/١٩٩٠م، الذي قرر فرض الحصار الجوي على العراق وصولاً إلى القرار ٦٧٨/١٩٩٠م، الذي أعطى بدوره التفويض للدول من أجل تنفيذ القرار ٦٦٠ وكافة القرارات التي صدرت أو تصدر بحق العراق،

قرار مجلس الأمن ٦٦١ بشأن العراق والكويت أشبه بمعاهدة صلح يفرض فيها الطرف المنتصر شروطه على المهزوم

بواجباته التي أقرها القرار رقم ١٤٨٣، واتبعه القرار رقم ١٥١١ الذي أصدره مجلس الأمن من أجل وضع جدول زمني يحدد تنفيذ برنامج عمل سياسي ينطلق من اختيار حكومة وطنية مؤقتة وبرلمان مؤقت أيضاً يأخذ على عاتقه وضع دستور دائم للبلاد كما دعا إلى إجراء انتخابات لتشكيل حكومة دائمة في نهاية عام ٢٠٠٥م، وبعدها جاء قرار مجلس الأمن المرقم ١٦٣٧ في ديسمبر ٢٠٠٥م، كأحد أهم القرارات المتخذة حينها بخصوص العراق كونه قد نص على ضرورة إنهاء سلطة الاحتلال القانوني للعراق وتحويله إلى احتلال واقعي واستبدال السلطة التي عينها الاحتلال بسلطة وطنية، وتحويل قوات الاحتلال إلى قوات متعددة الجنسية موجودة بناء على رغبة الحكومة العراقية.

وطيلة المرحلة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧م، دأب الأمين العام للأمم المتحدة على تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن حول تطورات الوضع في العراق وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وفي أغسطس ٢٠٠٦م، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قد تم تنفيذ الجدول الزمني المقترح للمرحلة الانتقالية وفقاً للقرار ١٥٤٦ وذلك على أثر نتائج الانتخابات التي جرت في فبراير ٢٠٠٦م، وبعدها جاء القرار ١٧٧٠ في أغسطس ٢٠٠٧م، ليحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق ويوسع دورها في المجالات السياسية والإنسانية داخلياً وإقليمياً ودولياً وذلك بناءً على طلب الحكومة العراقية لتصبح مهامها في: تقديم المشورة والدعم والمساعدة للحكومة العراقية من أجل: تنفيذ مختلف أنواع الأنشطة ذات الصلة بالإجراءات الوطنية لتحقيق المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار وإجراء تعداد شامل للسكان، تعزيز ودعم عدد من التدابير الهادفة إلى إعمار البلاد ومؤسساتها بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية والتنسيق بين الأنشطة الإنمائية والصناديق المتصلة، وكذلك القيام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق.

كما شهد عام ٢٠٠٧م، أيضاً صدور القرار ١٧٦٢ عن مجلس الأمن أنهى ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش "انموفيك" ليرفع بذلك هذا القرار العقوبات السياسية التي مست سيادة العراق سابقاً ومهد الطريق من أجل عودة العراق إلى محيطه الإقليمي والدولي، ثم جاء القرار ١٩٥٦م، في ديسمبر ٢٠١٠م، الذي أنهى الترتيبات الخاصة بالقرار ١٤٢٨ والمتعلقة بإيداع العائدات المتأتية من مبيعات النفط والغاز في صندوق تنمية العراق، كما جاء القرار ١٩٥٧م، الذي أقر إنهاء التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وجميع أنواع الحظر

١. فرض نظام عقوبات دولية شامل على العراق استمر ١٣ عاماً امتد تأثيره السلبي إلى مختلف مناحي الحياة.
٢. إقرار نظام تعويضات غير مسبوق شكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة العراقية لوقت غير محدد ولا زال مستمراً.
٣. اقرار برامج تفتيش عن مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل وبرامجه التطويرية وتدمير المخزون الاستراتيجي من هذه الأسلحة لدى العراق.
٤. تم فرض مناطق حظر جوي لمنطقتي شمال وجنوب العراق وكانت سبباً في إضعاف سلطة الحكومة المركزية وسيطرتها الكاملة على إقليمها وممارسة اختصاصاتها السيادية عليه.
٥. إجبار العراق على ترسيم الحدود مع الكويت وفقاً لبروتوكول يعود إلى عام ١٩٦٣م، ولكن غير مصدق عليه من قبل الطرفين.

فريق الأمم المتحدة

القطري في العراق يتألف

من ٢٠ وكالة عضواً

منها ١٦ وكالة مقيمة

و٤ وكالات غير مقيمة

وعلى الرغم من أن المتعارف عليه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي المتحكم بالأمم المتحدة إلا أن هذه المنظمة كان لها الدور الفاعل في شرعنة العقوبات الدولية على العراق وليست معفية من اللوم على ما سببته من معاناة وحصار اقتصادي على الشعب العراقي.

ثانياً - الأمم المتحدة والاحتلال الأمريكي للعراق

لم تستطع الأمم المتحدة ومجلس الأمن ثني الولايات المتحدة الأمريكية عن قرارها لشن الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣م، إلا أنهما لم يمنحا التفويض للولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب بل إن مجلس الأمن قد دعا في جلسة مفتوحة في يناير ٢٠٠٣م، إلى عدم الاندفاع إلى الحرب حفاظاً على دور ومصداقية المجلس، وفي الوقت نفسه رأى الأمين العام للأمم المتحدة أن الحرب على وشك الوقوع ومن الضروري أن تأخذ المنظمات الإنسانية دورها في التعامل مع الوضع الإنساني الذي سينجم عنها، وبعد أن احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق واسقطت النظام السياسي فيه أصدر مجلس الأمن قراره المرقم ١٤٨٣ في مايو ٢٠٠٣م، بناءً على طلب أمريكي / بريطاني تضمن الإقرار بالمرکز القانوني للقوات الأجنبية في العراق وكلفته بالاحتلال، كما وطلب القرار من هذه القوات تحمل كل الالتزامات القانونية التي تفرضها القوانين التي تنظم حالة الاحتلال بموجب القانون الدولي، مثلما أقر تعيين ممثل خاص في العراق للأمين العام للأمم المتحدة. ثم جاء القرار ذي الرقم ١٥٠٠ الذي نص على تأسيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق المعروفة باسم "يونامي UNAMI" التي تحدد مهام عملها بمساندة الممثل الخاص للأمين العام عند قيامه

شكّلت أزمة الخليج الثانية نقطة تحول في العلاقات بين الأمم المتحدة والعراق التي تدهورت بسبب اجتياح القوات العراقية للكويت

للتربية والثقافة والعلوم، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق الأمم المتحدة للإسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والبيئة فضلاً عن أن الفريق القطري يضم في عضويته البنك الدولي.

ولكل من هذه الوكالات والبرامج أدوار ومهام يقوم بها بحسب ما تنص عليه الاتفاقيات المعقودة بين العراق والأمم المتحدة وما أقرته قرارات مجلس الأمن المختلفة التي أقرت عمل العديد من هذه الوكالات في العراق.

ولا يفوتنا أن نذكر أن فريق الأمم المتحدة القطري يمتد عمله في جميع المحافظات العراقية الثمانية عشر كما يعمل على صعيد المجتمعات المحلية والمحافظات وكذلك على الصعيد الوطني، مثلما يتوزع وينتشر الموظفون المحليون والدوليون التابعون لهذا الفريق في جميع أنحاء البلاد من أجل تنفيذ المهام الموكلة لهم ومن أجل تحقيق أهداف وكالات منظمة الأمم المتحدة العاملة في العراق، ولعل من أهم المجالات التي ينصب عليها اهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها في العراق تتمثل ب: الشؤون السياسية، الانتخابات، حقوق الإنسان، العدالة، الدعم الإنمائي والإنساني، التعليم ومحو الأمية، والبيئة والمياه / الصرف الصحي، التوظيف، الصحة، الإسكان، الكهرباء، اللاجئين والنازحون داخلياً، الشباب والمرأة، ومكافحة الفساد.

وختاماً يمكن القول إن عمل منظمة الأمم المتحدة ودورها في العراق ليس بالأمر السهل كونها تواجه العديد من العقبات والتحديات منها ما يتعلق بالوضع الأمني ولا سيما أن مكاتب الأمم المتحدة قد تعرضت للعديد من الهجمات الإرهابية، كما أن عمل وكالات الأمم المتحدة مرهون بطلب الحكومة العراقية من عدمه، فضلاً عن وجود قوى دولية لها تأثيرها الكبير على مجريات الأحداث في الساحة العراقية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يمكن لأي طرف يعمل في الساحة العراقية أن يتجاهل وجودها وتأثيرها.

للسلم المدنية ذات الاستعمال المزدوج التي فرضها القراران ٦٨٧ و ٧٠٧ إبان أزمة وحرب الخليج الثانية، ثم صدر القرار رقم ٢١٠٧ لعام ٢٠١ م، عن مجلس الأمن الذي أخرج العراق من أحكام الفصل السابع من الميثاق وأكد على مكانة العراق الدولية ورحب بتنفيذه لكافة الالتزامات المتبقية في إطار قرارات الفصل السابع ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٤ م، أولت الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً للعراق في ظل حربه لمواجهة الإرهاب والتأكيد على دعمه في المجال الأمني وتمثل ذلك بزيارات من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ومساعديه ومدراء المنظمات الدولية، كما أصدر مجلس الأمن القرارين ٢١٦٩ و ٢١٧٠ للتأكيد على تأييد العراق ودعمه في مجال محاربة الإرهاب والمطالبة بوقف تمويل وانتقال الجماعات الإرهابية إلى العراق لما تشكله من خطر على الأمن والسلم الدوليين.

وفي ديسمبر ٢٠١٧ م، أعلن مجلس الأمن قراراً بالرقم ٢٣٩٠ بخروج العراق رسمياً من أي ترتيبات تخص الفصل السابع وأن العراق والأمم المتحدة قد نفذتا التدابير المفروضة وفقاً لأحكام الفصل السابع تنفيذاً كاملاً.

أما في عام ٢٠١٩ م، فقد اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٨٥٢١ التي عقدها في مايو ٢٠١٩ م، القرار المرقم ٢٤٧٠ الذي نص على أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام والبعثة بناءً على طلب الحكومة العراقية بإعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة للعراق بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والنهوض بشأن وضع الإجراءات المناسبة لعقد الانتخابات والاستفتاءات، وبشأن مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية، وكذلك بشأن وضع إجراءات تقبل بها الحكومة العراقية من أجل تسوية موضوع الحدود الداخلية المتنازع عليها داخلياً، فضلاً عن الدعم والمساندة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وتيسير الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي.

ومن الجدير بالذكر أن فريق الأمم المتحدة القطري في العراق يتألف من ٢٠ وكالة عضواً، منها ١٦ وكالة مقيمة و٤ وكالات غير مقيمة، وهذه الوكالات هي: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تسيق الشؤون الإنسانية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيأة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة

ضرورة مراجعة دور مجلس الأمن وإصلاحه للتكيف مع الأخطار الجديدة

إصلاح مجلس الأمن الدولي .. بين الطموحات والتحديات وعقبة "الفييتو"

في الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر وتهديدات السلم والأمن العالميين نتيجة للانتشار النووي والحروب الأهلية وغياب التنمية وانتشار الفقر والتخلف وازدياد حدة الفجوة بين الشمال والجنوب، فإن مجلس الأمن، وهو الجهة المنوط بها حفظ السلم والأمن العالميين يقف عاجزاً أمام معالجة تلك التهديدات وجعل العالم أكثر أمناً، حيث لا يتناسب دور المجلس مع حجم المخاطر المتزايدة ولأن المجلس هو متغير تابع للنظام السياسي الدولي وتفاعلات أطرافه من القوى الكبرى، فإن حالة الاضطراب في النظام الدولي انعكست سلباً على دور المجلس ووظيفته الأساسية، فمن ناحية تزايدت مصادر تهديد السلم الدولي غير التقليدية بشكل متصاعد خاصة الإرهاب والحروب الأهلية والانتشار النووي، ومن ناحية ثانية فإن نمط التحالفات الدولية قد تغير بشكل جذري من التحالفات القائمة على أسس أيديولوجية كما كان إبان الحرب الباردة إلى تحالفات مصلحة ومؤقتة وهشة وتتسم بالتناقض كما أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية من نظام القطبية الأحادية الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي إلى مرحلة التعددية القطبية مع الصعود القوي للدور الروسي فيه وانخراطها في العديد من الأزمات العالمية كما برز بشكل كبير في الأزمة السورية وقبلها الأزمة الأوكرانية ولم تعد الولايات المتحدة هي الفاعل الوحيد في توجيه مسارات التفاعلات الدولية كذلك النمو الملحوظ للدور السياسي الصيني العالمي في العديد من الأزمات الدولية ونظراً لأن الدول الكبرى الثلاث تحظى بحق الفييتو في مجلس الأمن الدولي، فقد عجز المجلس عن التعامل مع العديد من الأزمات والحروب الأهلية لارتباط هذه الدول الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر بتلك الأزمات وتناقض مصالحها ورؤاها بشأن معالجتها مما أدى إلى عدم التوافق حول حل سياسي بشأنها، وطرحنا الحلول السياسية لتلك الأزمات خارج إطار المجلس، رغم إصداره العديد من القرارات بشأنها إلا أنها لم تفض في النهاية إلى حلول وتسويات سلمية نهائية.

د. أحمد سيد أحمد

وتصاعد خطر الإرهاب الدولي، كتنظيم داعش وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة ومليشيات الحوثي الإرهابية وغيرها، نتيجة لحالة الفراغ الناتجة عن انهيار الدولة ومؤسساتها وتغذية القوى الكبرى لها وفشلها في مواجهة الإرهاب.

وتكمن معضلة إصلاح مجلس الأمن الأساسية في خلل في النظام الدولي وحالة الاضطراب الذي يعيشه منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، فبعد انتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية الذي ساد إبان الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي وتسبب في حالة شلل لمجلس الأمن بسبب إسراف القوى الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في استخدام الفييتو تجاه الأزمات التي يعالجها المجلس وتتخربط

وذات الحال فيما يتعلق بقضية الإرهاب وسبل معالجته، ورغم اتفاق الدول الكبرى على مواجهة خطر الإرهاب باعتباره المصدر الرئيسي لتهديد السلم العالمي، إلا أن التناقضات بين الدول الكبرى والإقليمية بشأن وضع تعريف لمفهوم الإرهاب وما هي الجماعات الإرهابية أو الدول التي ترعاه، قد انعكست أيضاً على فشل المجلس في معالجة تلك القضية رغم صدور عشرات القرارات التي تعالج قضية الإرهاب بل إن الدول الكبرى وسياساتها قد ساهمت في تصاعد المشكلة، وهو ما أبرزته تجربة التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط حيث لا توجد رؤية موحدة بشأن التعامل مع كافة التنظيمات المسلحة. ولذلك شكلت الصراعات داخل الدول بيئة مواتية لنمو

إصلاح مجلس الأمن ممكن في إطار رؤية شاملة لترشيد صلاحياته ضمن توافق دولي وتوسيع العضوية وتعديل "الفيتو"

العالمي هو الحروب بين الدول ورغم أن سياسة الردع النووي والاستقطاب بين الكتلتين الشرقية والغربية قد ساهم في تحجيم هذا التهديد إلى حد ما، وبعد انتهاء الحرب الباردة برزت المصادر الجديدة غير التقليدية لتهديد السلم والأمن الدوليين حيث أصبحت الحروب الأهلية داخل الدول هي المصدر الرئيسي للسلم العالمي، حيث شهدنا موجات عديدة من الحروب الأهلية في قارات العالم المختلفة، تمثلت في حرب البلقان الناتجة عن تفكك يوغسلافيا التي شهدت ارتكاب مجاز جماعية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو، والحروب الطاحنة في جورجيا ودول كثيرة في آسيا الوسطى، ونزاعات الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية، واحتلت إفريقيا النصيب الأكبر من الحروب الأهلية في رواندا وبورندي والكونغو والسودان وغيرها، ثم شهدنا موجة جديدة من الحروب الأهلية في أوكرانيا وسوريا واليمن وليبيا والصومال وجنوب السودان والكثير من الدول الأفريقية وفى فنزويلا وتباينت أسباب تلك الحروب من صراعات عرقية وقبلية وما بين صراعات سياسية ودينية.

كذلك تصاعد خطر الإرهاب ك مهدد للسلم الدولي، وانتشار الحركات الأصولية والدينية المتطرفة والجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة التي تكاثر من التنظيم الأم في أفغانستان، إلى حركات إقليمية منتشرة عبر أماكن كثيرة من العالم كجماعة بوكو حرام في نيجيريا وحركة أنصار الدين في مالي وإفريقيا الوسطى وحركة شباب المجاهدين في الصومال وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب في اليمن والجماعات الإرهابية في سيناء مثل بيت المقدس وأجناد الأرض، ثم أضيف إليها مؤخرًا تنظيمات أكثر تطرفًا وعنف مثل تنظيم داعش في العراق وسوريا وجماعة أنصار الشريعة وغيرها. كذلك تنامي ظاهرة الهجرة غير المشروعة ومشكلات اللاجئين وانتشار أسلحة الدمار الشامل، يضاف إلى ذلك خطر الأمراض مثل الإيبولا في إفريقيا وأنفلونزا الطيور ومشكلات الأعاصير والزلازل والتصحر والجفاف، وضحايا هذه المصادر تفوق ضحايا المصادر التقليدية مثل الحروب العالمية والحروب بين الدول.

وثالثها: التوسع الكبير في صلاحيات مجلس الأمن الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة المادة ٣٩ التي تعطي المجلس صلاحية تقدير مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين والتي أدت لتوسيع هذا المفهوم وإدراج العديد من المصادر مثل جرائم

فيها الدولتان وتتعارض قراراته مع مصالحهما ساد النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة منذ التسعينيات من القرن الماضي، وانعكس ذلك في زيادة نشاط المجلس واستعادة دوره في معالجة الأزمات والصراعات الدولية بسبب غياب استخدام الفيتو لكن تم توظيفه سياسياً من قبل الولايات المتحدة حيث تم تفعيله في الأزمات التي يراد له أن يتدخل فيها كنوع من إضفاء الشرعية على التدخلات الأمريكية كما حدث في أفغانستان والعراق وليبيا. لكن مع دخول النظام الدولي مرحلة جديدة خلال العقد الأخير، وسيادة حالة من الضبابية حول شكل وهيكل هذا النظام نتيجة للتصارع بين الولايات المتحدة التي تسعى بكل السبل للحفاظ على هيمنتها عليه، وبين روسيا والصين اللتان تسعىان لإقامة نظام متعدد الأقطاب، انعكست تلك الحالة سلباً على مجلس الأمن حيث عاد مرة أخرى لحالة الشلل وعجز عن معالجة الكثير من الصراعات والحروب خاصة في العقد الأخير نتيجة للإسراف في استخدام الفيتو من جانب الدول الدائمة العضوية، خاصة أمريكا وروسيا والصين وهو ما انعكس في حالة الصراع في أوكرانيا وسوريا واليمن وليبيا والقضية الفلسطينية حيث فشل المجلس في التعامل مع تلك الأزمات أو إنهاء الصراعات فيها نظراً لأن الدول الكبرى منخرطة بشكل أو بآخر فيها واستخدامها حق الفيتو ضد أية قرارات تتعارض مع مصالحها أو مصالح حلفائها، والنتيجة أن ذلك تسبب في إطالة أمد تلك الصراعات وأصبحت إدارتها خارج المجلس من قبل تلك الدول واختزل دور الأمم المتحدة فقط على الجوانب الإنسانية.

دوافع إصلاح مجلس الأمن:

الواقع أن عملية إصلاح المجلس أصبحت ضرورة حتمية تفرضها التغيرات الكبيرة التي شهدتها العالم في العقد الأخير، وأولها: التغيير في النظام الدولي حيث لم تعد الولايات المتحدة القطب الوحيد فيه، بل برزت قوى أخرى مثل روسيا والصين واليابان والهند والبرازيل، وهذه الدول تحظى بمقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية كبيرة وتمارس دوراً متصاعداً في تفاعلات النظام الدولي وأزماته، وبات من الضروري أن يعكس المجلس التوازنات الجديدة في النظام الدولي.

وثانيها: تغيير مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين. فخلال فترة الحرب الباردة كان المصدر الأساسي لتهديد السلم

آلية اتخاذ القرارات فيه خاصة المتعلقة بحق استخدام الفيتو، بل أن مجموعة ج، وهى اليابان وألمانيا والبرازيل والهند قدمت مشروع في عام ٢٠٠٥م، يتضمن زيادة أعضاء مجلس الأمن من ١٥ إلى ٢٥ عضواً، واقترح المشروع أن تضم العضوية الجديدة ستة أعضاء دائمين وأربعة أعضاء غير دائمين وأن يتم منح عضوين دائمين لكل من إفريقيا وآسيا وعضو دائم جديد لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي ومقعد لأوروبا الغربية، وقد قوبل المشروع آنذاك بالرفض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. كما قدمت العديد من التصورات المختلفة للإصلاح، خاصة المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي أو مبادرات من جانب الدول وكلها تدور حول توسيع العضوية وإصلاح نظام صنع القرار في المجلس خاصة حق الفيتو، لكنها جميعاً لم تترجم حتى الآن إلى أرض الواقع، وذلك لعدة عوامل الأول: عدم وجود توافق دولي حول صيغة محددة للإصلاح نتيجة للاختلاف حول معايير الانضمام أو صلاحيات الدول التي سوف تتضمن وهل ستحظى بالفيتو أم لا. والثاني: معارضة الدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في المجلس لأي إصلاح قد ينتقص من المزايا التي تتمتع بها وأبرزها حق الفيتو فإصلاح المجلس يتطلب تعديل الميثاق وهذا بدوره يتطلب موافقة تلك الدول أولاً.

رؤية بطرس غالي:

ومن أبرز مشروعات الإصلاح تلك التي قدمها الراحل الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة الأسبق رؤيته بشأن دور مجلس الأمن فيما عرف بأجندته للسلام عام ١٩٩٢م، والتي ارتكزت على أربعة مفاهيم متكاملة وهي: أولاً مفهوم الدبلوماسية الوقائية، وتقوم على العمل لمنع نشوب المنازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، وثانياً مفهوم صنع السلام، من خلال التوفيق بين الأطراف المتعادلة، عبر جهود الوساطة والمساوي الحميدة والتسوية السلمية للمنازعات، وثالثاً مفهوم حفظ السلام، عبر نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في مناطق الصراع بموافقة جميع الأطراف، ورابعاً مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع، من خلال العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع.

الحرب وجرائم الإبادة الإنسانية لاعتبارات عرقية ودينية وطائفية، وانتهاكات الديمقراطية، كذلك التوسع في استخدام الفصل السابع من الميثاق الذي يتضمن فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على الدول والجماعات التي تشملها قرارات المجلس والتي انحرفت عن مسارها في كثير من الحالات، كما أنها أدت لتدخل الدول الكبرى في شؤون الدول النامية والصغرى تحت مظلة انتهاكات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكل هذه المتغيرات تشكل تهديدات حقيقية وخطيرة للسلم والأمن الدولي وتطلب تطوير نظام جديد للأمن الجماعي مختلف عما هو موجود في الميثاق والذي لم يطبق فعلياً على الأرض، خاصة وأن مجلس الأمن الدولي بتركيبته الحالية ونمط العضوية فيها واحتفاظ الدول الخمس الكبرى بحق الفيتو أصبح عاجز عن مواجهة المصادر الجديدة غير التقليدية للسلم العالمي. وتعد الحرب بالوكالة أخطر مصادر التهديد الآن التي يقف المجلس عاجزاً عن التعامل معها، فالدول لم تعد تحارب بعضها البعض بشكل مباشر، وإنما عبر وكلاء وحلفاء يعبرون عن مصالحها وينفذون أجندتها، ولعل الحالة الإيرانية أبرز مثال على ذلك، حيث لم تتدخل إيران في حروب مباشرة مع الدول الأخرى ولكنها تتدخل في الكثير من الدول والصراعات عبر أذرعها العسكرية الإرهابية مثل حزب الله اللبناني ومليشيا الحوثي الانقلابية ومليشياتها المتعددة في سوريا والعراق مثل فصائل الحشد الشعبي وغيرها وتسببت تلك التدخلات الإيرانية في زعزعة استقرار وأمن تلك الدول وإطالة أمد الحروب فيها وفي تصاعد خطر الإرهاب، ومع ذلك لم يستطع مجلس الأمن معاقبة إيران عبر آليات محددة تردعها عن دعمها للإرهاب وتطوير برنامجها الصاروخي الذي تزود بها حلفاءها في تلك الدول. كما أن الدول الكبرى تتدخل في الصراعات المختلفة سواء بشكل مباشر عبر التدخل العسكري أو بشكل غير مباشر عن طريق دعم أحد حلفائها في الصراع عسكرياً وسياسياً كما تجسده الحالة السورية في إطار صراع المصالح والنفوذ بينها.

مبادرات لإصلاح مجلس الأمن الدولي:

لاشك أن المطالبات بإصلاح مجلس الأمن امتدت لأكثر من عقد ونصف وتراوحت ما بين الصعود والخفوت أكثر من مرة، وقدمت عشرات المبادرات لإصلاح مجلس الأمن سواء تركيبيه أو

فشل مجلس الأمن في معاقبة إيران لردعها عن دعم الإرهاب وتطوير برنامجها الصاروخي المدعوم من حلفائها

كثيراً جداً من تكلفة الصراع والحرب التي تؤدي لعواقب وخيمة على جميع الأطراف وأن الكل خاسر فيها، وهو الدرس الأساسي الذي يجب أن يستوعبه الجميع من تجارب الصراع والحروب خلال العقدين الماضيين. لذلك فإن هناك حاجة لإعادة تفعيل أفكار ومشروع غالي لتطوير دور مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي.

ولذلك فإن عملية إصلاح مجلس الأمن ممكنة لكنها ينبغي أن تكون في إطار رؤية شاملة وواضحة وتستهدف ترشيد صلاحيات المجلس ومنع تسييسه، وأن يكون ضمن توافق دولي حقيقي، وأن تكون هناك إرادة جماعية دولية وتنسيق بين دول العالم الثالث للضغط الحقيقي لإصلاح المجلس سواء عملية صنع القرار وترشيد استخدام الفيتو، أو توسيع العضوية وإدخال دول جديدة تحظى بالعضوية الدائمة وأن تساهم بتوسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في تحقيق التوازن داخل المجلس، وليس تعقيده أو شله وتقليل فاعليته، وأن يكون عاكساً للتوزيع العادل للقوة في النظام الدولي ولقراراته الخمس، وأن تكون هناك رقابة قانونية وسياسية من جانب الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية لمنع انحراف المجلس عن أداء وظائفه، ولكي يكون دوره أكثر فاعلية في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل المخاطر والتحديات الكبيرة التي يواجهها العالم حالياً.

كما أن إصلاح مجلس الأمن الدولي لأداء دوره بفاعلية في حفظ السلم والأمن الدوليين، لا يجب أن يقتصر فقط على إصلاح نظامي العضوية والفيتو، وإنما يكون للمجلس دوراً إيجابياً ومبادراً في بناء السلام ونشر ثقافة السلام والتعايش ودعم الديمقراطية وإدارة الخلافات بطريقة سلمية وتفعيل الفصل السابع فيما يتعلق بانتهاكات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم عملية التنمية ومواجهة الفقر والتخلف وتحقيق العدالة الدولية ونشر ثقافة التسامح والتعايش بين الحضارات والأديان والثقافات.

وإجمالاً أصبح العالم يعيش الآن واقعاً جديداً من تصاعد خطر الإرهاب والتطرف والحروب الأهلية والأزمات الداخلية، وهو واقع يختلف عن ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية التي كتب فيها ميثاق الأمم المتحدة، وأصبحت الحاجة ضرورية إلى إعادة مراجعة دور مجلس الأمن وإصلاحه بشكل حقيقي للتكيف والتعامل مع هذه الأخطار الجديدة للسلم والأمن العالميين.

وأهم ما يميز هذه الرؤية أنها متكاملة ومترابطة لإنهاء الصراع أو الأزمة فإذا كانت الدبلوماسية الوقائية تستهدف حل المنازعات قبل تحولها إلى صراع مسلح، فإن صنع السلام وحفظ السلام ضروريان لوقف الصراع بعد تحقيقه وهما يعززان فرصة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وهذا ما قد يحول دون نشوب العنف بين الدول وداخلها. كما أنها ملائمة لطبيعة الصراعات ومصادر التهديد الحالية خاصة الصراعات والحروب الأهلية داخل الدول على أسس عرقية ودينية وسياسية ومذهبية فهذه الصراعات ليست كالصراعات التقليدية بين جيشين نظاميين لدولتين يمكن التدخل بالوسائل التقليدية مثل الوساطة أو وقف إطلاق النار بينهما، ولكنها تحتاج لوسائل غير تقليدية لأنها تدور إما بين جيوش نظامية ومجموعات مسلحة أو بين المجموعات المسلحة وبعضها البعض، وقد تقع لأسباب داخلية خاصة بالتغيير السياسي كما هو في حالة في سوريا واليمن وليبيا والصومال، أو لأسباب انفصالية كما هو الحال في أوكرانيا وجنوب السودان والعديد من الدول الأخرى، أو لأسباب عرقية كما حدث في راوندا بين التوتسي والهوتو أو في البلقان بين الصرب والكروات والألبان، أو لأسباب دينية ومذهبية، كما أن هذه الصراعات متعددة ومتشابكة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، ومما ساهم في تعقدها وإطالة أمدها، حيث أن الأطراف الإقليمية والدولية غالباً ما تدعم أحد أطراف الصراع لاعتبارات سياسية وإيديولوجية ومصالحية، بل إن الدول الكبرى في إطار الحرب الباردة الجديدة غالباً ما تعتمد على الحرب بالوكالة لمواجهة خصومها كما يجسده بوضوح الصراع في سوريا.

لذلك فإن تسوية الصراعات الأهلية ومواجهة الإرهاب تتطلب وسائل غير تقليدية جسدها أجنحة الدكتور غالي للسلام فكثير من الصراعات والأزمات يمكن تجنبها قبل وقوعها إذا ما تحركت الأمم المتحدة والقوى الكبرى لنزع فتيلها، كذلك فإن إدارة الصراع بعد وقوعه تتطلب الحيادية والموضوعية وعدم الانحياز لطرف على حساب الآخر وتحيية المصالح السياسية التي توجب الصراع، والأهم أن يكون تدخل الأمم المتحدة، في إطار مفهوم بناء السلام الذي طرحه بطرس غالي، وهو إعادة الثقة والتلاحم المجتمعي بين أطراف الصراع واستبدال ثقافة الكراهية والاستئصال ونفى الآخر بثقافة التعايش والتوافق وتكريس الديمقراطية الحقيقية التي ترتكز على مبدأ المواطنة، الذي يساوي بين جميع أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو الدينية أو اللغوية أو السياسية، وأن التعدد عامل ثراء وليس عامل صدام، وأن تكلفة السلام والتعايش أقل

انقسمت السياسة الإيرانية عقب الثورة لاتجاهين: الأيديولوجية والبرجماتية

السلام في الخليج: المبادرات الدولية وتسوية الصراع بين حماقات إيران وسياسة أمريكا

انقسمت السياسة الخارجية لدى إيران عقب الثورة الإسلامية إلى اتجاهين: الأيديولوجية والبرجماتية. ويظل السؤال حول أي من هذين الاتجاهين هو المهيمن مسألة مثيرة للجدل، ومع ذلك، تتم ممارسة البرجماتية على نطاق واسع في إيران منذ انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، ويعد ذلك دليلاً على التغيرات الملحوظة في سياسة إيران تجاه الخليج، ففي الغالب ساندت كل دول الخليج العربي العراق في الحرب الإيرانية العراقية حتى أنها أسست مجلس التعاون الخليجي لمجابهة التهديد الإيراني، تاركةً إيران في عزلة جيوسياسية. وعقب الحرب الإيرانية العراقية، سعت إيران إلى المصالحة مع جيرانها الخليجيين للخروج من العزلة المفروضة عليها ومن أجل تحسين صورتها أمام جيرانها وأمام المجتمع الدولي، وارتكز التغيير في سياسة إيران المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي بصورة أساسية على ثلاثة اعتبارات: أولاً: تعديل الانعزال التام لإيران في منطقة الخليج والخروج من العزلة التي استمرت طويلاً وتخفيف الأزمات الجيوسياسية والأمنية، ثانياً: تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجيران الخليجيين وتعزيز التنمية الاقتصادية الإيرانية، ثالثاً: العمل على اختراق مجلس التعاون الخليجي وإضعاف النفوذ الأمريكي في الخليج وتهديدها الأمني لإيران.

د. جيانوي هان

الجيران الخليجيين وتعزيز التنمية الاقتصادية الإيرانية، ثالثاً: العمل على اختراق مجلس التعاون الخليجي وإضعاف النفوذ الأمريكي في الخليج وتهديدها الأمني لإيران.

إن للسعي الإيراني للتقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي جذوره التاريخية، فكل من إيران ودول الخليج العربية دول إسلامية تتشارك في نفس الجذور الدينية والمعتقد، كما أن شعوب هذه الدول قد استقلت واعترفت بعضها البعض كدول مستقلة وذات سيادة على مدى تاريخ طويل، وعلى سبيل المثال: فعلى الرغم من التناقض بين المملكة العربية السعودية وإيران، "فمن غير المرجح أن تدخل الاثنان في مواجهة عسكرية مباشرة، فلطالما أدركت الدولتان أهمية العيش كجيران، والعمل من أجل التقارب، والقبول بمناطق النفوذ المعنية لكل منهما". وعلاوة على ذلك، تزعم إيران أنها تنتهج استراتيجية الوحدة الإسلامية التي تدعو إلى وحدة المسلمين، كما تروج إيران إلى أنها تعارض بصورة رئيسية الولايات المتحدة وإسرائيل وأنها لا تستهدف

انقسمت السياسة الخارجية لدى إيران عقب الثورة الإسلامية إلى اتجاهين: الأيديولوجية والبرجماتية. ويظل السؤال حول أي من هذين الاتجاهين هو المهيمن مسألة مثيرة للجدل، ومع ذلك، تتم ممارسة البرجماتية على نطاق واسع في إيران منذ انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، ويعد ذلك دليلاً على التغيرات الملحوظة في سياسة إيران تجاه الخليج، ففي الغالب ساندت كل دول الخليج العربي العراق في الحرب الإيرانية العراقية حتى أنها أسست مجلس التعاون الخليجي لمجابهة التهديد الإيراني، تاركةً إيران في عزلة جيوسياسية. وعقب الحرب الإيرانية العراقية، سعت إيران إلى المصالحة مع جيرانها الخليجيين للخروج من العزلة المفروضة عليها ومن أجل تحسين صورتها أمام جيرانها وأمام المجتمع الدولي، وارتكز التغيير في سياسة إيران المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي بصورة أساسية على ثلاثة اعتبارات: أولاً: تعديل الانعزال التام لإيران في منطقة الخليج والخروج من العزلة التي استمرت طويلاً وتخفيف الأزمات الجيوسياسية والأمنية، ثانياً: تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع

في التسعينيات وسط التقارب بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، بيد أن أبرز الشركاء التجاريين لإيران كانت دول متقدمة مثل: ألمانيا، وفرنسا، واليابان، وإيطاليا، بينما كان النمو الاقتصادي والتجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي متباطئاً، إذ كان يتعلق بنفس الهيكل الاقتصادي وأوجه التكامل الضعيفة، ولا يمكن المغالاة في تقدير العلاقات الإيرانية المعدلة مع مجلس التعاون الخليجي في ظل حكم رفسنجاني، ومن ناحية أخرى استمرت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران في التوتر نتيجة عدم قدرة إيران على التخلي عن سياستها الأيديولوجية الخارجية، ولا سيما معارضتها لمبادرات السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، التي سرعان ما أصبحت شوكة في ظهر إدارة كلنتون. ولقد اعتمدت الولايات المتحدة سياسة "الاحتواء المزدوج" تجاه كل من إيران والعراق، وهو ما حد بشدة من مواصلة نمو علاقات إيران مع مجلس التعاون الخليجي.

٢. مبادرة السلام المقدمة من روحاني إلى دول مجلس التعاون الخليجي

منذ تولي روحاني، الشخصية البرجماتية، للسلطة، سعى إلى خروج إيران من البيئة الدولية المنعزلة والعودة إلى النظام الدولي، وبشأن القضية النووية الإيرانية، استأنفت إدارة روحاني المفاوضات مع القوى العالمية، كما استغلت التحول الذي قام به أوباما في سياسة الشرق الأوسط من أجل التوصل بشكل نهائي إلى الاتفاق النووي الإيراني، واضعةً الأسس لتحسين العلاقات مع المزيد من الدول في العالم. وفي نفس الوقت، علق روحاني أهمية كبيرة على تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ يلعب الأمن الجيوسياسي دوراً هاماً في اعتبارات سياسته الخارجية.

أولاً، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الأولى من إدارة روحاني

نشبت الحروب بالوكالة بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وإيران عقب الربيع العربي في كل من سوريا، والبحرين، واليمن، والعراق، ولبنان، وفلسطين، حيث تمددت إيران في العديد من هذه الدول وأعلنت أنها تتحكم في قرار أربع دول عربية وأنها وصلت إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط لأول مرة في التاريخ، وكانت المملكة العربية السعودية شديدة القلق إزاء احتمالية سعي روحاني إلى سياسة إقليمية معادية، وهذا ما ينطبق على مملكة البحرين و دولة الإمارات العربية المتحدة في القلق نحو إيران؛ فمنذ ٢٠١١م، اتهم العديد من المسؤولين البحرينيين إلى جانب أعضاء من مجلس التعاون الخليجي، إيران بالتدخل في شؤون مملكة البحرين.

دول الخليج المسلمة، ولقد أدى هذا التصور إلى ابتعاد الدول الخليجية عن بؤرة الأحداث والبقاء على الحياد تقريباً في معظم النزاعات الإقليمية التي تشمل إيران.

ومع ذلك لدى إيران نزاعات إقليمية وتوترات طائفية ومنافسات على الزعامة الإقليمية وينعكس ذلك على دول مجلس التعاون الخليجي، بيد أنه تمكن الجانبان من المحافظة على بعض الروابط والتعاون المشتركة منذ تولي هاشمي رفسنجاني السلطة في طهران، وفي حقيقة الأمر، فمنذ الحرب الإيرانية - العراقية، وبرغم التباين الشديد في السياسات التي انتهجها الرؤساء الإيرانيون من مختلف الفصائل إزاء الولايات المتحدة، فلقد أعلنوا جميعاً السعي إلى تعايش سلمي مع دول الخليج بأكبر قدر ممكن. كما عزز روحاني، وهو من الشخصيات المعتدلة المحافظة في إيران، فكرة تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي منذ توليه السلطة، لكن في سياق عدم قدرة إيران على تغيير سياستها الإقليمية وتشديد العقوبات الأمريكية المتجددة، فمن شأن هذه السياسة أن تفشل في تحقيق معظم أهدافها في نهاية المطاف.

١. البرجماتية الإيرانية والتصالح مع دول مجلس التعاون عقب الحرب الإيرانية العراقية

بعد مرور العقد الأول من الثورة الإسلامية، ساهم كل من الركود الاقتصادي والحرب والعزلة الدولية في تحول سياسة إيران الخارجية، فبعد الحرب الإيرانية - العراقية، هذا إيران الأمل في استعادة السلام، ولا سيما لخلق بيئة خارجية جيدة للتنمية الاقتصادية، وكان الرئيس رفسنجاني من الزعماء البرجماتييين الذي أخذوا النمو الاقتصادي على محمل الجد؛ فلم ينظر رفسنجاني إلى دول مجلس التعاون الخليجي على أنها لقمة سائغة يمكن السيطرة عليها، ولكن بوصفهم مستثمرين أغنياء يمكن الاستفادة منهم. وتمثلت أول إشارة ملحوظة لتحول إيران إلى السياسة الخارجية البرجماتية في الحيادية خلال حرب الخليج عام ١٩٩١م، عندما أدانت إيران الغزو العراقي للكويت، إضافة إلى ذلك، ترى إيران أنها لم تنتهز الفرصة لتأجيج اضطرابات الطائفة الشيعية في دول الخليج العربي من خلال مواصلة تصديرها "الثورة" وهو ما أدى إلى تخفيف ملحوظ في الاتجاهات نحو إيران في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع انتهاء عام ١٩٩١م، استعادت كل من المملكة العربية السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية بزيارة وزير الخارجية السعودي الراحل "سعود الفيصل" التاريخية لطهران. حيث اقترح إمكانية رؤية الدولتين "لمستقبل من العلاقات الإيجابية". كذلك نمت التجارة الثنائية

لدى إيران نزاعات إقليمية ومنافسات على الزعامة الإقليمية مع دول الخليج لكن تمكن الجانبان من المحافظة على روابط للتعاون

وفي ديسمبر ٢٠١٢م، زار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الكويت وعمان وقطر، وفي الدوحة، أوضح ظريف أنه أبلغ الملكة العربية السعودية برغبته في عمل الدولتين جنباً إلى جنب من أجل الاستقرار الاقليمي، موضحاً أن الاتفاق النووي الإيراني مع القوى العاملة لن يشكل تهديداً لدول الخليج حسب زعمه، وقال في هذا الصدد "نرى أنه يجب على كل من إيران والملكة العربية السعودية العمل سوياً من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة". وفي النصف الأول من عام ٢٠١٤م، كتب ظريف مقالاً حول الشؤون الخارجية، حيث وضع بصورة شاملة السياسة الدبلوماسية من أجل تحقيق تعددية الأطراف والأمن والتعاون. "يمكن للجمهورية الإسلامية المساهمة بصورة فعالة في استعادة السلام والأمن والاستقرار الإقليمي، وأن تلعب دوراً محفزاً خلال مرحلة التحول الراهنة في العلاقات الدولية". كما ستسعى إيران إلى نزع فتيل التهديدات الخارجية عبر تسوية القضايا العالقة مع باقي دول العالم، ولا سيما مع جيرانها المباشرين. ومن شأن كل من بناء الثقة والتعاون أن يكونا حجر الأساس لسياسة إيران الإقليمية، إلا أن الواقع على الأرض لم يشهد ذلك، ولم تشهد المنطقة تغيير في سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم ترفض السعودية المبادرات الإيرانية بصورة كلية، حيث كانت تتطلع -إلى حد ما- إلى التفاوض مع إيران بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي أغسطس ٢٠١٤م، عقد نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، محادثات مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، في جدة، وكانت تلك أول زيارة إيرانية رفيعة المستوى إلى المملكة منذ أن أصبح حسن روحاني رئيساً للجمهورية الإسلامية. وناقش الطرفان القتال ضد الدولة الإسلامية في كل من العراق وسوريا، وفي ٢٣ يناير ٢٠١٥م، تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وقدم ظريف واجب العزاء في زيارة شخصية إلى المملكة. وفي أبريل ٢٠١٥م، أعلن ظريف أن "العلاقات الطيبة مع جيران إيران على رأس أولوياتنا، وترجع أسبابنا في ذلك إلى أن المسألة النووية لم تكن سبباً لانعدام الثقة والنزاع". لكن وبعيداً عن تلك الروابط المحدودة، تطورت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران إلى حد ما. وكان السبب الجذري هو انعدام

لكن ثمة ثلاث دول خليجية صغيرة أخرى لها علاقات غير واضحة مع إيران ويشوبها الغموض؛ ومنها سلطنة عمان، إذ لا يرى السلطان قابوس بن سعيد وجود تعارض بين تحالف عمان مع الولايات المتحدة وصدافتها مع إيران، ونجد السلطنة تتطلع إلى إيران من أجل الإدارة المشتركة لمضيق هرمز وتحقيق النمو الاقتصادي. ولقد أصبحت سلطنة عمان في نهاية المطاف وسيطاً للقضية النووية الإيرانية، كما لعبت دوراً هاماً في التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني.

ولقد أيدت قطر إيران بشأن المسألة النووية، لكن وبعيد الربيع العربي، أدت كل من المعارضة القطرية لنظام بشار الأسد في سوريا إلى القطيعة مع إيران. وفي عام ٢٠١٣م، كان الأمير القطري الجديد في بادئ الأمر أقل ودًا مع إيران وأكثر اهتماماً بالدور السعودي، فيما واصلت قطر السعي إلى إيجاد توازن بين المملكة العربية السعودية وإيران في تلك الفترة وبعد ذلك تغيرت موازين هذه العلاقة واقتربت قطر من إيران.

ولطالما كانت الكويت منذ حرب العراق أكثر قلقاً من التوسع الإيراني في العراق، فلقد اتهمت الكويت، التي لديها طائفتها الشيعية، إيران مراراً بإثارة اضطراب الشيعة، ومع ذلك، حافظت الكويت على علاقات دبلوماسية معتدلة مع إيران. وخلال احتفال روحاني بأول تنصيب له، أرسلت الكويت رئيس مجلس الوزراء صباح الخالد الصباح إلى الاحتفال، آخذة الحفاظ على العلاقات مع إيران بجدية بالغة.

ثانياً: مبادرة السلام المقدمة من إدارة روحاني إلى مجلس التعاون الخليجي وأثارها

أدرك روحاني جيداً أن عدم القدرة على تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية يعني الإخفاق في تحقيق انطلاقة في العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي ككل، لذا وعلى الرغم من أن العلاقات بين السعودية وإيران كانت متوترة بالفعل، أوضح روحاني أن حكومته ستبني "علاقة ودية" مع كل الجيران، بما في ذلك الدول العربية وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية. كما اقترح روحاني مبادرة الأمن المشترك في منطقة الخليج، والمملكة العربية السعودية تعلن مراراً أنها تريد من إيران اتباع سياسة حسن الجوار والعيش المشترك وعدم التدخل في شؤون الآخرين،

٢. تعد إيران قوة رئيسية في الخليج، ولطالما شعرت دول الجوار العربية بالقلق حول أطماعها في السيطرة على المنطقة ومن خلال سعي إيران إلى التسليح النووي والتسليح التقليدي، كما يعتبر الإيرانيون أنفسهم قوة عظمى، "إن هوية الدولة المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية، التي تعتبر نفسها قائدة حركة مكافحة الهيمنة في العالم الإسلامي، تعد أحد المتغيرات الهامة في تحليل اتجاه سياستها الخارجية". ولقد كان العراق في عهد صدام حسين يوماً ما قوة خليجية، لكنه أضحى بالغ الضعف بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣م، لدرجة أن المملكة العربية السعودية هي فقط من يمكنها منافسة إيران الآن. وفي الواقع، فإن كل من التوازن الجيوسياسي وتوزيع القوى، والذين غالباً ما عبثت بهما إيران أكثر من المسائل العرقية والطائفية، هما السببان الرئيسيان لأمن الخليج، ولقد كانت هناك مرحلتين قبل تولي روحاني للسلطة عندما كانت إيران قادرة على إعادة تشكيل المسائل الجيوسياسية للخليج وإثارة الأزمات الأمنية: الأولى حين شهدت السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية تحولاً شاملاً، وهو ما أدى بشكل مباشر إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي ونشوب الحرب الإيرانية-العراقية؛ والثانية حين انتهزت إيران الفرصة بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣م، لبسط نفوذها الشيعي في العراق، كما حولت النموذج الخليجي السابق لكل من المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران إلى استقطاب بين المملكة العربية السعودية وإيران، مما أدى إلى تكثيف الصراعات بالوكالة بين الجانبين. ومن أجل احتواء الامتداد الإيراني، استخدمت الولايات المتحدة المسألة النووية ضد إيران، وفي الحقيقة، تعد سياسة روحاني هي المرة الثالثة التي تحاول خلالها إيران زعزعة التوازن الجيوسياسي، وفي هذا السياق، من الصعب على إيران تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، طالما استمرت في هذا النهج العدائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

٣. سياسة أمريكا في منطقة الخليج تحول دون تشكيل دول الخليج لنظام أمن مشترك. ومع ذلك، تعد معاداة أمريكا أحد مصادر مشروعية إيران،

الثقة المتأصل والصراعات الإقليمية بالوكالة، كما لعب سعر النفط المتراجع دوراً كبيراً في تدهور العلاقات بين الدولتين، فبعد عام ٢٠١٤م، تراجع سعر النفط بشدة متأثراً بإمداد النفط الزائد في السوق العالمي.

٣. العوامل الرئيسية التي تعيق مبادرة السلام المقدمه

على الرغم من أن حقبة روحاني قد شهدت زيارات رفيعة المستوى إلى جانب بعض التعاون بين إيران ومجلس التعاون الخليجي، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تحسين العلاقات الثنائية بصورة جوهرية، ويرجع ذلك إلى التناقضات الهيكلية بين إيران ومجلس التعاون الخليجي، والتي تراكمت لفترات طويلة عبر الزمن، وسياسات إيران ضد دول المجلس. وتتمثل النزاعات الرئيسية بين إيران ودول الخليج عقب الثورة الإسلامية فيما يلي:

١. تنظر دول الخليج العربي إلى إيران بوصفها "غير متجانسة"، فمنذ عهد الدولة الصفوية، تحولت إيران إلى النظام الشيعي من أجل تعزيز تفرد الأمة الفارسية، كما ميزت نفسها عن المذهب السني المسيطر على العرب في كل من الجنسية والطائفة؛ ولقد امتد أثر تركيبة الهوية تلك إلى عصرنا الحالي، غير أنه خلال حكم أسرة بهلوي، كانت الهوية الإيرانية أقل حساسية نتيجة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ومع ذلك فمنذ الثورة الإسلامية، أثار التأكيد الإيراني على الهوية القومية الفارسية القائمة على الإسلام الشيعي، شكوكاً متزايدة داخل الدول العربية الخليجية المجاورة، وفي السياسة الخارجية، تبنت إيران نظاماً ثلاثياً مكوناً من الهوية الإيرانية (القومية)، والهوية الشيعية (الطائفية)، والهوية الإسلامية (الوحدة الإسلامية). ولقد أكد آية الله خامنئي، وهو من يملك القول الفصل بشأن كل مسائل السياسة الخارجية، أن مواطن قوة الجمهورية الإسلامية تمتد لما هو أكثر من أيديولوجيتها الإسلامية؛ "فالعمق الاستراتيجي" الإيراني يضم أيضاً لغة الدولة، ومن ثم ثقافتها، إلى جانب طائفتها المحددة "الشيعية"، وقد أفضت الهوية الإيرانية والهوية الشيعية على وجه الخصوص إلى خلق ذلك التمييز "نحن/هم" بين إيران ودول الخليج العربي، وهو ما يمكن أن يرسخ بسهولة ذكريات الدول الخليجية المتمثلة في النزاعات الطائفية، وتنافس المصالح عبر تاريخ الفرس والعرب. ولعل أحد الأسباب المباشرة للحرب الإيرانية - العراقية هي الثورة الإسلامية، التي أثارت مخاوف صدام حسين بشأن النفوذ المتنامي للطائفة الشيعية في الخليج.

النظام الأمني "الشامل" في منطقة الخليج من منظور هندي: الآفاق والتحديات

الأمن الخليجي يرتبط بثلاثة مستويات اجتماعية ودولية وإقليمية وتأثر بالطائفية

تعتبر المبادرات الإقليمية الهادفة إلى إرساء الأمن والسلام في السياسات الدولية هي الأكثر ملاءمة وعملية وسط ما نشهده حالياً من تعقد وتشابك السيناريو الأمني. إن النظام الأمني الإقليمي الذي أوجدته وعززته مختلف القوى من داخل المنطقة وخارجها، أضحى له دور أساسي في التسوية، وإدارة الأزمات التي تنامت داخل المشهد الإقليمي؛ وتعد آلية الأمن الإقليمي هي نتاج للتفاعل بين المبادرات الحكومية والدولية التي تحيط بالقضايا العديدة المتشابهة وبالمناطق ككل. وبصورة كبيرة، يفضل النظام الأمني الشامل بوصفه نظاماً متفرداً بين أنظمة الأمن الأخرى. ويعد النظام الأمني الشامل آلية يتعين على الأطراف من خلالها إدراك ضرورة التعاون في اتخاذ الإجراءات حيال القضايا التي تشكل خطراً على الأمن الإقليمي، من أجل تجنب تحول تلك المخاطر إلى تهديدات كاملة لذلك الأمن، ويقود الأمن الشامل إلى ثقافة أمنية مشتركة تتكون من "استعدادات معرفية وجدانية وتقديرية من شأنها تشكيل التصورات الخارجية والأمنية إلى جانب سياسات الكيان المشترك"، ويبدو من الناحية المنهجية أن الأمن الشامل هو مزيج معقد من المنهجين الواقعي والمثالي في التعامل مع القضايا المتعلقة بالأمن، مثل: الاقتصاد، و حقوق الإنسان، و البيئة. ولعل أبرز مثال على النظام الأمني الشامل هو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

د. برياراجان كومار

الإقليمية الخليجية. ويمكن تحليل الأمن الخليجي بصورة مبدئية وفقاً لثلاثة مستويات: اجتماعية ودولية وإقليمية؛ ولقد تهتك النسيج الاجتماعي عبر النزعة الطائفية والعرقية، كما استمر النزاع على صعيد الدولة وعُزز عبر النزاعات الحدودية، إلى جانب تهديد السلام والاستقرار الإقليميين بفعل ذلك المزيج المعقد من التوتر الساخن والبارد بين المملكة العربية السعودية وإيران، والذي يتأثر بسياسات القوى الإقليمية والدولية وتعمل على إطالته. ناهيك عن أن القوة الداخلية والسياسة غير المنسقة للولايات المتحدة وشعبيتها المتدهورة بين الجماهير قد وظفت التناحر لتعزيز أجنداتها الإقليمية.

إن البنية الأمنية الخليجية الجديدة يتم تعريفها في بعض الأحيان على أنها تعاون أمني غير رسمي، وفي أحيان أخرى تُعرف بوصفها المؤسسة الرسمية المشكّلة من قبل الدول القومية، ويهدف كلا الاستخدامين إلى حث إيران على التخلص من عزلتها عبر المفاوضات الأمنية التي امتدت لعقود مع الجيران الخليجين، فثمة خيط واحد من شأنه جذب كل هذه الأطراف

وتُعرف منطقة الخليج وفقاً للباحثين في مجال الدراسات الأمنية على أنها مَجْمع الأمن دون الإقليمي sub-regional security complex، حيث القضايا الخلافية بين الجماعات المعنية أكثر تداخلاً وانتشاراً في المنطقة، وعلى وجه الخصوص التنافس السياسي الإقليمي بين القوتين الإقليميتين: السعودية وإيران، وهو تنافس قائم على تباين التوجهات في العالم الإسلامي وقد عززته النزعة الطائفية الإيرانية عبر إشراك العناصر الإقليمية سواء كانت من العناصر الحكومية أو غير الحكومية. وقد استغلت القوى الخارجية واستخدمت بؤر التوتر هذه بشكل مستمر منذ فترة الحرب الباردة وصولاً إلى اليوم بهدف تعزيز وحماية ما يرونه يمثل مصالحهم القومية الحيوية. وتبعاً لذلك، أصبح كل من العراق واليمن وسوريا، أرضاً خصبة لظهور العناصر غير الحكومية كالقاعدة والدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS/ISIL)، اللتان تهددان السلام والأمن في الخليج، وفي واقع الأمر، لقد أدى التورط الخارجي على عدة مستويات إلى تفاقم الأزمة الراهنة التي عصفت بالبيئة الأمنية

الإسلامي الداخلي من أجل استمرار وتعزيز زعامة العالم الإسلامي عبر وسائل عدة من سياسات القوة. بالإضافة إلى ذلك تشهد المنطقة أيضاً على المستوى الأفقي نزاعاً ذو أسس طائفية؛ فعلى مدى التاريخ، عجت المنطقة بالصراعات الطائفية الناجمة عن تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979م، حيث أضافت الثورة الإسلامية عنصراً أيديولوجياً حاداً لتنافسها مع دول المنطقة، نظراً لادعاء الدولة الإيرانية زعامتها للمذهب الشيعي ومحاولة تصدير نظام ولاية الفقيه والتشيع. ولقد أعرب العديد من القادة العرب السنيين عن مخاوف بالغة بشأن قوة إيران المتصاعدة إلى جانب سياساتها الأكثر تشدداً.

وقد حذر عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني بن الحسين من "الهلال الشيعي" الممتد من إيران حتى العراق وسوريا ولبنان، مزعماً استقرار دول الخليج، ومشكلاً تحدياً للولايات المتحدة. وصرح حسني مبارك، رئيس مصر السابق "أن معظم الشيعة مواليين لإيران وليس للبلدان التي يعيشون بها". وفي حوار مع جريدة "السياسة" الكويتية، توقع الملك عبد الله هزيمة الحملة المزعومة التي تقودها إيران من أجل تحويل العالم السني إلى شيعي ولمحو القوى التاريخية السنية. واستندت هذه المخاوف إلى الاعتقاد بأن إدارة الرئيس بوش قد ساهمت في "إنعاش واسع النطاق للشيعة عبر تمكينهم في العراق عقب سقوط صدام حسين والغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، الأمر الذي من شأنه التسبب في اضطراب التوازن الطائفي في العراق والمنطقة لأعوام قادمة". ولقد بات استخدام الطائفة الشيعية عاملاً رئيسياً في خلق بيئة موالية لتوسيع نفوذ إيران المزعم في المنطقة.

وفي ظل الفراغ الذي خلفته عراق ما بعد الغزو، أصبح التنافس الإيراني واضحاً. وقد وجدت إيران في البحرين والعراق واليمن الأرض الخصبة لتعميق المنافسة، وتكشف التغيرات السياسية الأخيرة من أحداث الربيع العربي، عن المستوى الذي وصلت إليه المنافسة على الهيمنة الإقليمية في الخليج. هذا وقد زاد تورط الولايات المتحدة من تعقيد ذلك التنافس القائم على الطائفية داخل المنطقة.

وفي الواقع، فإن قوة إيران المتصاعدة تعتبر مقلقة؛ إذ أن العراق، من الناحية السياسية، ممزق إلى نزاعات طائفية طويلة الأمد، مما جعل الترتيب السياسي لما بعد صدام هشاً وضعيفاً. ومن الواضح أنه منذ عام 2014م، أضحت منظمة بدر "أهم أداة لدى إيران في العراق". لذا، فإن تتبع صعودها يماثل وضع خريطة توضح بشكل عام توسع الدولة العميقة الناشئة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لأحد المحللين، "فإن منظمة بدر في طريقها لتأسيس دولة داخل الدولة تكون معتمدة على إيران". وما تزال الطائفية مصدراً دائماً لتهديد السلام والأمن الإقليميين، علاوة

المنفصلة نحو وضع مستقر، ألا وهو: اتباع النظام الأمني الشامل، إن المخاوف الأمنية لدى كل من إيران وإسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية والعراق ودول الخليج وسوريا وتركيا تتوقف على بعضها البعض، ولا يمكن تناولها بصورة فردية.

وقد تشربت منطقة الخليج على مر التاريخ بالعديد من العوامل التي من شأنها الإبقاء على الطبيعة المزمدة لذلك الصراع، فإلى جانب الإرث الاستعماري مثل: الاستحداث المصطنع لحدود الدولة، والتصميم الغربي لبنية الدولة، وتشكيل هويات قومية، فلقد أتاحت المنطقة، باعتبارها مستودعاً للموارد الطبيعية الهائلة، بيئة موالية لسياسات القوة؛ حيث أفضت الإمكانية المستمرة لدخول العناصر الخارجية إلى ظهور السلطوية، ودور المؤسسة السياسية، فضلاً عن الإبقاء على الصراعات الحدودية المتعددة. وبعبارة أخرى، "ثمة عمليتان حديثتان مترابطتان؛ وهي تكوين الدولة وصعود القومية"، كانتا أساساً لصراعات عديدة على صعيد الدولة (الصراع الحدودي)، وعلى الصعيد الإقليمي (الصراع الطائفي). وفي الواقع، بينما تتحدى الدول في المنطقة الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، فإنهم في نفس الوقت في طور التوحيد.

وعلى المستوى المؤسسي، كان إرساء سياسة وأمن قوين (مثل: البوليس ووكالات الاستخباراتية) هدف رئيسي في كثير من دول الشرق الأوسط، أو عبر المصالح المشتركة ومن ثم اختلطت أفكار الأمن. ولقد أثار هذا الخلط بشكل ملحوظ تساؤلات حول "صالح من يكون الأمن؟ ولحماية أي قيم، إن من المناسب تحليل السيناريو الأمني الحالي للخليج من أجل الوقوف على إمكانية تطبيق النظام الأمني الشامل عليه، وفي الواقع، فإن طبيعة ونطاق النزاعات، والعنف بين الجهات، سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية، إلى جانب القوى غير الإقليمية، تشرح السيناريو الأمني لأي منطقة، كما أنها تقدم أساساً لمستويات التحليل من حيث توفير إطار للأمن الشامل في الخليج بهدف ضمان الأمن على الجوانب متعددة الأطراف لكل من الأفراد والدول والمنطقة ككل. ولهذا، يحلل الجزء التالي مصادر النزاع التي تهدد السلام والأمن لمنطقة الخليج على نطاق واسع. وتحلل هذه الورقة البحثية المخاوف الأمنية للخليج على ثلاثة مستويات: المستوى الإقليمي، ومستوى الدولة، ومستوى الأفراد، على التوالي من أجل تقديم نظرة أوسع للأمن الإقليمي.

الأمن الإقليمي: المملكة العربية السعودية وإيران، وصراع السيادة

يضم الصراع على المستوى الإقليمي الدور الإيراني في مواجهة دول مجلس التعاون الخليجي الذي أزكى الصراع



الأمن الشامل .. آلية للتعاون في اتخاذ الإجراءات حيال قضايا تشكل خطراً على الأمن الإقليمي لتجنب تحول المخاطر إلى تهديدات

الجهات الفاعلة بأنه يوجد نموذج بديل قائم على جوانب متعددة الأبعاد من الأمن، حيث لا تكون الحرب المفتوحة خياراً للنزاعات الدولية والإقليمية. وبالتالي إفساح المجال أمام إدراك مفهوم الأمن بوصفه نهج تحرر وتكامل لضمان تحقيقه على ثلاثة مستويات: المستوى الإقليمي، ومستوى الدولة، ومستوى الأفراد. إن التحديات كثيرة. أولاً، التدخل الخارجي السائد على الجهات المتعددة؛ إذ تعتبر القبضة الأمريكية إلى جانب التصاعد الروسي في منطقة الخليج على الجانب العسكري والمدني، عوامل مقيدة لتأسيس النظام الأمني الشامل، ثانياً، يضع كل من الاضطراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات المالية، الحياة البشرية في فخ "العبودية المزدوجة": ألا وهي عبودية الحاجة وعبودية الخوف. ثالثاً، ثمة انعدام للإطار المؤسسي للدولة الذي من شأنه التعامل مع قضايا الأمن متعددة القطاعات والمتمركزة على البشر.

على تسببها في حالات التدخل عبر الحدود من قبل الدول المجاورة، مثل: تركيا بحثاً عن الجماعات المنشقة الكردية، وإيران دعماً للجماعات الشيعية المتعددة.

وبناء على ذلك، يُنظر إلى تحالفات الأمن الخارجية الثنائية مع الولايات المتحدة بوصفها أكثر جدارة بالثقة على صعيد تعزيز أمن الأنظمة؛ داخلياً من ناحية، واحتواء التهديدات الأمنية من العناصر الخارجية من ناحية أخرى. وثانياً، لا تعد منظمة مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية بطبيعتها؛ إذ أنها تركت الحضارة القديمة، الفارسية - إيران - خارج صندوقها، إن مثل تلك الخطوات تعيق مرة أخرى إنشاء النظام الأمني الشامل في المنطقة. وبالنظر إلى النماذج العملية، فلقد عدل كل من حلف شمال الأطلسي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا من أهدافهم ومهامهم بصورة مبدئية من أجل إعادة التكيف وفقاً للديناميكيات المتغيرة للمسائل الأمنية في منطقتهم المعنية، حيث تبنا مفهوم الأمن الشامل. ثالثاً، ثمة حاجة إلى نهج غير عسكري من أجل ضمان الأمن في المنطقة، حيث تدرك

نصيب الفرد العربي من المياه لا يتجاوز ١٢٪ من حصة المتوسط لمثليه عالمياً

دور الأمم المتحدة الاقتصادي والتنموي:

١٧ هدفاً للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠

يحدثنا المرحوم الدكتور غازي القصيبي في كتابة حياة في الإدارة أن واحدة من أمنياته الأولى بعد تخرجه وعمله في جامعة الملك سعود في الرياض في وسط العقد السادس الميلادي من القرن الماضي أن ينشئ مركزاً للأبحاث يهتم بشؤون دول الخليج، حيث لاحظ قلة الدراسات المتوفرة وقتها عن هذا الإقليم، إلا أن تلك الأمنية لم تتحقق وقتها، على الرغم مما حققه الرجل بعد ذلك من إنجازات، وبعد عقد من تلك الأمنية قام كاتب هذه السطور في الثلث الأول من العقد السابع في القرن الماضي بإنشاء مجلة دورية في جامعة الكويت بعنوان (مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية) والتي كانت أول خطوة على طريق ما تم بعد ذلك وهو إنشاء مركز دراسات في الجامعة، تلك الخطوات المبكرة تشير عن إرهابات النخب الخليجية التي قيضت لها فرص التعليم العالي في خارج دول الخليج ورغبت أن تتقل ما شاهدت وتعلمت عن أهمية مراكز الدراسات المعمقة حول بلادها ومجتمعاتها التي كانت تطل على الحداثة العالمية وتخرج من براثن الفقر والتخلف بعد أن هيأت لها فرص الدخل النفطى المتعاظم إمكانية تطوير مجتمعاتها.

د. محمد البنا

ويؤدي المكتب الإقليمي للدول العربية ومقره نيويورك دور المقر الرئيسي للبرامج الإقليمية والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموزعة على ١٧ بلداً عربياً بينما يوجد المكتب الثامن عشر في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ترتكز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة الدول العربية على المجالات الخمسة التي تمثل أولوياته مع التركيز بصورة خاصة على التصدي لأبرز معوقات التنمية البشرية في المنطقة كما حددتها سلسلة تقارير التنمية البشرية في البلدان العربية، وهي الحرية والحكم الرشيد والمعرفة وتمكين المرأة، ومن ثم يسعى المكتب، من خلال أنشطته، إلى دعم العمل في مجالات التنمية المستدامة، والحكم الديمقراطي وبناء السلام، وبناء القدرة على مواجهة المناخ والكوارث، وتمكين المرأة، ومجتمعات المعرفة، وفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، والطاقة والبيئة، والشباب.

وتقوم جهود التنمية التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تؤثر تأثيراً قوياً في حياة ملايين البشر ورفاهيتهم في كل أنحاء العالم على أساس أن تحقيق السلام والأمن الدوليين يرتبطان بتحقيق الازدهار الاقتصادي للأفراد وضمان رفاهيتهم في كل أرجاء العالم.

كرست الأمم المتحدة اهتمامها لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز المهارات والقدرات البشرية في أرجاء العالم، ومنذ عام ٢٠٠٠م، وهذه الجهود تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية MDGs وتأتي كل أموال المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة تقريباً من المساهمات التي تتبرع بها البلدان الأعضاء. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على سبيل المثال، بموظفيه المنتشرين في ١٧٠ بلداً، يوفر الدعم لـ ٤٨٠٠ مشروع من مشاريع التخفيف من حدة الفقر، وتشجيع الحكم الرشيد، والتصدي للأزمات، والحفاظ على البيئة.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD)، فيساعد البلدان النامية على الاستفادة بأقصى درجة من الفرص التجارية المتاحة لها، ويوفر البنك الدولي القروض والمنح للبلدان النامية، ويقوم منذ عام ١٩٤٧م، بتقديم الدعم لأكثر من ١٢٠٠٠ من المشاريع الإنمائية لأكثر من ١٧٠ دولة حول العالم.

ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية العالمية، وهو منظمة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل.

تغطي الأهداف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، كما أن الأهداف الجديدة عالمية وتطبق على جميع البلدان، بينما كانت الأهداف الإنمائية للألفية مخصصة للعمل في البلدان النامية فقط. ولعل أهم نقاط الضعف في تلك الجهود هو أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، ومع ذلك، فمن المتوقع أن تمسك البلدان بزمم العملية وتقوم بوضع أطار وطني لتحقيق الأهداف الـ 17، حيث تتحمل البلدان المسؤولية الرئيسية، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات على مدى السنوات الـ 15 المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة

1- القضاء على الفقر

لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و 2015م، فما زال أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم.

وفي عام 2010م، كان 4 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم، بينما كان يعيش 40 في المائة منهم على أقل من 2.75 دولار في اليوم. وتعد المنطقة العربية هي الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010م (عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار أمريكي في اليوم). وفق ما جاء في التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، وضعت تلك الخطط لتبني على ما حققته المنطقة العربية من إنجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتمحورت أولويات المنطقة على القضاء على الفقر بمختلف أبعاده كشرط رئيسي ينبغي تحقيقه لتنفيذ خطة 2030م.

2- القضاء التام على الجوع

أصبح انعدام الأمن الغذائي تحدياً كبيراً للعديد من البلدان العربية، وخاصة في ظل بيئتها القاحلة في أغلب الأحيان، ومع تزايد النمو السكاني السريع في المنطقة التي تجاوز عدد سكانها عتبة الـ 400 مليون نسمة في عام 2016م، وكذلك زيادة الصراعات طويلة الأمد.

وكان على رأس تلك الجهود التنموية للأمم المتحدة ما عرف بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والتي التزمت بتحقيقها جميع الدول في سبتمبر 2000م، وتمثلت في 8 ثمانية أهداف إنمائية للتنمية كان من المفترض أن يتم تحقيقها على المستوى الدولي بحلول عام 2015م. وتنوعت هذه الأهداف من تخفيض الفقر المدقع إلى النصف والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي للجميع. وتم تدشين العديد من المبادرات، بما فيها مبادرة تحدي القضاء على الجوع.

في عام 2015م، اعتمدت البلدان خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وفي عام 2016م، دخل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ لتلبية الحاجة للحد من ارتفاع درجات الحرارة في العالم. في 1 يناير 2016م، بدأ العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030م، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015م، في قمة تاريخية للأمم المتحدة، تعهدت فيها دول العالم العمل خلال السنوات المقبلة وحتى عام 2030م، على تحقيق الأهداف الجديدة التي تطبق عالمياً على الجميع، وحشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة، ومعالجة تغير المناخ، مع كفاءة عدم التخلي عن أحد.

مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما فيها الموارد البيئية، عن طريق تضافر الجهود على مستوى الدولة والأقاليم والعالم ككل، من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملاً للجميع ومستداماً وقادراً على الصمود.

أوجه اختلاف أهداف التنمية المستدامة عن أهداف الإنمائية للألفية

تتمثل أوجه الاختلاف بين التنمية المستدامة وأهداف الألفية في أن أهداف التنمية المستدامة البالغة 17 غاية متضمنة 169 هدفاً أوسع نطاقاً وسوف تذهب أبعد مما ذهبت إليه الأهداف الإنمائية للألفية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر والحاجة العالمية للتنمية التي تعمل لصالح الجميع، وسوف

جاء على رأس الجهود التنموية للأمم المتحدة الأهداف الإنمائية الثمانية

للألفية الثالثة والتي التزمت بتحقيقها جميع الدول في سبتمبر 2000

٥- المساواة بين الجنسين

القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لا يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضاً عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. وقد ثبت مراراً وتكراراً أن تمكين النساء والفتيات له أثر مضاعف، ويساعد على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات. ولذلك، ومنذ عام ٢٠٠٠م، أصبحت المساواة بين الجنسين محور عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتواجه النساء في المنطقة العربية عوائق كبيرة أمام دخول سوق العمل، ويتعرضن لخطر البطالة بشكل أكبر بكثير مقارنة بالرجال، وعلى الرغم من أن معدل البطالة بين النساء شهد انخفاضاً بطيئاً على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية من ٢٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠م، إلى ١٩,٩٦ في المائة في عام ٢٠١٥م، فإن معدل البطالة بين النساء يزيد على ضعف معدل البطالة بين الرجال في المنطقة والذي يبلغ ٨,٩٦ في المائة، وثلاثة أضعاف المعدل العالمي الذي يبلغ ٦,٢ في المائة، في العام نفسه. وفيما بين النساء والشابات، تعتبر معدلات البطالة الأعلى في العالم، إذ تقارب من ضعف مثيلاتها بين الشباب من الذكور-٤٨ في مقابل ٢٣ في المائة، على التوالي مقارنة بـ ١٢ و١٦ في المائة عالمياً.

٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية

يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية، فهي المنطقة الأكثر معاناة من انعدام الأمن المائي في العالم، فيوجد بها ١٤ بلداً من البلدان العشرين الأكثر معاناة من ندرة المياه في العالم، ولا يتجاوز نصيب الفرد من المياه المتجددة فيها ١٢ في المائة فقط من الحصة المتوسطة للمواطن عالمياً، وفي الوقت نفسه، تتبع أكثر من نصف مياه المنطقة من خارجها، وهو ما يجعل المنطقة العربية الأكثر اعتماداً على مصادر المياه الخارجية، كذلك ازداد انعدام الأمن المائي بسبب تصاعد الصراعات في ليبيا وسوريا والعراق واليمن، ففي سوريا، على سبيل المثال، لا يحصل ٧٠ في المائة من السكان السوريين على مياه الشرب المأمونة بصورة منتظمة بسبب تدمير البنية الأساسية وانقطاع المياه بشكل متزايد.

٧- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

لا تزال العديد من البلدان العربية تخطو خطوات بطيئة على درب تطوير قدراتها على إنتاج الطاقة المتجددة، التي لا

وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر الإنتاج الغذائي في المتوسط من ٨٢,٦ في عام ٢٠٠٠م، إلى ١١٨,٨ في عام ٢٠١٣م، فإن العديد من البلدان العربية لا تزال تواجه مشاكل خطيرة في الإنتاج الزراعي بسبب محدودية الموارد الاقتصادية وانخفاض مستويات التكنولوجيا ومحدودية أنماط المحاصيل والقيود البيئية. وفي عام ٢٠١٣م، بلغ مؤشر الإنتاج الغذائي ٦٨,٢ و٨٢,٤ في دولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا، على التوالي.

٣- الصحة الجيدة والرفاه

يعكس مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة مجمل الأحوال الصحية، وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة العربية، من ٥٨,٥ سنة في عام ١٩٨٠م، إلى ٧٠,٦ سنة في عام ٢٠١٥م. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت وفيات الأطفال في المنطقة العربية بشكل ملحوظ من ١٣١ لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٨٠م، إلى ٣٦,٨ لكل ١٠٠٠ في عام ٢٠١٥م، وهو ما يعزى جزئياً إلى التقدم الذي أحرزته العديد من البلدان العربية في زيادة إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة من ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥م، وارتفاع حالات الولادة تحت إشراف متخصصين.

٤- التعليم الجيد

أحرزت المنطقة العربية تقدماً جيداً فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، وما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٤م، ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالية من ١٥,٥ في المائة إلى ٢٧ في المائة، في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ ومن ٩٠,٧٨ في المائة إلى ٩٩,٧٥ في المائة، في المرحلة الابتدائية؛ ومن ٦١,٠٧ في المائة إلى ٧٣,٠١ في المائة في المرحلة الثانوية؛ ومن ١٨,٦ في المائة إلى ٢٨,٩ في المائة على مستوى التعليم العالي.

وفي عام ٢٠١٣م، كانت نسبة التحاق الفتيات الإجمالية في التعليم العالي (٢٨,٢ في المائة) أعلى من نسبة التحاق الفتيان (٢٦,٨ في المائة) في البلدان العربية. وسجلت أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في عام ٢٠١٤م، في المملكة العربية السعودية (٥٩,٩ في المائة) تليها البحرين (٥٦,٥ في المائة). وكانت معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم الابتدائي أعلى بكثير، حيث بلغت ٩٦,١ في المائة للفتيات و١٠٣,٢ في المائة للبنين في عام ٢٠١٣م.



رغم انخفاض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ما زال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم

٢٠١٥م، وفيما سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة قيمة عالية بلغت ٦٦٢٠٢ دولار أمريكي، سجلت كل من سوريا واليمن وجزر القمر قيمًا منخفضة وصلت إلى ٢٤٤١ دولارًا أمريكيًا، و٢٣٠٠ دولار أمريكي و١٣٣٥ دولارًا أمريكيًا على التوالي، مقومة بمعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١م.

ويشكل تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، واتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق والاتجار بالبشر عوامل حاسمة الأهمية في سبيل تحقيق الهدف العام الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام ٢٠٣٠م

٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تمثل الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية والابتكار عوامل حاسمة الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية. ولأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المدن، ازدادت أهمية

تشكل حاليًا أكثر من ٧٪ فقط من مزيج الطاقة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ينمو الطلب على الكهرباء بأكثر من ٧٧٪ سنويًا، وهو أسرع من المتوسط العالمي، وهو ما حدا بكثير من البلدان العربية اليوم إلى السعي لتلبية هذا الطلب من خلال حلول الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، وهو ما من شأنه أن يفيد الفقراء في المنطقة بشكل خاص، إذ يفتقر حوالي ٤٠٪ منهم إلى إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة.

٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تجاوز إجمالي الناتج المحلي بالمنطقة العربية ٦٠٥٦ بليون دولار أمريكي عام ٢٠١٥م، وهو ما يمثل حوالي ٥,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عالميًا، لكن المنطقة تشهد أيضًا تفاوتات كبيرة في متوسط دخل الفرد بين الدول داخل الإقليم، فبين تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦م، أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المنطقة العربية بلغ في المتوسط ١٤,٩٥٨ دولارًا أمريكيًا في عام

في ١ يناير ٢٠١٦ بدأ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥

الضغوط المتزايدة على قدرتها على استيعاب السكان أهمية خاصة لاستدامة جهود الحد من الفقر والتعاي من الصراع. فلقد تضاعف عدد سكان المنطقة ثلاث مرات تقريباً منذ عام ١٩٧٠م، إذ ارتفع من ١٢٤ مليون نسمة إلى ٢٥٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٠م، ويتوقع أن يبلغ عدد سكانها ٦٠٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م، بزيادة قدرها الثلثين.

١٣- العمل المناخي

وتشهد المنطقة العربية ارتفاعاً في درجات الحرارة أسرع من المتوسط العالمي، حيث من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة فيها لتصل إلى ٤ درجات مئوية بحلول نهاية القرن. وقد أصبحت موجات الجفاف أكثر تواتراً وشدة، مما يهدد بانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٨٠م، كما يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض المياه المتجددة في المنطقة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠م.

ويشكل النزوح القسري الناجم عن المناخ -سواء بسبب الجفاف والارتفاع منسوب سطح البحر- تهديداً خاصاً، إذ يعيش حوالي ٩٪ من سكان المنطقة العربية في مناطق ساحلية ستكون أدنى من مستوى سطح البحر بحوالي خمسة أمتار. واليوم طورت جميع البلدان العربية خططاً وطنية بموجب اتفاق باريس لتوسيع نطاق استثماراتها في تعزيز قدراتها على التكيف مع تغير المناخ.

١٤- الحياة تحت الماء

تحاطب المنطقة العربية بالمحيطين الأطلسي والهندي، بالإضافة إلى بحر العرب، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر. وتقع الموارد البحرية موقع القلب في التنمية الساحلية عبر المنطقة، بما لها من تأثير مباشر على مجتمعات الصيد وقطاعات حيوية أخرى مثل السياحة والطاقة والشحن. وقد ارتفع متوسط المعدلات السنوية لمصيد الأسماك في المنطقة بنسبة تزيد عن ١٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٣م، مقارنة بعام ١٩٩٠م، مما أثر على النظم الإيكولوجية، في حين تتزايد عمليات صرف المخلفات من الزراعة والمدن وقطاع النقل البحري في البحار بشكل مطرد، كما تواجه النظم الإيكولوجية البحرية مخاطر جديدة وتتشأ من زيادة الاستثمارات في تنمية حقول النفط والغاز البحرية في جميع أنحاء المنطقة.

النقل الجماعي، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكذلك نمو الصناعات الجديدة على نحو أكثر من أي وقت مضى.

كذلك يعد التقدم التكنولوجي أساساً لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة. كما أن تعزيز الصناعات المستدامة، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار، كلها طرق هامة لتعزيز التنمية المستدامة.

١٠- الحد من أوجه عدم المساواة

تعاني المنطقة العربية من متوسط خسارة قدرها ٢٤,٩ في المائة عندما يتم تعديل مؤشر التنمية البشرية لاعتبار أوجه عدم المساواة، وهو ما يتجاوز متوسط الخسارة على المستوى العالمي والبالغ قدره ٢٢,٩ في المائة. وتعزى هذه الخسارة في مؤشر التنمية البشرية إلى عدم المساواة في التعليم بالأساس، فضلاً عن عدم المساواة في الدخل وفي مجال الصحة.

إذ أن فجوة المساواة هي الأوسع في مكون التعليم لمؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم مساواة (حوالي ٢٨ في المائة) ولكنها أقل حدة في مكون الدخل (١٧ في المائة). كذلك تشهد المنطقة العربية ثاني أعلى نسبة بين جميع المناطق النامية للفقر بين الحضر والريف (٣,٥ ضعف).

١١- مدن ومجتمعات محلية مستدامة

يعيش أكثر من نصف السكان العرب (٥٧ في المائة) في المناطق الحضرية في المتوسط، مع تفاوت كبير عبر المنطقة إذ تبلغ نسبة التحضر ٩٩ و٩٨ في المائة في قطر والكويت على التوالي؛ وتصل النسبة إلى ٥٨ في المائة في المغرب و٤٤ في المائة في مصر على التوالي؛ بينما تتخفف إلى ٢٣ و٢٨ في المائة في السودان وجزر القمر، على التوالي. وعبر المنطقة العربية يعيش نحو ٢٨ في المائة من جميع سكان الحضر في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية (عشوائيات)، وفي أقل البلدان نمواً في المنطقة، يعيش ما يقرب من ثلثي سكان الحضر في أحياء فقيرة.

١٢- لإنتاج والاستهلاك المستدام

تعد المنطقة العربية أحد أكثر مناطق العالم هشاشة من الناحية البيئية وفيما يخص ندرة المياه، كما تكتسب فيها

١٥- الحياة في البر

يتكون نحو ٨٠ في المائة من المنطقة العربية من نظم إيكولوجية للأراضي الجافة، ولا سيما الهشة مع المخاطر المتقاربة الناجمة عن تغير المناخ. وتصل أعداد الأنواع الحيوية المهددة في المنطقة إلى أكثر من ١٠٠٠، تتعرض أغلبيتها لخطر الانقراض، ٢٤ في المائة منها من الأسماك و٢٢ في المائة من الطيور و٢٠ في المائة من الثدييات. وقد بذلت البلدان العربية جهوداً كبيرة للحفاظ على تنوعها البيولوجي، بما في ذلك من خلال توسيع المناطق المحمية ونظم الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الرئيسية مثل الواحات. وكنسبة مئوية من إجمالي المساحة الإقليمية، نمت المناطق المحمية من ٣,٢١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٢٨ في المائة في عام ٢٠١٢م.

١٦- السلام والعدل والمؤسسات القوية

على الرغم من أن إجمالي عدد سكان المنطقة العربية لا يتجاوز ٥ بالمائة من سكان العالم، كانت المنطقة العربية في العام ٢٠١٤م موطناً لنحو ٤٧ في المائة من مجموع النازحين داخلياً، ونحو ٥٧,٥ في المائة من اللاجئين في العالم كله. وكان معظم هؤلاء قد نزحوا قسراً بسبب النزاع والعنف، حيث شهدت المنطقة العربية ما يقرب من ١٨ في المائة من صراعات العالم بين عامي ١٩٤٨ و٢٠١٤م، و٤٥ في المائة من الهجمات الإرهابية في عام ٢٠١٤م، و٦٨ في المائة من الوفيات المرتبطة بالمعارك على المستوى العالمي في نفس السنة. وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن.

١٧- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

لن يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا بالتزام قوي بالشراكة والتعاون على المستوى الدولي. وفي حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة بنسبة ٦٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤م، فإن الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات أو الكوارث الطبيعية لا تزال تتطلب المزيد من الموارد والمعونات المالية. كما تحتاج بلدان كثيرة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية لتشجيع النمو والتجارة.

الخلاصة

تستند أهداف التنمية المستدامة على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية وتهدف إلى المضي قدماً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وتعتبر الأهداف الجديدة فريدة من نوعها من

حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية والمتوسطة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، والعمل في الوقت نفسه على حماية كوكب الأرض، وتدرك هذه الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تتبني النمو الاقتصادي وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، وتتصدى في الوقت نفسه لمعالجة تغير المناخ وحماية البيئة.

وقد دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٦م، وستستمر في توجيه سياسات وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات الخمسة عشر المقبلة، بوصفه الوكالة الرائدة في مجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة، حيث أصبحت التنمية المستدامة الأولوية الأكثر إلحاحاً للمجتمع الدولي، والهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يتحمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولية الرئيسية عن متابعة جميع المؤتمرات الدولية الرئيسية السابقة المرتبطة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وينقل هذه الخبرة إلى عالم ما بعد عام ٢٠١٥م. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومات لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية، وهو ما التزمت به دول العالم طوعاً، وقد بادرت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء، إلى وضع خطط واستراتيجيات لتنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة مع التركيز على الفقر المتعدد الأبعاد، ويتطلب ذلك تهيئة البنية السياسية اللازمة فضلاً عن التوظيف الدقيق لتسهيل العملية التنموية، للموارد في المنطقة.

وقد أكد القادة العرب في القمم العربية، ولا سيما آخر ثلاث منها (شرم الشيخ ٢٠١٥ - نواكشوط ٢٠١٦ - عمان ٢٠١٧م) العزم على المضي قدماً في التنمية المستدامة وتسخير كافة الجهود التي تُمكن من تحقيقها، ما يؤكد توفر الإرادة السياسية، وعلى أعلى مستويات اتخاذ القرار في منظومة العمل العربي المشترك، لتعزيز كافة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، وتحقيق التنمية للمواطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية، وصون شعار "عدم استثناء أحد" الذي تدعو إليه التنمية المستدامة.

الوضع الحالي قد لا يكون مرغوباً لكن يوفر فرصة لحل جميع صراعات السودان الدور المتغير للأمم المتحدة: التحدي الإفريقي وعدوى التفاؤل في السودان

ترددت، لأول وهلة، أن أكتب موضوعاً ثلاثي الأبعاد، كما طلب ذلك الأخ رئيس التحرير، خاصة والمعالجة المطلوبة ممتدة بحجم أدوار الأمم المتحدة، واجتهادات الاتحاد الإفريقي، وأزمات وطموحات السودان، وبكل ما يعتمل في علاقات هذه الأطراف من تعاون وتناقض. فاستبقت الأمر بإرسال مقالة "الفضيلة الغائبة"، لأن موضوع الأخلاق ولغة القيم هي المتأرجحة في وصف العلاقات بين هذه المنظمات والدول المنضوية تحت لوائها، بما فيها السودان. إذ غالباً ما تستخدم الأخلاق والقيم العالمية، إما كعناصر لنظرية متماسكة، كما حاولنا إيراد ذلك، أو ببساطة كأدوات بلاغية تُزيّن العبارات الدبلوماسية، من قبل بعض السياسيين الأكثر نفوذاً في عصرنا. فقد أصبحت القيم العالمية أيضاً موضوعاً شائعاً للاستخدام، وخاصة في مجال القانون الدولي، ومحكمتي العدل والجنائية الدولية، غير أن السؤال، الذي نطرحه كثيراً على أنفسنا هذه الأيام، وينقد لا يخلو من الصراحة، هو ما إذا كانت الأمم المتحدة، ومثيلاتها الإقليمية، كراع للعلاقات الدولية، قد انتقلت بهذه العلاقات من نظام دول مستقلة وذات سيادة، إلى نظام عالمي، قائم على قيم عالمية ومصالح مشتركة؟ وربما يسأل علماء السياسة أنفسهم سؤالاً مشابهاً: كما يمكن للمرء ببساطة استبدال عبارة "القانون الدولي" بكلمة "العالم". فمنذ الأزمنة القديمة، ظل العديد من الفلاسفة، الذين يهتمون بالأفكار أكثر من اهتمامهم بالحالة الفعلية للواقع، يبشرون بعالم تقوده المصالح والقيم المشتركة. وبفضل العولمة، يمكن للمرء أن يرى أنه، في السنوات الأخيرة، قد برز إحياءً لهذا النوع من النزعة الكونية، الذي يبدو الآن وصفاً محتملاً للواقع.

د. الصادق الفقيه

في القارة، وتحتاجه دولة كالسودان. هذا مع التأكيد على أن لدى الأطراف المتعاقدة في هذه الشراكة، في كثير من الأحيان، فرصة للقيام بعمل أفضل مما هو قائم بالفعل، لا يتسع المجال لاستعراض تفاصيله ومقتضياته.

مسرد تاريخي:

شكلت الحرب العالمية الثانية صدمة حادة للوعي الإنساني، الذي فشل أن يضع حداً لنزعة الشر في تصرفاته الفردية والجمعية. ورغم أن الحربين، اللتين أصطلح على تسميتهما بالعالمية الأولى والثانية، كانتا أوروبيتين بامتياز؛ في إطارهما الديمغرافي والجغرافي، إلا أنه كان لا بد من إعمال الفكر وتنشيط الإرادة السياسية لقادة المجتمع الدولي لتصميم هيئة دولية لديها القدرة على الحد من اندلاع حروب مماثلة أخرى. فجاء ميلاد ميثاق الأمم المتحدة، الذي جسّد الرؤية الغالبة في أن تكون المنظمة

إن الذي يدعونا للتأمل هو أنه، على الرغم من كل هذا الاهتمام بالمنظمات الدولية والإقليمية، والأمال العالمية المعلقة عليها، يظل أداؤها نفسه محل نظر دائم؛ يلاحقه الاختلاف والاتفاق. إذ تختلف قوائم المطلوبات، التي يقترحها الساسة عما يريده الأفراد والمنظمات غير الحكومية من المنظمات الدولية، من حيث المضمون والتنفيذ على حد سواء، ولا يوجد تعريف واضح لما يشكل قيمة عالمية في هذه المعادلة المختلفة. لذا، فإن الهدف من تناول هذا الموضوع؛ بأبعاده الثلاثة، هو البدء بإلقاء بعض الضوء على دور الأمم المتحدة في إفريقيا، وتوصيف قدر من علاقتها بالاتحاد الإفريقي، وتحديد نماذج لأهمية عملهما في إفريقيا، بشكل عام؛ على أن يكون جهدهما في السودان أوضح من مجرد الإجمال، وعلى أن ينصب التركيز على الأمم المتحدة، باعتبار أن لها اليد العليا في التنسيق والقيادة للجهود المشتركة للمجتمع الدولي، ولتحقيق ما يتطلع إليه الاتحاد الإفريقي

على مجلس الأمن أن يفعل أكثر في إفريقيا فهناك قنابل موقوتة تجمع بين خطر الفقر الحضري الطاحن وتدفق الأسلحة

العالمي. وقد مُنح مجلس الأمن سلطة فرض "عقوبات، أو حتى السماح باستخدام القوة"، مما يجعله أقوى كيان في الأمم المتحدة. ويجتمع الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس؛ الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، والصين، والعشرة المنتخبون "بانتظام لتقييم التهديدات، التي يتعرض لها الأمن الدولي، ويتناولون القضايا، التي تشمل الحروب الأهلية، والكوارث الطبيعية، والحد من انتشار الأسلحة، والإرهاب". ورغم ذلك، تتعرض الأمم المتحدة للانتقادات في قدرتها على التطور مع التغيرات في الجغرافيا السياسية، وأبرزها نهج المنظمة، الذي ينزع للاستجابة، بدلاً من التفاعل، لمواجهة الأزمات الدولية، كما أنها كثير ما تبدو غير مهتمة ببناء الإجماع الدولي، خاصة ما يتعلق بحماية المدنيين، وتهديد التطرف العنيف، ومعضلات بناء الدولة". ومع ذلك، فإن العقبة الرئيسية، التي تهدد قدرة المنظمة هي "كيفية التعامل مع النزاعات؛ سواء كانت بين الدول، أو داخلها، دون الإخلال بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء فيها". بالإضافة إلى ذلك، لا يزال مجلس الأمن الدولي مثيراً للجدل بسبب افتقاره إلى التمثيل العالمي، مع القدرة على استخدام حق النقض ضد القرارات الحيوية المعروضة على الهيئة. وبالنظر إلى أن المنظمة لم تتغير إلى حد كبير منذ تأسيسها في عام ١٩٤٦، فإن النقاش حول "فعاليتها وسلطانها كوسيط في مسائل الأمن الدولي" مستمر ويتشعب بشكل متزايد في ضوء النزاعات الحديثة المتفاقمة في الوقت الحالي.

وبالتالي، واجه المجتمع الدولي معضلة معالجة شرعية التدخل في النزاع الداخلي، حيث يتم "مراعاة توازن السيادة الوطنية مع السيادة الفردية، على النحو المعترف به في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان". فقد وضعت المنظمة معايير تقن بها قدرة القوى الخارجية على التدخل في بعض الحروب الأهلية، التي تعتبر تهديداً للأمن والسلام الدوليين. ويكمن التحدي الأساس في تنظيم سلوك الجهات الفاعلة، من غير الدول، ومحاسبتهم على انتهاك القانون الدولي. فقد أصدر مجلس الأمن، بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٦م، قرارات تضمنت ١٩٨٨م، مطالبة محددة للفصائل المتحاربة، "داعية إلى زيادة تمسكهم بمعايير السلوك العرفية". ومع التحولات في أشكال الصراعات، وزيادة الحروب الأهلية، وازدياد الجهات الفاعلة من غير الدول، في السنوات الأخيرة، التي أعقبت ٢٠٠٦م، زادت هذه المطالبات،

الدولية "حارساً للسلام والأمن الدوليين، وكمروج لحقوق الإنسان، وحماية للقانون الدولي، وكمهندس للتقدم الاجتماعي والاقتصادي". ومنذ ذلك الحين، برزت المنظمة الحكومية الدولية كمنصة أساسية لتعزيز الحكم العالمي، حيث يمكن للدول "وضع القانون الدولي وتوسيع نطاقه في مجالات؛ مثل، حقوق الإنسان، والتجارة الدولية، وقانون البحار، ومكافحة الإرهاب، وغيرها". وإدراكاً من مؤسسيها لفشل عصابة الأمم، أعيد تصميم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنحه "سلطة غير محدودة تقريباً عندما يتعلق الأمر بمعالجة انتهاكات السلام". وقد أصبح الجهاز الرئيس للمنظمة الدولية، المخول بسلطة سن العقوبات الدولية، والتصريح بالعمل العسكري، من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي، أداة تمكين أساسية في تعزيز الأهداف الأساسية للأمم المتحدة.

لقد تحولت الجغرافيا السياسية بشكل كبير منذ إنشاء الأمم المتحدة، إلا أن هيكل المنظمة الأصلي، وضرورة وجودها كآلية حيوية للدبلوماسية العالمية لم يتغير. كما بدا من الواضح أن التحولات في ديناميات القوة قد أثرت، في النهاية على الطريقة، التي خاضت بها المنظمة ترتيبات وقف الحروب، مع تزايد الاضطرابات المدنية والصراعات الداخلية، خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين. غير أن التهديد الرئيس لهدف الأمم المتحدة المنشود، المتمثل في السلام والأمن العالميين، هو "حرمان المواطنين من الأمن البشري في دولة واحدة، أو أكثر، نتيجة للصراع الأهلي والصراع". بينما يحاول المجتمع الدولي معالجة الزيادة المضطربة في الاضطرابات، يبقى السؤال الملح، الذي يستبطن الإجابة: "من الذي يستجيب عندما تتعرض الحقوق الأساسية للتهديد، ويتعرض المواطنون لمزيد من الحرمان في حياتهم اليومية؟" ويستكمل بهل الأمم المتحدة، وأجهزتها الرئيسية، قدرة على الاستجابة والتخفيف من حدة الصراع الحديث متعدد الأوجه؟ والمؤكد أن هذه المقالة لا تسعى إلى اقتراح إجابة مباشرة لهذا السؤال، وإنما ستنظر إلى أي مدى تعامل الهيكل الحالي للمنظمة الدولية مع مشكلات إفريقيا، وفقاً لمحددات القانون الدولي، الحاضرة على التدخل والوساطة والاستجابة للتحديات القاهرة، التي تواجهها.

إن التحديات المعاصرة، التي يشهدها العالم، في عصر الترابط والحاجة المتزايدة إلى التنظيم الدولي، جعلت الأمم المتحدة تسعى لتأسيس مجلس الأمن الدولي تسهيلاً لتعامل القوى الكبرى مع الصراعات، التي تهدد صون السلام

وعندما رأت إفريقيا أن الحفاظ على محيط ثابت للأمن لم يكن كافياً، بدأت بالتعاون مع الأمم المتحدة في التركيز على الوظائف الإنسانية؛ مثل، مراقبة الانتخابات، وبناء المجتمع المدني، وإصلاحات الشرطة والقضاء، وإعادة الإعمار المدني، وحماية مواقع التراث، والإصلاح المالي، وغيرها من المهام. وقد أصبحت بعثات حفظ السلام متعددة الأبعاد، وغدت مهارات حفظة السلام أكثر تخصصاً. وعلى سبيل المثال، تطورت رعاية الضحايا إلى ما هو أكثر من مجرد توفير إمكانية الوصول إلى الضروريات الأساسية؛ من توفير الغذاء والمأوى والمساعدة الطبية، إلى تقديم المشورة والمساعدة النفسية، لأولئك المصابين بصدمات نفسية عن طريق الاعتصاب وتجنيد الأطفال، وغير ذلك من الفئات المذهلة.

لهذا، طالبت الحكومات الإفريقية مؤخراً من مجلس الأمن الدولي تحديد مسؤولياته بوضوح في الحفاظ على السلام والأمن في القارة الإفريقية. وقال ممثلون عن الاتحاد الإفريقي يتألفون من 15 دولة، إن المجلس له دور رئيسي في إفريقيا. وذكرت وزير خارجية جنوب إفريقيا الأسبق نكوسازانا دلاميني زوما أن إفريقيا تحتاج إلى رسم شكل واضح لتقاسم الأعباء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، قائلة "يجب أن يكون هذا على أساس أن أهداف الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، في صون السلام والأمن الدوليين، هي نفسها". فقد لعب الاتحاد الإفريقي دوراً مفيداً في منطقة دارفور بالسودان، لكن لا يستطيع وحده تحمل جميع المسؤوليات. إذ أن بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، المعروفة باسم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، كانت حينئذ يعوزها نقص الموارد، وكانت ترغب في الانسحاب من المنطقة، ولكنها بدلاً من ذلك أجلت القرار، في انتظار نشر قوة مشتركة، عُرفت فيما بعد بالـ "بناميد"، التي تألفت من أكثر من 26000 فرداً، كأكبر قوة حفظ سلام في العالم.

لقد ظلت وتيرة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تمام واتساع لتشمل مجالات عديدة، خاصة قضايا السلم والأمن. ففي 27 فبراير 2019م، اعتمد مجلس الأمن القرار 2457 بالإجماع، الذي يحدد بوجبه الوسائل الكفيلة بدعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الإفريقي، ويرسم الخطوات المؤدية نحو هدف إنهاء الصراع في إفريقيا، من خلال تعزيز التعاون والشراكة الدوليين. وكذلك الدعم القوي لعمليات السلام، التي يقودها الاتحاد الإفريقي، وسط التثاء على الناجحة منها في مالي، والقرن الإفريقي، ومدغشقر، والسودان، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطى، وغيرها. وكان تصميم الاتحاد الإفريقي على تخليص القارة من الصراع من خلال مبادرة "إسكات الأسلحة في إفريقيا بحلول عام 2020"، مصدر ترحيب المجلس وإعراجه

وبات من الواضح أن الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية تواجه عقبات جمة في التوسط في المخاطر الأمنية الدولية، التي يشكلها الصراع الحديث بمستجداته وتحدياته المعقدة.

إفريقيا والمنظمة:

إن إفريقيا المُستقلَّة قد تطلعت لدور المنظمة الفاعل منذ فجر الحرية، وبدايات التخلص من ريقه الاستعمار الأوروبي، الذي جسم على صدرها دهرًا طويلاً، واستغل خيراتها، وأسس لصراعاتها الحاضرة قبل خروجه. ففي أول حديث له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، قال الزعيم الغاني كوامي نكروما، "إن إحدى الحقائق الأساسية في عصرنا هي التأثير الكبير لإيقاظ إفريقيا على العالم الحديث. إن التيار المتدفق للقمومية الإفريقية يجتاح كل شيء أمامه ويشكل تحدياً للقوى الاستعمارية للقيام برد عادل لسنوات الظلم والجريمة المرتكبة ضد قارتنا". وذكّر نكروما مستمعيه، في ذلك اليوم، أن إفريقيا كانت لسنوات تحت نير الاستعمار والإمبريالية والاستغلال والتدهور؛ من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وظل أبنائها في سلاسل من العبودية والإذلال، واستغل المستغلون خيرات أرضها "دون إنسانية، وبقسوة لا تصدق؛ بدون رحمة، وبدون خجل، وبدون شرف".

كان نكروما شامخاً حين قال "أنا إفريقي، أقف أمام هذه الجمعية الموقرة للأمم المتحدة وأتكلم بصوت السلام والحرية، وأعلن للعالم فجر حقبة جديدة. إنني أنظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الوحيدة، التي تحمل أي أمل لمستقبل البشرية. لذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تطلب من أولئك الذين يدفنون رؤوسهم مثل النعام الشاذة في رمالهم الإمبريالية، أن يسحبوا رؤوسهم إلى الخارج وينظروا إلى الشمس الإفريقية الحارقة، التي تنتقل الآن عبر سماء فداء إفريقيا. يجب على الأمم المتحدة أن تدعو جميع الدول، التي لديها مستعمرات في إفريقيا إلى منح الاستقلال الكامل للأراضي، التي لا تزال تحت سيطرتها. إنه يوم جديد في إفريقيا، وأنا أتكلم الآن، لقد شغلت ثلاث عشرة دولة إفريقية جديدة مقاعدها هذا العام في هذه الجمعية الموقرة كدول مستقلة ذات سيادة؛ يوجد الآن اثنا عشر وعشرون منا في هذه الجمعية وما زال هناك المزيد في المستقبل؟"

والآن، لقد ولت تلك الأيام وذهبت إلى الأبد، وتحقق ما نبه إليه الزعيم الغاني، فجاء أوان ذلك "المستقبل"، وأصبحت كل دول إفريقيا مستقلة وأعضاء في الأمم المتحدة، بل شهدت بجهد نكروما ورفاقه من القادة الكبار قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963م، لتستكمل المأمول من نظام الأمم المتحدة.

وإقليمياً ودولياً مع الحركات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، أكد السودان على الموافقة على العديد من المقترحات المقدمة من الشركاء الإقليميين والدوليين لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركات التمرد في النيل الأزرق وجنوب كردفان، وكذلك الحملة الوطنية لجمع الأسلحة، التي حققت نجاحاً كبيراً في تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين، ووجدت الإشادة والتأييد في المحافل الدولية.

والمعلوم أن بعثة الأمم المتحدة في السودان تتألف من 27 وحدة؛ يشمل عملها التعاون في مجال التنمية، والمساعدات الإنسانية، وعمليات حفظ السلام. كما أن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن أيضاً ممثلة في البلاد. وأدرجت الاستجابة الجماعية للأمم المتحدة لأولويات التنمية الوطنية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي مدعومة من قبل مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. بينما تعرض جهود الأمم المتحدة للمساعدة في توفير الاحتياجات الإنسانية في السودان في خطة الاستجابة الإنسانية. وتشمل الاستجابة الإنسانية احتياجات معسكرات النازحين في دارفور، وكما أشرنا، فإن التقليل التدريجي، ومن ثم الانسحاب المزمع للعملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، بحلول 30 يونيو 2020م، يسير على الطريق الصحيح، لكن الوضع السياسي في السودان قد تغير بشكل جذري، ويحاذر القائمون على الأمر في المنظمين من أن يؤثر هذا التغيير على تنفيذ ولاية البعثة للمضي قدماً، الأمر الذي يرتب أوضاعاً جديدة على قرارات الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن.

وقالت الممثل الخاص المشترك لمجلس الأمن والاتحاد الإفريقي، في جلسة المجلس رقم 8513، بتاريخ 17 أبريل 2019م، وبعد أن استولى المجلس الانتقالي العسكري على السلطة في 11 أبريل، إنهم يجرون اتصالات ويطبقون علاقات عمل مع السلطات الجديدة. مضيئاً أنه يمكن للمجتمع الدولي أيضاً بدء حوار مع الحكام الجدد للمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لرحيل يوناميد وللمشاركة الدولية في دارفور... "الوضع الحالي، بقدر ما قد لا يكون مرغوباً فيه، يوفر فرصة للسودانيين لاغتنامها لحل جميع صراعاتهم، بما في ذلك الصراع في دارفور." وقال إن "على المجلس أن يحث شعب السودان على اتباع نهج كلي وشامل يمثل جميع السودانيين." هذا مع التويه إلى أن التأثير المباشر للأحداث السياسية الأخيرة في الخرطوم على العمليات

عن استعداده للمساهمة في هذا الهدف. وأقرّ المجلس أيضاً بأن مهمة بناء إفريقيا خالية من الصراع تقع أساساً على الاتحاد الإفريقي ودوله الأعضاء البالغ عددها 55 وشعوبها ومؤسساتها. كما أعرب عن دعمه للمبادرات، التي تسعى إلى إيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، مع الاعتراف في الوقت نفسه بضرورة التعاون والشراكة الدولية، للمساعدة في تسريع التقدم نحو تحقيق هذا الهدف القاري.

إن على مجلس الأمن أن يفعل أكثر من مجرد إصدار قرار، لأن هناك الكثير من القنابل الموقوتة، التي تجمع بين مزيج خطير من الفقر الحضري الطاحن والتدفق المستمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ولتغيير المسار الحالي، يجب على الدول الأعضاء وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة، والتي يتم إنتاجها كلها تقريباً خارج إفريقيا، ويجب على المجلس توفير المزيد من الموارد لمنع الصراع وبناء السلام والمساعدة في جعل الصناعات الإفريقية منتجة، لأنه ما لم تتخذ هذه الإجراءات بشكل جماعي، فلن تسكت الأسلحة. فعلى الرغم من الخطوات الكبيرة نحو تعميق الديمقراطية، لا تزال إفريقيا تواجه العديد من تحديات الحكم، بما في ذلك تهميش مجموعات معينة، وانتشار نهج "الفائز يأخذ الجميع"، والفساد، وسوء إدارة الموارد الطبيعية. ومن هنا، جاءت الدعوة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية، والتشديد على أهمية المؤسسات القوية والمجتمعات المرنة كمفتاح لإسكات الأسلحة.

حالة السودان:

وكعالة شهدت أطول الحروب الإفريقية (1955 - 2005)، وقادت لانفصال جنوبه عن شماله، ظل السودان يُعرب دائماً عن دعمه الكامل لجميع الجهود، التي تبذلها الدول الإفريقية لتقديم حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، دون أن يغمط الأمم المتحدة حقها في رعاية هذه الجهود وتمويلها، بما فيها حق تقرير المصير للجنوب. وقد بذلت الدبلوماسية السودانية، لاحقاً، جهوداً سياسية كبيرة، في إطار مبادرة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية الـ (إيغاد)، من أجل السلام في جنوب السودان، والتي بلغت ذروتها بالتوقيع في عام 2018م، على إعلان الخرطوم. كما أبرز استمرار تمديد وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد تهيئة البيئة لكل المفاوضات، التي نُظمت محلياً

لا يزال مجلس الأمن مثيراً للجدل لافتقاره للتمثيل العالمي مع القدرة على استخدام "الفيتو" ضد القرارات الحيوية المعروضة

رغم الاهتمام بـ "المنظمات" يظل أداؤها محل نظر يلاحقه الاختلاف والاتفاق إذ تختلف قوائم مطلوبات الساسة عما يريده الأفراد

للتدخلات الإنسانية والتنمية والإنعاش والتركيز عليها، ولكن، ليس لديها سلسلة قوية من القيادة تستطيع من خلالها تكوين إحساس بالمساءلة والمسؤولية اللازمة للتنفيذ الناجح لجدول أعمالها بالمستوى المطلوب. ووفقاً لدونالد بيترسون، سفير واشنطن الأسبق في السودان، كان كبير مسؤولي الأمم المتحدة في الخرطوم يحمل لقب منسق الأمم المتحدة. بقدر ما يمكن ملاحظته، لم يكن المنسق مفوضاً بتوجيه أي من رؤساء الوكالات بشأن ما يجب القيام به. كانت القوة الوحيدة، التي تحت تصرفه هي قوة الإقناع، التي لن تكون ناجحة دائماً، وذلك لبيان ما هو واضح.

ولما كان التفاوض هو بذرة الأمل، وقيل لنا "تفاءلوا بالخير تجدوه"، نختتم هذا الموضوع بتساؤل حول: كيف يمكن أن تدعم المنظمة الدولية السودان بشكل أفضل؟ فقد تغير نظامه السياسي، ويُفترض أن تكون ذهبت مع العهد السابق الكثير من القرارات، التي حاصرت البلاد وأقعدتها، وقيدت التعامل الطبيعي بين المنظمة والسودان، وبقي عليها أن تغير نظرتها إليه، وترى فيه، ليس فقط كدولة تعتمد على المساعدات والدعم الدوليين، بل كبلد ذا إمكانيات هائلة. إذ يتمثل الغرض العام، المنصوص عليه في الاتفاقيات المبرمة مع أجهزة الأمم المتحدة، في تعزيز بيئة سليمة وسلمية تمكن من الوفاء بحقوق الشعب السوداني في البقاء والحماية، والقدرة على ممارسة خيارات مستتيرة، والتمتع بالكرامة والتنمية على قدم المساواة. وقد أعلن المجلس العسكري الانتقالي عن احترام جميع هذه الاتفاقيات، بما في ذلك تلك المبرمة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والتأكيد على الحاجة إلى وجود علاقة تعاونية بين سلطات صنع القرار الوطنية والمجتمع الدولي، إلى جانب اتخاذ عدة خطوات لتحقيق الاستقرار في البلاد، تبدأ بالشراكة مع حكومة مدنية انتقالية؛ لن تستمر أكثر من الفترة المتفق عليها مع القوى المؤسسة لها، وتنتهي بتسليم مقاليد الأمر لسلطة منتخبة. وهذا، في حده الأدنى، مدعاة للتفاؤل، الذي نأمل أن يُصيب بعدواه الإيجابية علاقات السودان الداخلية والخارجية، وينعكس خيراً على مستقبل شعبه.

الإنسانية، في أنحاء البلاد المختلفة، قد ظل محدوداً حتى الآن، واستمرت العمليات المنتظمة، بما في ذلك حملات التطعيم والرعاية الصحية.

إن هذا إن دل على شيء إنما يدل أن الأمم المتحدة ماضية في تعاونها مع الوضع السياسي المستجد في السودان، ولم يتخذ مجلس الأمن الدولي موقفاً يشي بتغيير، أو تهديد بعقاب، كما فعل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، الذي تعجل تعليق عضوية السودان، رغم كثافة برامج الاتحاد في البلاد، وتوسطه في العملية السياسية الجارية الآن، حتى يتمكن جميع أصحاب المصلحة من إكمال انتقال سلس للحكم المدني. فالسودان بدأ مرحلة استقلاله الوطني، في الفاتح من يناير 1956م، بحكم مدني تعددي ديمقراطي استوعب مطالب المزاج السياسي في البلاد. ورغم قلة كسب الفترات الديمقراطية المادي، التي قادت إلى الانقلابات العسكرية، وأزمانها المتطاولة، إلا أن الرغبة في النظام المدني التعددي المنتخب ظلت حية ومتقدة، عبرت عنها ثلاث ثورات شعبية، في أكتوبر 1964م، وأبريل 1985م، وأبريل 2019م، اقتلعت حكم العسكر، وأعدت سلطة الحكم للتنافس المدني، الذي يُعوّوّل عليه معالجة الأزمات الحاضرة بالانفتاح الداخلي والخارجي، والابتعاد عن سياسة الانفلاق، أو المحاور.

عدوى التفاؤل:

تُكثر الأمم المتحدة من التعبير عن "القلق" في شأن تتحرف فيه الأوضاع عن جادة المؤلف، كما أنها تشبث بخيط رفيع من "التفاؤل" مع كل جهد تبذله في محاولة تصحيح ما يعتبر أطراف هذه الأوضاع، بل ارتضت في الحالة اليمنية أن تربط هذا التفاؤل بصفة العدوى، على ما في العبارة من شبهة تنافر. ولأن السودان أبتلي بغير قليل من الصراعات المنتجة للأزمات، لعدة عقود مضت، فقد كانت المنظمة الدولية شريكاً رئيساً له، وتناولت شأنه بالقلق حيناً، وبشيء من التفاؤل أحياناً. ورغم أنها كثيراً ما ركزت جهودها على "أعراض المرض" بالعمل على إنقاذ الأرواح، والحد من المعاناة الإنسانية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم وتعزيز القدرات الوطنية، وخلق المرونة، وكذلك دعم وتعزيز آليات بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية في مناطق النزاعات. وظلت تستخدم نهجاً قائماً على الحيز الجغرافي لتحديد المجالات ذات الأولوية

على المبعوث الدولي التعاطي مع الأسباب وليس معالجة الظواهر الأدوار الأممية في سوريا: استعصاء وهوامش ضيقة.. وثلاثة عناصر وراء التعثر

تنوعت أدوار الأمم المتحدة في الملف السوري؛ ولعل الدور السياسي أكثرها بروزاً وأكثرها تواضعاً في النتائج في ذات الوقت؛ إذ ساهم تدويل الملف السوري بعد عدم تمكن بعثتي المراقبين العرب في دفع الأمم المتحدة لرعاية مقاربة سياسية توافقية، في ضوء توازنات الخارطة الدولية الفاعلة في سوريا وتبني أطروحة الحل السياسي ورفض الحلول العسكرية ما اتضح بداية في بيان أو وثيقة جنيف، التي أعلنت في يونيو/حزيران من العام ٢٠١٢م، كما برز من ضمن أدوار الأمم المتحدة: الدور الأمني والعسكري والذي يعود لعام ١٩٧٤م، وذلك من خلال قوات "الاندوف"، المتمركزة على خط فض الاشتباك في الجولان السوري المحتل؛ بالإضافة إلى دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للمساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣م، ذو الرقم (٢١١٨) الذي طالب بالتخلص من الأسلحة الكيميائية السورية. واستند هذا القرار إلى الاتفاق الأمريكي الروسي الذي تم في جنيف، قبل نحو أسبوعين من ذلك التاريخ (انظر المرفق للاطلاع على أهم قرارات مجلس الأمن حيال الملف السوري). وأعقبه قرار من المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قضى بوضع إجراءات خاصة لتدمير البرنامج الكيميائي السوري، وفق جدول زمني متفق عليه.

معن طلاع

وحركات سياسية ساهمت في تغيير مستمر للسياقات السياسية التي طرأت على الملف السوري، فمن جهة أولى تعمقت قناعة موسكو لاستخدام هذا الحق بحكم بحثها المستمر على عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها المشاركة بحل أو توجيه الأزمة السورية خارج نطاق السياسات الروسية، وهي تبقى بذلك الحل على ما ينتجه واقع الصراع العسكري والذي تسيره وفق إرادتها، ومن جهة ثانية فقد استغلت روسيا الموقف المتردد للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما موقف إدارة الرئيس (باراك أوباما) تجاه الأزمة السورية وبشكل خاص موقفها من بقاء رئيس النظام على رأس السلطة وكذلك دعمها للمعارضة السورية بشكل يؤثر في قلب المعادلة العسكرية والسياسية والمساهمة الجادة في تحقيق المزيد من المكاسب لروسيا وحلفائها سواء على صعيد الموقف العسكري أم السياسي، ومن جهة ثالثة فإن عدم توافق الدول الأعضاء جمد فاعلية مجلس الأمن وجعله جزءاً من المشكلة وليس جزءاً أساسياً في الحل، لاسيما أن مصالح الأطراف غير قابلة للتطابق أو على الأقل في التقارب.

وقبل التطور الخاص بالسلح الكيميائي، وسعي مجلس الأمن في العام ٢٠١٢م، لتثبيت وقف لإطلاق النار، وأذن لفريق قوامه ثلاثين مراقباً عسكرياً غير مسلح بالاتصال مع الأطراف السورية المختلفة، والبدء في الإبلاغ عن تنفيذ وقف كامل للعنف. لكن ذلك لم يأت بنتيجة؛ وفي أبريل/نيسان ٢٠١٢م، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم (٢٠٤٣)، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لفترة أولية مدتها تسعون يوماً، وبدأت البعثة مهامها، لكنها قررت تعليق أنشطتها في ١٥ يونيو/حزيران من العام ذاته، قبل أن توقف عملها نهائياً بحلول أغسطس/آب. كما أنها سلسلة من القرارات والبيانات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ناهيك عن تبني المبعوث الدولي ستيفان ديمستورا لسلة الحوكمة الأمنية ومكافحة الإرهاب ضمن سلله الأربعة.

في تنفيذ أسباب محدودية الدور السياسي والأمني الأممي في سوريا، فإنه يمكن حصرها في عدة مستويات سياسية تبلورت وتضافرت في إنتاج "حق النقض" كوسيلة دالة لحجم الاختلاف في خارطة المصالح الدولية والإقليمية وما رافقتها من دفعات

قبل استلامه بأسابيع؛ وتحديداً في ٤ فبراير استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض "الفيتو" للمرة الثانية ضد قرار عربي يدين العنف ويدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة السورية. تم تعيين كوفي عنان كموفد خاص للأمم المتحدة والجامعة العربية بتاريخ ٢٣/ شباط-فبراير/٢٠١٢م. وتركزت فترة ولاية كوفي عنان على ما يعرف بخطة النقاط الست والتي تتضمن: "الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطراف السورية؛ والالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح وأن يوقف النظام تحركات القوات نحو التجمعات السكنية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة داخلها وبدء سحب التركزات العسكرية داخل وحول التجمعات السكنية وضمان تقديم المساعدات الإنسانية وتكثيف وتيرة وحجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً و ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول واحترام حرية التجمع وحق التظاهر سلمياً كما يكفل القانون"

إلا أنه ولأسباب عزاها بـ "العسكرة المتزايدة على الأرض والافتقار الواضح للوحدة داخل مجلس الأمن غيراً بشكل جذري هذه الظروف بشكل فعال"، حيث استخدمت موسكو وبكين حق النقض لتعطيل ثلاثة قرارات بشأن المسألة السورية، استقال كوفي عنان في ٢٠ آب/ أغسطس، بعد إفشال إعلان المبادئ الذي وضعه في وثيقة جنيف الأولى.

أعلنت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ١٧/٨/٢٠١٢م، رسمياً تعيين الديبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة والجامعة العربية لسوريا. وتمكن، بعد جهد كثيف، من تنظيم أول مفاوضات بين ممثلي النظام وممثلي المعارضة، تحت رعاية أميركية روسية. لكن المفاوضات تعثرت بسبب رفض البحث في مصير بشار الأسد، ونتيجة الانقسام الدولي الحاد، فضل الإبراهيمي الاستقالة وقدم استقالته في ١٤/٥/٢٠١٤م، خاصة بعد إقدام "الأسد" على انتخابات رئاسية؛

في ١٠/٧/٢٠١٤م، أعلن الأمين ومنذ تكليفه كمبعوث أممي في سوريا انطلق بعمله وفق استراتيجية ثنائية: الأولى: استخدام القوة الناعمة المبررة بحجة انسداد أفق الحلول، للدفع باتجاه اقتناع الأطراف بضرورة تسيير المهام الإنسانية، وذلك لكي تحسب مخرجاً وتقدماً في سجله الوظيفي؛ والثانية الاستفادة

ساهمت العديد من القضايا في عدم إنتاج أي بيئة آمنة في سوريا؛ إلا أن أهم أسباب ذلك يتمثل في تموضع فكرة الحل الصفري في مخيال النظام منذ اللحظة الأولى؛ إذ ينطلق اتخاذ القرار السياسي لدى النظام بشأن المبادرات السياسية من محددات داخلية وخارجية ودبلوماسية تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والعسكرية ومدى التقدم الميداني أو تراجعها أو عدمه، بالإضافة إلى اعتبارات تخص الفئة الموالية للنظام، فنظام الأسد يتوجب عليه دائماً في حال موافقته أو عدمه - التركيز على فكرة الحرب الكونية والمؤامرة التي تستهدف عناصر الدولة السورية، مستغلاً الشعور القومي لدى مواليه والعداء لإسرائيل ودول "الإمبريالية الجديدة" على حد وصفه، ويركز على أنه يواجه التطرف وخطره على الأقليات. ورغم ذلك سيبقى ملتزماً بإتاحة الفرص للحلول، كما ينطلق من مكونات اعتقادية تتمثل في تعامل النخبة السياسية في القصر الجمهوري مع الحراك الثوري، والتي تزداد تطرفاً وعنفاً مع استمرار الضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية. كما اعتمد النظام على دوائره الدبلوماسية في إلغاء مفاعيل وفعالية الضغوط وبما يؤمن له كسب المزيد من الوقت ليتسنى له تغيير معادلات الصراع لصالحه معتمداً على عدة عوامل وخبرة النظام السياسية التفاوضية. بالإضافة إلى اعتماده على فعالية حلفائه في المحافل الدولية.

لذلك انحسر دور الأمم المتحدة في المساعدات الإنسانية والتي بدورها أضحت ملف ابتزاز من قبل النظام وحلفائه في وقت فشل المجتمع الدولي من جعله ملفاً فوق تفاوضي، كما اقتصر هذا الدور على بعض المهام الإحصائية التي تقوم به المنظمات الخاصة بالأمم المتحدة، كمنظمة اليونيسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، وعليه فإن تقييم الفاعلية مرتبط بطبيعة ووظيفة المؤسسة الأممية، فإن تناولنا بالنقد مؤسستي الجمعية العامة ومجلس الأمن فإنه أسير الانقسام الدولي واختلاف المصالح المرتبطة بالجيوستراتيجية السورية وهو ما عزز من تسيّد عوامل العطالة وعدم النجاح في أي تقدم سياسي ذو أثر مباشر على النزاع وضرورات حله، وإذا ما قيمنا أدوار وكالات الأمم المتحدة مثل (مكتب تسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، والمنظمات الخاصة باللاجئين والإغاثة) فإننا نلاحظ أدواراً متفاوتة الأهمية والأثر وفق معايير النجاح في تحسين وتغليب الخيارات الإنسانية والإغاثية وسياسات الاستجابة الطارئة.

انحسر دور الأمم المتحدة في المساعدات الإنسانية التي تحولت لملف ابتزاز للنظام وفشل المجتمع الدولي في جعله ملفاً تفاوضياً

أسباب فشل جهود المبعوثين الدوليين في العملية السياسية يرجع لسياق سياسي وعسكري معقد انحرف بالحلول السياسية

سوتشي مطلع عام ٢٠١٨م، (الذي أرادته الإدارة الروسية مساراً وحيداً لتعريف الحل السياسي في سوريا) وما رافقه من طرح دولي (فرنسا وبريطانيا وأمريكا والسعودية والأردن) لمخرج "اللاورقة" الذي كان بمثابة محاولة لزيادة العطالة في الحركة الروسية بشكل عام وللتأكيد على مسار جنيف كمسار وحيد لحل الأزمة السورية؛ عملت موسكو على المضي في إعادة تشكيل المشهد السوري وترتيب مسرحه العسكري بما يتفق كلياً مع محددات الحل الصفري وفرض واقع عسكري مثبت باتفاقيات مصالحة متباينة، ليصعب على المجموعة الدولية والمنظومة الأممية؛ تجاهل هذا المشهد الجديد؛ فكان البدء من الغوطة الشرقية وإبعادها عن دوائر التأثير في المحيط الجيوسياسي للعاصمة ومن بعدها القلمون الذي يشرف على عقد مفاوضات بالغة الأهمية في المعنى العسكرياتي، لينتقل إلى جنوب دمشق ومن بعدها ريفي حمص وحماه لتخرج كافة جيوب المقاومة من مناطق سورية المفيدة، ليثبت هذا المضي على مجموعة من الثوابت الجديدة في المشهد السوري والتي عززت من عوامل الفشل الأممي.

أربع سنوات من عمل المبعوث الدولي ستيفان ديمستورا؛ جعلت دور الأمم المتحدة في دفع العملية السياسية في حالة تقييد كامل، ووجدنا خطط التحرك مكبلة بتوازنات غاية في الدقة وحسابات ومصالح معقدة وغير مستقرة، الأمر الذي دفع في إرهاق العملية السياسية بمستندات قانونية نازمة للعمل التفاوضي تفتقد للتفسير المشترك مما يجعل كافة هوامشها لا تعدو عن كونها منظمة معطلة للأثر السياسي ومنفذ لاتفاق يصعب بلورته وفق الترتيبات المتراكمة عسكرياً وسياسياً واجتماعياً في سوريا.

بالعموم يفرض اليوم على بيدرسون المبعوث الدولي الجديد والذي تم تعيينه في ٢٠١٨/١٠/٣١م؛ قواعد تحرك لا تلاحظ هدف "الانتقال السياسي" المثبت في القرارات الدولية ذات الصلة؛ قواعد تحرك أضحت عوائق حقيقة أمام بناء خطة سلام مستدامة؛ تلك القواعد التي أفرزت في ارتكاسات بنوية في العملية السياسية واتجاهات سيرها؛ أهمها تمييز المعارضة التي باتت منصات متناحرة ومتباعدة؛ واختصار هذه العملية بلجنة دستورية غائمة الأهداف والمحددات بعدما ساهم ديمستورا بشكل مباشر أو غير مباشر في "أستنة جنيف"، أي جعل سير مسار جنيف وفق بوصلة الأستانة التي كانت بالدرجة

من سلبيات أدوار من سبقه من المبعوثين، والانطلاق بأفكار جديدة تتسجم مع السلوك الدولي القائم، وتلتصق نوعاً ما مع الطرف الأقوى "روسيا"؛ وتحرك ديمستورا وفق ثلاث قواعد جديدة تختلف عن سابقه وهي (١) التركيز على أولوية محاربة الإرهاب؛ (٢) الدفع نحو تكريس الهدن كإطار يؤمن وقف الاقتتال؛ (٣) ضمان موافقة الفاعلين الدوليين المؤيدين لنظام الأسد؛ وقد تبنى هذه القواعد نتيجة لأربعة منعطفات كان من شأنها تحول النظرة نحو القضية السورية من ثورة مجتمع مضطهد ضد نظام مستبد إلى صراع إقليمي ثم إلى حرب لمواجهة "الإرهاب"، وهذه المنعطفات هي: اتفاق نزع الترسانة الكيماوية و تعثر العملية التفاوضية وحرب الإرهاب كما دعا ديمستورا إلى تشكيل أربع مجموعات عمل من النظام والمعارضة، تبدأ بتجزئة المسألة السورية لمناقشة عناصرها بصورة منفصلة، إلا أنها كانت بمثابة الدخول في تفصيلات وابتعاد عن الغاية الرئيسية، فلم تثمر تلك الخطط بشيء ملموس خاصة بعد بروز مسار الأستانة والذي ساهم في تشتت الجهود التفاوضية وتبعثرها ما بين عدة قضايا، وكل هذا دفعه ليقدم استقالته، تعبيراً عن فشل مهمته، إذ لم ينجح في "تركيب التسويات" عبر التأقلم مع الموقف الروسي، ولو على حساب المرجعيات الدولية.

عموماً، لا يمكن ركن أسباب التعثر والفشل في العملية السياسية لجهودات المبعوثين الدوليين فقط ولتكتيكاتهم المتباينة والتي انسجمت بجد بعيد مع معطيات الميدان وفواعله المؤثرين؛ إنما تعود لسياق سياسي وعسكري معقد ساهم في حرق العملية السياسية كما عرفها بيان جنيف إلى تغييرات دستورية لا تزال غير واضحة المنهج والأدوات والتأثير؛ ومن جملة العناصر المساهمة لهذا السياق:

- ١- التفسيرات المختلفة للتعريف التنفيذي للانتقال السياسي.
- ٢- الاستعصاء السياسي وتصارع الأولويات (مكافحة الإرهاب، الانتقال السياسي).
- ٣- تسيد المقاربة العسكرية الذي أفرز مناطق تأثير وفق المعادلة (نظام - معارضة - عناصر جديدة).
- ٤- التسوية الروسية لقضية الكيماوي ومدلولاتها.
- ٥- سلسلة من المفاوضات كرسست تعنت نظام، وتغيير مستمر في بنية وفد التفاوض.

لقد ساهم التدخل الروسي (باعتباره لحظة فارقة في المشهد العام) عاملاً مؤثراً على طبيعة المنهجية الأممية؛ فمنذ مؤتمر



(٢) وبنيّة وفد المعارضة السائلة والمتباينة في سقف توقعاتها، وهذا من شأنه يزيد العطالة في حركية هذا المسار؛ (٣) الانطلاق من منطلقات عامة كنقاط توافقية (تشابه النقاط الحية الاثني عشر التي طرحها ديمستورا)، بينما دستور ٢٠١٢م، تكمن إشكالياته بالدرجة الأولى بالتفاصيل السياسية والتقنية وضرورة تضيق هوامش المشرع الذي يعيد تعريف الحق الدستوري؛ (٤) غياب آليات إلزام النظام بتنفيذ مخرج اللجنة الدستورية؛ وعليه لا يتوقع أن يكون المخرج العام من هذا المسار خارج الإطار والمحددات العامة للمبادئ الدستورية غير الملزمة؛

لذا فالهدف الأبرز والمطلوب من بيدرسون اليوم هو إنقاذ العملية السياسية، فما يجري العمل عليه حالياً غير قادر على تقديم إصلاح حقيقي وبالتالي عليه أن يوضح بشكل لا لبس فيه بأن هذا لمعطيات لن تنتج عملية سياسية وأن إدارة الأمم المتحدة لهذا الملف هي إدارة وتنسيق لعملية "زائفة تماماً" يستغلها اللاعبون كغطاء سياسي حتى يمرروا طموحاتهم المتعكسة مع أهداف البعثة الأممية مشترطاً وضع مدونة أهداف مشتركة بين الفاعلين الدوليين تؤكد على الالتزام الجدي بالمضي قدماً .

الأولى أمنية وأضحت لاحقاً تناقش قضايا سياسية هي من جوهر مهام مسار جنيف لدرجة أضحت دور الأمم المتحدة في العملية السياسية مهدداً بالتقويض التام.

وينبغي على المبعوث الدولي الجديد العمل وفق استراتيجية التعاطي مع الأسباب وليس معالجة الظواهر؛ وعليه تبني سياسة تقاوم الانحراف الشديد التي شهدته العملية السياسية ولا سيما في التغيير في هدفها من الانتقال السياسي إلى تعديل دستوري "يملك الأسد حق رفضه أو قبوله دستورياً" وانتخابات، والعودة إلى مسار التفاوض في جنيف ووفقاً للقرارات الدولية الناظمة له إذ لا يزال المسار التفاوضي الراهن لا يزال يشهد تجاذباً ما بين مساراي الأستانة ومسار جنيف؛ وعلى الرغم من وضوح دور الأمم المتحدة "جنيف" في هذا الصدد إلا أن ثلاثة عناصر تجعل تلك العملية عملية طويلة وستشهد الكثير من التفاصيل المضللة، وهما عدم التوافق (لا سيما الدول الضامنة) على فريق المعارضة وآليات تشكيله؛ عدم التوافق على آليات عمل اللجنة الدستوري؛ عدم التوافق على المحددات السياسية الناظمة لعمل اللجنة.

وعليه أن يدرك أنه أيًا كان المخرج فإن المتوقع في هذا الصدد تنامي أربعة معطيات مؤثرة على هدف اللجنة (الوصول لدستور جديد أو معدل)، وهي: (١) تعنت النظام؛ ومن مؤشرات التمكين العسكري وعدم اقتناعه بتقديم التنازلات، وطبيعة الأسماء المرشحة (شخصيات لا وزن سياسي أو اجتماعي لها)؛

يستقيم حال ليبيا بالمفاوضات والانتخابات وكتابة الدستور وبتأثير دول الجوار

الأزمة الليبية بين منطق الداخل والتدخل الأجنبي وغياب الدور الأممي

تحتل الأزمة الليبية مكانة قصوى خصوصاً بعد سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١م، خاصة في المنطقة العربية عامة، ومنطقتي شمال إفريقيا وجنوب أوروبا خاصة، بعدما باتت ليبيا بيد الميليشيات والجماعات المتطرفة، الأمر الذي بات يخيف دول الجوار على نقل هذه العدوى لها في إطار مخطط دولة الخلافة "داعش" التي لطالما باتت تستقطب الشأن الدولي نظراً لمكانة ليبيا الاستراتيجية، وذلك ليس لأهمية النفط الليبي المتميز فحسب، بل لجعلها نقطة عبور باتجاه جنوب أوروبا عبر الهجرة غير الشرعية المهددة للأمن واستقرار دول شمال حوض البحر المتوسط. وعلى ضوء هذه المعطيات باتت تعاني ليبيا منذ هذا التاريخ انقسام حاد بين مؤسسات الدولة خاصة بين الشرق الذي يديره مجلس النواب بقيادة خليفة حفتر - بينما يدير غرب البلاد المجلس الرئاسي الممثل في حكومة الوفاق تحت رئاسة فائز السراج والمعترف بحكومته دولياً والتي تحظى بثقة البرلمان.

د. ميلود عامر حاج

حفتر ورئيس حكومة الوفاق فائز السراج التي تشكلت نهاية ٢٠١٥م. وفي هذا يؤكد المتحدث باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري مؤخراً بأن بات سيطر على ٩٥ في المائة من أراضي البلاد. وإذا كان الوضع في ليبيا يزداد من يوم لآخر تدهوراً بين القوى السياسية والعسكرية في البلاد على مناطق نفوذ حول العاصمة طرابلس فإن ذلك لم يمنع البتة من تجاوز الخلافات الداخلية التي أرمت بظلالها على مستقبل البلاد. جاء هذا عقب قصف القيادة العامة للجيش الوطني بقيادة المشير حفتر غارة جوية، تضيف وكالة الأنباء الليبية على أنها ثمة ضربة وجهت إلى مخازن الذخيرة كما تم قصف الميليشيات بالهاون مقر الهجرة غير الشرعية وخلفت حوالي ٤٠ قتيلًا وإصابة ٨٠ ضربة جوية.

الدور الجوار للبيبي

في ظل غياب الحكم المركزي بخصوص عمل الدولة السياسي إذ باتت الأوضاع الأمنية تتبى بالنذر ما دام لم يتوصل الفرقاء الإخوة إلى مائدة المفاوضات لإخراج ليبيا مما هي عليه إلى ما ينبغي أن تكون عليه. هذا الوضع المتأزم بات من الصعب المراهنة عليه في ظل غياب المقاربات الميدانية

وعليه فإن الأزمة الليبية من هذا المنظور تطرح قضايا عدة كونها باتت مهددة من الداخل بالرغم من مداخل الذهب الأسود؛ إلا أن ذلك لم يشفع لها من تجاوز منطق القبيلة من جهة، وتقوية مؤسسات الدولة بعد زوال نظام القذافي (١٩٦٩-٢٠١١م) عقب تدخل حلف الناتو من جهة ثانية. وفي ذات السياق نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن لليبي أن تحقق أمنها واستقرارها في كنف الفوضى الداخلية؟ وهل بإمكان القوى الإقليمية والدولية على رأسها هيئة الأمم المتحدة أن تسهم فيما لم يفلح فيه الداخل على تحقيقه في إعادة السلم والأمن بها؟

الوضع الليبي

تدخل ليبيا يوميات قاسية، وذلك نظراً لغياب سلطة الدولة التي لم تؤسس على قواعد قانونية ومؤسسية ودستورية قابلة بإنهاء الخصومات الفردية والعشائرية التي ما زالت تحصد من الأرواح في ظل تآكل النسيج الاجتماعي غير القادر على تجاوز الخلافات القبلية والمناطقية للنهوض بالبلاد صوب التقدم والتنمية والرفاهية. كما باتت الأوضاع الأمنية في ليبيا صعبة جداً نظراً لغياب الرؤية السياسية بين الرفقاء بين المشير

لن يسمح لها بتطوير المنطقة وأن الفوضى المنتشرة بها ستعجز عنها أعمال الإرهاب والتخريب والقرصنة وغيرها. لكن هذا الوضع للأمني سوف يعطل لدى دول الجوار بما فيه أوروبا أعمال باتت تخيف الرأي العام منها الهجرة غير الشرعية في حال بقاء ليبيا غير آمنة لنزوح العابرين من الشباب الإفريقي باتجاه أوروبا.

حدود التدخل الخارجي (الأوروبي)

ييدي الجناح العسكري الذي يترأسه المشير حفتر السيطرة عليه باسم محاربة الإرهاب على العاصمة طرابلس لكي يتم تحريرها من قبل جنوده فيما لم توافق الحكومة المدنية بقيادة السراج حالة النفور القصوى في البلاد. بينما تعلن قوات حفتر تمسكها بمبدأ مكافحة الإرهاب عقب ارتكاب جريمة قتل جماعي في تاجوراء بالعاصمة الليبية طرابلس في ٣ يونيو / حزيران ٢٠١٩م، بعد سقوط ضحايا بمركز إيواء المهاجرين إذ يقدرون بألف قتيل بينما يدين بشدة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق هذا العمل على أنه متعمد ودقيق، تضيف بعض المصادر العربية.

هذا ما حاولت حكومة الوفاق تدويله بتدخل البعثة الأممية لدى ليبيا بإدانة هذا العمل الهجمي الذي استهدف الأبرياء العزل بإشارة منها إلى فتح تحقيق معمق لتقصي الحقائق على الفور بإيفاد لجنة مراقبة دولية تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة بهدف الحد من هذه الأعمال الدنيئة.

ليبيا ومجلس الأمن

يطالب مجلس الأمن الدولي وبتقويض من دوله الأعضاء بقرار مفاده تفتيش السفن خاصة المشبوهة منها والتي باتت تنتهك حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. يتمشى ذلك بإعطاء لكل من المنظمات الوطنية أو الإقليمية الإذن بتفتيش كامل السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها سواءً المارة بأعالي الجبال أو قبالة السواحل الليبية خاصة تلك المشبوهة منها في انتهاك للعقوبات الدولية المفروضة على ليبيا. هذا ما بات متوقفاً على تنفيذه في غضون ١١ شهراً بعد طلب القرار من الأمين العام إلى مجلس الأمن.

والحلول العقلانية للتخلص من إرث القذافي الذي ربما أفقد ليبيا الخروج من وضعها الخاص هذا والمرتبط بحالتها الاستثنائية من ناحية، وعلاقة ذلك من خلال إفرازاتها الخيما على الأرض مع دول الجوار في كل من شمال إفريقيا وغرب أوروبا من ناحية أخرى.

وما دامت الرؤى لم توحد من نظرتها انطلاقاً من العمق الليبي فإن الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها تبقى من المواضيع الطاغية على الخطاب الرسمي لاجتثاث جذوره وفق سياسات وبرامج تنموية تنهي الخلاف بين الليبيين (بين الجيش النظامي التابع للمشير حفتر وميليشيات قوات حكومة الوفاق) دون أن تكون مرتعاً للإرهاب الداخلي والتهديد الخارجي المباشر. ولئن كانت المعركة وما تزال لم تنه حصيلتها النهائية على أرض الواقع فإن هناك نوايا سيئة لكلا الطرفين في احتلال العاصمة طرابلس للانفراد بالسلطة السياسية. فالعديد من الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق منها لواء الصمود، وكتيبة الحلبوس وميليشيا ١٦٦، وكتيبة شريخان وغيرها ما زالت تنوي دخول الصراع مع الجيش في طرابلس.

هذا الوضع الأمني سوف يطيل من عمر الصراع الداخلي دونما إحداه توافق بين قواه المتصارعة مع انتشار السلاح الذي يفوق حوالي ٣٥ مليون قطعة موزعة بين الأفراد والمليشيات والجماعات المتطرفة منذ سقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١م، بينما قوات حفتر المتمثلة في القوة العسكرية فإنها لا تنوي التراجع عن موقفها في ظل اشتداد الرغبات وتصلب المواقف مما سيعكر الأجواء على الليبيين أنفسهم بدخول جهات ودوائر أجنبية معادية لليبيا كسلاح الصواريخ التي عثر عليه في غريان مؤخراً والتابع لفرنسا مثلاً، الأمر الذي نفته الخارجية الفرنسية ووزيرة الجيوش الفرنسية، وذلك لتقوية جناح المشير حفتر لحسم الموقف لصالحه. إلا أن ما قاده فرنسا لحد الآن في إطار المفاوضات في فترة ما بين الليبيين أنفسهم في باريس منافسة إيطاليا ودول الجوار الليبي فإن ذلك سيمد من عمر الأزمة الليبية.

ولعل دول الجوار ليبيا كالجزار وتونس فإنهما يجب أن يبدآن طرق التفاوض بدل الحرب أو مناصرة طرف دون الآخر لأن الأمر جد معقد ويحتاج إلى تفاهم وتكاتف الإخوة الأعداء لاحتواء الأزمة من الداخل بحكم أن في ظل غياب الحلول السلمية سوف

تجاوز الاقتتال والكرهية يتطلب سياسات وبرامج تنموية تنهي
الخلاف بين الجيش النظامي بقيادة حفتر وميليشيات حكومة الوفاق

غياب الأمن يطيل عمر الصراع الداخلي دون إحداث توافق بين القوى المتصارعة مع انتشار ٣٥ مليون قطعة سلاح لدى الميليشيات

يعد بمثابة انقلاب لتقويض العملية السياسية ورفض عملي الانتخابات والدولة المدنية يجزم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

كما إن الدعم العسكري لكثير من دول العالم يؤكد الرغبة الدولية في الحسم العسكري الذي بات الهاجس الأكبر أمام غياب الرؤية السياسية لكامل الأطراف الوطنية مقابل دول ذات نوايا سيئة دول المغذية للاقتتال والدمار والخراب في ليبيا من أجل نفضها وعلى حساب شعبها وهذا ما تسعى إليه تركيا وإيطاليا وغيره ما يوحي بأن ثمة عدم استقرار في المنطقة من عدم أمن ليبيا لخلط الأوراق الإقليمية والدولية وتأثيراتها العسكرية والاقتصادية والمالية والاستراتيجية في عرض البحر الأبيض المتوسط.

خاتمة:

لا يستقيم حال ليبيا أمنياً؛ إلا إذا توصل الإخوة الفرقاء إلى مائدة المفاوضات أولاً، في إجراء انتخابات وكتابة الدستور بعيداً عن التدخل الأجنبي أياً كان. يتماشى هذا وتأثير من دول الجوار عبر دعم منظمات المجتمع المدني والجامعيين ومراكز البحث في إطار إعادة النظر فيما تعرفه ليبيا من تحولات وأزمات خانقة قد تتسع يوماً إلى دول الجوار ما لم تهيأ الظروف والآليات بداخل ليبيا أولاً، ثم دول الجوار ثانياً ودول جنوب المتوسط ثالثاً.

وعليه يصعب التكهن بمستقبل ليبيا في ظل التدخل من خارج حدودها، وما لم تتوافق النوايا الحسنة بين أبنائها لصد النوايا السيئة لأعدائها في ظل تعاون الجميع لرد الاعتبار لهذا البلد الجامع بين المشرق والمغرب والمطل على إفريقيا وأوروبا والعالم أجمع. ومن هنا يكتسي طابع الاعتبار لهذا البلد النفطي أهمية قصوى لا تقل اعتناءً على ما ستتطور عليه الأمور وفق القضايا الذي بات يطرحها الوضع اللامني كتغفن استراتيجي، ثم التغييب السياسي وتساعد النهب الاقتصادي والمالي لشروات النفط.

تداعيات الأزمة الليبية (الهجرة غير الشرعية والإرهاب) على الأمن الخارجي

إن الحالة الخاصة بل المستعصية التي تعرفها ليبيا نتيجة أوضاعها الداخلية دونما توصل أبنائها إلى حل يقضي بتجاوز الأزمة التي تعصف بالبلاد على ضوء الصعوبات والعراقيل التي حالت دون بلوغ مستوى الرشادة للتخلص من الإرث المتراكم لدى الطيف السياسي والوسط الحكومي للتفكير ملياً في تجاوز طبيعة الأزمة العميقة التي ما زالت تدفع بتقتيل الأبناء وتحريض الأعداء على مصيرها المستهدف منذ أي وقت مضى.

ومن هنا جاءت عملية صوفيا التي بدأت عام ٢٠١٥م، لمكافحة شبكات تهريب المهاجرين والتي تم تمديدتها في نهاية آذار / مارس الماضي لستة أشهر والتي تم تعليق أشغالها من قبل السلطات الإيطالية التي كانت تقود أعمالها بالسماح للمهاجرين التي تم إنقاذهم في البحر دون النزول على مرافئها الساحلية. من جهة أخرى، ترى فرنسا على لسان مساعد مندوبها أن غضبان بأن عملية صوفيا تعد ردعية للحد من انتهاكات قرار حظر الأسلحة وتدفعها المتواصل عبر البحر.

بينما الناطق الرسمي الألماني يورغن شولتز يعلن بأن توافق الأسلحة على ليبيا يشكل العائق الأساسي أمام إحياء العملية السياسية في البلاد، مؤكداً على عزم ألمانيا على تكثيف الجهود لتحمل مسؤولياتها بإيجاد طرق لتطبيق حظر الأسلحة فعلياً، يضيف ذات المصدر.

بيد أن هجوم قوات المشير حفتر على طرابلس في بدابة نيسان / أبريل الماضي بات يرتبط بالرد على تدفق الأسلحة من الخارج بل وبأعداد كبيرة للقتال في البلاد. كما يمكن القول بأن الإرهاب حتى وإن كان مفتعلاً من قبل البعض فإن القضاء عليه لا بد من أن يدرج في سلم الأولويات لتخليص ليبيا مما هي فيه. وفي هذا صرح رئيس لجنة الاطلاع الأوروبي (غير رسمية) إيمانويل دوبري عقب زيارته العاصمة طرابلس بأنه إذا كان ثمة تهديدات إرهابية لما زار هو والوفد المرافق له ليبيا. بينما حكومة السراج باتت تدين الإرهاب، خاصة عقب لقاء دوبري وأعضاء الوفد الأوروبي وأن ما عرفته طرابلس مؤخراً من هجوم من قبل قوات حفتر فهو حسب زعمه وفي إطار المصالح المتناقضة

الفيثو نسف مبادئ الأمم المتحدة وكرس الهيمنة الأمريكية المستندة على القوة

الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل النظام الدولي

خرجت الأمم المتحدة للعالم عام 1945م، كنتيجة لانتصار "الحلفاء" بزعامة أمريكا، وبالتالي فإنها تمثل انعكاساً لطبيعة النظام الدولي الذي احتكم به العالم بعد الحرب الكبرى، ويؤكد ذلك أن الولايات المتحدة هي من وضع المقترحات الأساسية التي قامت عليها المنظمة، وضغطت بقوة لتمرير التصور الأمريكي للمنظمة، من الناحية الهيكلية، وأيضاً العملية وتوزيع السلطات والصلاحيات داخل المنظمة. وكان طبيعياً أن ظلت الأمم المتحدة تتأثر بأي تغير يطرأ على النظام الدولي طالما كانت هي تمثل انعكاساً لتوازنات القوى الكبرى، بل إنها أصبحت في كثير من الأحيان مسرح للصراع الدولي بين القوى الكبرى سواء داخل المنظمة أو خارجها، وبالتالي تراجع دورها ومدى فعاليتها في حل أو احتواء الأزمات الدولية، مثلما هو حاصل مع القضية الفلسطينية، لكنها في أحيان أخرى كانت تتسم بالفعالية والتأثير في حل بعض الأزمات، حين تحولت لأداة طيبة لخدمة أهداف الدول المسيطرة والمتفردة في صنع القرار الدولي، مثلما حدث خلال أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية 1991م، وهذا ما يثير الجدل حول دور الأمم المتحدة ومدى فعاليتها بين الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام الدولي.

د. محمد يوسف الحاي في

والذي أسس لمرحلة جديدة من العلاقات الدولية، لكن ظلت الصراعات الدولية تمثل المؤثر الرئيس في شكل النظام الدولي؛ فخلال الحرب العالمية الثانية تدخلت الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا من خطر النازية فشكلت تحالفاً دولياً أطلقت عليه اسم "الأمم المتحدة"، ومن ثم تبنت الولايات المتحدة فكرة إنشاء المنظمة الدولية تبعاً للرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب.

تم التوقيع خلال مؤتمر سان فرانسيسكو في حزيران 1945م، على ميثاق الأمم المتحدة من قبل خمسين دولة بعد أن صادقت عليه الدول الخمس الكبرى، ومن ثم تم الإعلان عن نشأة الأمم المتحدة التي تبنت هدفاً رئيساً تمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين. وقبل أن تضع الحرب أوزارها، بدأت تتكشف نوايا "الحلفاء" السيئة. تجاه الدول التي كانت تستعمرها وتستثمر طاقاتها في الحرب. في حين كانت الدول العربية تنتظر رد الجميل من الحلفاء وتنفيذها وعدها بإرساء قواعد الحرية وتقرير المصير للشعوب كافة بعد أن استردت هي حريتها خصوصاً وأن ما تضمنه ميثاق المنظمة من مبادئ وغايات كان يمثل حلم كل شعب في نيل حريته لدرجة القول بأنه لو اجتمع حمورابي وأفلاطون وفولتير ومونتسكيو لصياغة

وكان طبيعياً أن ظلت الأمم المتحدة تتأثر بأي تغير يطرأ على النظام الدولي طالما كانت هي تمثل انعكاساً لتوازنات القوى الكبرى، بل إنها أصبحت في كثير من الأحيان مسرح للصراع الدولي بين القوى الكبرى سواء داخل المنظمة أو خارجها، وبالتالي تراجع دورها ومدى فعاليتها في حل أو احتواء الأزمات الدولية، مثلما هو حاصل مع القضية الفلسطينية، لكنها في أحيان أخرى كانت تتسم بالفعالية والتأثير في حل بعض الأزمات، حين تحولت لأداة طيبة لخدمة أهداف الدول المسيطرة والمتفردة في صنع القرار الدولي، مثلما حدث خلال أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية 1991م، وهذا ما يثير الجدل حول دور الأمم المتحدة ومدى فعاليتها بين الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام الدولي.

أولاً: موقع العرب على خارطة التنظيم الدولي عشية الحرب العالمية الثانية

برزت فكرة التنظيم الدولي وتبلورت مع بروز الدولة القومية في القرن السابع عشر، وكان صلح "ستفاليا" 1648م، أول اتفاق دبلوماسي في العصر الحديث مستندا إلى مبدأ سيادة الدولة

كانت رؤية "روزفلت" لمجلس الأمن بمثابة الشكل الجديد الذي يميز المنظمة الجديدة "الأمم المتحدة" عن عصبة الأمم حيث اعتبر أن صلاحيات أعضاء مجلس الأمن وسلطته التقديرية الواسعة تقابل الاعتراف من قبل الدول الكبرى بحق الدول الصغيرة بعضويتها في الجمعية العامة ونيلها الاستقلال والمساواة التامة في التصويت. وقد كان إقرار حق النقض "الفيتو" للدول الخمس الكبرى مطلباً أمريكياً؛ استخدمت إرهاباً سياسياً على الدول الأخرى لتمريره حين ربطت الولايات المتحدة إنشاء المنظمة الدولية بإقرار حق الفيتو، كما ربطت من ناحية أخرى نجاح المنظمة بتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

من الواضح هنا أن قدرة الأمم المتحدة لجهة فض النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين باتت مشلولة خصوصاً إذا كان المعتدي يتمتع بحماية إحدى الدول الخمس الكبرى مما يؤكد أن الفيتو نسف مبادئ الأمم المتحدة الأساسية وأن هذا الامتياز المنوح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن جعل كل دولة منها يفرض رؤيته على كل الدول الأعضاء في المنظمة مجتمعين متجاهلين المساواة في الحقوق التي يتمتع بها كل الأعضاء في المنظمة بحسب ميثاق المنظمة. أما من الناحية العملية يتضح أن النظام المعمول به في الأمم المتحدة كرس الهيمنة الأمريكية المستندة للقوة العسكرية ما منحها فرصة التحكم بمقررات الشعوب والتلاعب بقرارات المنظمة باعتبارها شرطي العالم. لم تكن فكرة إنشاء الأمم المتحدة في الأصل تعكس وجهة نظر العالم بل كانت فكرة تسعى لتحقيقها الدول المنتصرة في الحرب وهذا ما ظهر جلياً في التناقض بين الأهداف المعلنة للأمم المتحدة التي وضعتها الولايات المتحدة وبين الأهداف الخفية التي يستدل عليها من التوقيت الذي أنشئت فيه المنظمة فقد كانت الأمم المتحدة بمثابة مشروع سياسي، يهدف لحسم الحرب وحكم العالم بعد الحرب من خلال المنظمة الدولية. وهذا ما اتضح من خلال تطور الأحداث ومسيرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة وأداء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وعليه نخلص إلى حقيقة تعامل الولايات المتحدة مع المنظمة وميثاقها من موقع المهيمن دون أي اعتبار لحقوق الآخرين وحرمانهم من حماية المنظمة الدولية التي أنشئت أصلاً لهذا الغرض طالما اعتمد العدل كمقياس لمصالح الدول العظمى وتحوّل "الفيتو" مجرد أداة لتعطيل عمل المنظمة الأممية وخرق ميثاقها وثبتها عن القيام بدورها في دعم حقوق الشعوب ونضالها الوطني. وهناك الكثير من الآراء التي تحدثت عن وفاة الأمم المتحدة وأن قراراتها لا تساوي الحبر الذي تكتب به ذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على المنظمة.

التعامل الأمريكي مع الأمم المتحدة وقراراتها: نبذة عامة

تباين تعامل الولايات المتحدة مع هيئة الأمم المتحدة تبعاً للمناخيات الدولية التي كان يمر بها النظام الدولي ومستوى

أحلام الشعوب لما جاؤوا بأفضل مما جاءت به مقدمة هذا الميثاق؛ تطميناً لكل عاشق للحرية ومكافح في سبيلها. وقد ازدادت تلك الآمال بعد صدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" أواخر 1948م، وما تضمنه من غايات إنسانية سامية داعبت مشاعر كل الشعوب المستضعفة لكن تلك الطموحات والآمال لم تدم طويلاً حتى اصطدمت بواقع الهيمنة الأمريكية على المنظمة وسوء نوايا الدول الكبرى المسيطرة على المنظمة حديثة التشكيل.

كانت القضية الفلسطينية أول محطة تتكشف فيها الممارسة السياسية الحقيقية للأمم المتحدة والتي تخدم فقط أهداف ومصالح مؤسسيها، ففي (29 نوفمبر 1947م) صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار (181) والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين ومن ثم اعترفت المنظمة في مايو 1948م، بدولة إسرائيل وعندها حاول العرب الدفاع عن بلادهم والتصدي لهذا القرار المجحف في حقهم كانت حرب فلسطين (في 15 مايو 1948م) وكانت الغلبة للقوات العربية في الجولة الأولى، حين أصدر مجلس الأمن قرار بوقف القتال في 11 حزيران / يونيو من نفس العام، كما حظر إمداد طرفي النزاع بالسلاح وعندها التزم الجميع بذلك فيما يخص العرب فيما لم تلتزم الدول الاشتراكية ولا الغربية فيما يتعلق باليهود بل إن هذه الدول أمدتهم بالسلاح والخبراء والمتطوعين، كما لم يكن للأمم المتحدة أي موقف جراء خرق الهدنة من قبل اليهود. لم يكن العرب وقتها قد أدركوا بعد أثر حق النقض "الفيتو" وأن أعضاء مجلس الأمن الدائمين هم من يملكون السلطة التنفيذية وأن آمالهم المعقودة على الجمعية العامة قد تبخرت أمام إرادة الدول الخمس الكبرى ورؤيتهم للصراع العربي الإسرائيلي، بما يخدم فقط مصالحهم. واتضح وقتها أن من وضعوا ميثاق المنظمة الأممية قد جعلوا من الجمعية العامة مجرد منبر تنفس الدول الصغرى من خلاله عن مشاكلها وتطالب بحقوقها وأن التمثيل الديمقراطي للجمعية العامة مجرد إرضاء شكلي للدول الصغرى، التي ظنت أنها تحررت من سطوة وسلطة الدول الاستعمارية.

ثانياً: الأمم المتحدة: مشروع أمريكي فرضته مخرجات الحرب

كانت الولايات المتحدة تعي تماماً ما تريده من إنشاء الأمم المتحدة فالمتتبع لمسيرة إنشاء المنظمة يدرك أن الأوضاع الدولية غير المستقرة ألقّت بظلالها على ميزان القوى الدولية لصالح الولايات المتحدة حيث كان لها الكلمة العليا خلال المشاورات التي جرت لإنشاء المنظمة فقد أصر الرئيس الأمريكي "روزفلت" أن تكون الأمم المتحدة هديته للعالم حيث صاغ هو بنفسه الأسس والمبادئ التي قامت عليها المنظمة وهو يضع مصالح بلاده في المقام الأول معتبراً أنه وضع الدب الروسي في مواجهة أوروبا وهو بذلك يضمن خضوعهم للتبعية الأمريكية.

ازدادت آمال العرب بعد صدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" لكن لم تدم طويلاً للهيمنة الأمريكية وسوء نوايا الدول الكبرى

خفضت الولايات المتحدة دعمها لعدة منظمات تابعة للأمم المتحدة وأبرزها وكالة الأونروا.

ودعا ترامب إلى اجتماع دولي بشأن إصلاح الأمم المتحدة عبر تغيير الأساليب التي أثبتت فشلها وطالب الأمين العام "أنطونيو غوتيريش" بإحداث تغييرات. أما من الناحية العملية فقد نفذ ترامب انتقاداته ووعوده تلك حين انسحبت إدارته من مجلس حقوق الإنسان على إثر تقاريره التي تدين إسرائيل وأكد أنه لن يعود إليها حتى يتم إصلاحه بشكل حقيقي كما برر وقف الدعم الأمريكي للمحكمة الجنائية الدولية ورفض أي اختصاص لها بالشأن الأمريكي ونفى عنها صفة الشرعية إذا ما تعلقت أحكامها بالولايات المتحدة معتبراً أن المحكمة انتهكت مبادئ العدالة والإنصاف وأنه يرفض تسليم سيادة بلاده ومواطنيها إلى بيروقراطية عالمية غير منتخبة.

مستقبل الأمم المتحدة في ضوء الهيمنة الأمريكية وتحول النظام الدولي

إن الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي والذي يتصف باستمرارية الحركة والسيرورة تشير بوجود تحولات في النظام الدولي ذلك نتيجة للصراع بين القوى الكبرى؛ فقد تحول النظام الدولي لنظام أحادي القطبية منذ تسعينيات القرن الماضي وما يشهده المسرح السياسي الدولي في الفترة الأخيرة من تغيرات لجهة مواقف الدول الكبرى يشير إلى أن تحولاً طرأ على النظام الدولي مؤخراً. يعتبر التغير التدريجي في النظام الدولي عملية طبيعية حيث تمر القطبية الأحادية بشكل من أشكال التبلور تمهيداً للانتقال لنظام دولي جديد ذلك بعد تراجع دور القوة العسكرية في التأثير على محصلة القوة بالإضافة لصعوبة قيام الولايات المتحدة بتطويع كل القوى الكبرى في النظام الدولي حيث تمتلك بعض الدول قدرة نسبية لاتخاذ مواقف مستقلة بل ومناهضة للرؤية الأمريكية على نطاق واسع.

وفي ضوء تصاعد الصراع الدولي بين القوى الكبرى وتوسع الحرب التجارية بين أمريكا من جهة وروسيا والصين من ناحية أخرى يرى كثيرون أن روسيا والصين أصبحتا قوتين تعارضان الهيمنة الأمريكية وتهددان مصالحها الحيوية إلا أنهما غير قادرتين على الانتصار عليها؛ بسبب التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة. في المقابل يرى البعض أن أيام الهيمنة الأمريكية ذهبت إلى غير رجعة وعلى أمريكا أن تقبل بأنها أصبحت إحدى القوى الرئيسية بين كثير

الصراع الدولي بين أقطابه بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية؛ فعلى مدار سبعة عقود من إنشاء الأمم المتحدة أصبح واضحاً تماماً حقيقة تعامل الإدارات الأمريكية مع الأمم المتحدة وقراراتها فهي تشير عن ما تريد من قرارات عبر المنظمة الدولية إن استطاعت وكان ذلك متاحاً في الفترة التي لحقت تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من مرحلة القطبية الثنائية إلى نظام دولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة منفردة في المقابل فهي لا تكثر لأي قانون أو شرعية لا تتوافق مع سياساتها الخارجية وتهمل قرارات المنظمة التي سبق وأن شرعنت بها سياساتها وكأنها دائرة مرتبطة بوزارة الخارجية الأمريكية أو البيت الأبيض وذلك من خلال استخدام حق الفيتو لمنع صدور أي قرار لا يتماشى ومصالحها أو من خلال تجاهل قرارات مجلس الأمن وعدم تطبيقها طالما لا تتماشى مع التفسيرات الأمريكية مثلما حدث خلال أزمة الخليج الثانية وتسييرها لقرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) وتشكيل تحالف دولي لضرب العراق. كما يتضح هذا التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي.

موقف إدارة ترامب من الأمم المتحدة

اتسمت مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالدراماتيكية والجرأة منذ انطلاق حملته الانتخابية حيث أثارت تلك المواقف الكثير من الجدل على المستويين الشعبي والرسمي لدرجة أثارت التساؤل حول إمكانية تنفيذ الرئيس ترامب لوعوده وبرنامجه الانتخابي. وقد خص هيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابع لها بقسط كبير من النقد اللاذع والتقزيم وتصريحات الرئيس ترامب بشأن الأمم المتحدة واضحة وصريحة حتى خلال حملته الانتخابية؛ حين انتقد الأمم المتحدة ووصفها بالضعف التام وعدم الكفاءة وقد صرح خلال خطابه في الجمعية العامة في سبتمبر ٢٠١٧م، بأن الأمم المتحدة لم تحقق أهدافها بسبب البيروقراطية وسوء الإدارة كما اعتبر أنه ليس من العدل أن تتحمل الولايات المتحدة القسط الأكبر (حوالي ٢٢٪) من الأعباء المالية للأمم المتحدة.

جدير بالذكر أن المساهمات الأمريكية تتناسب مع حجم اقتصادها حسب ما هو متفق عليه بين الأعضاء إلا أن ترامب ركز على تخفيض الميزانية أكثر مما ركز على أداء الأمم المتحدة وقد قامت الأمم المتحدة لاحقاً وبضغط من الولايات المتحدة بتخفيض ميزانيتها بحوالي (٥٠٠) مليون دولاراً كما أوقفت أو

وهنا يظهر التساؤل حول مستقبل الأمم المتحدة والذي يرتبط مباشرة بالتحويلات الكبرى التي تطرأ على النظام الدولي. كما اتضح أن إمكانية إصلاح المنظمة باتت شبه معدومة، خصوصاً في المجال السياسي. وفي محاولة لاستشراف مستقبل الأمم المتحدة، يمكن أن نتصور سيناريوهين متباينين:

السيناريو الأول: يمكن أن تواجه الأمم المتحدة المصير نفسه الذي واجهته عصابة الأمم وهذا ما يعني اندلاع حرب عالمية ثالثة تفضي إلى واقع دولي جديد أي أن قوى دولية ستختفي عن المسرح الدولي في حين قد تصعد قوى دولية أخرى، إلى جانب الدول التي ستزعم التيار الذي سينتصر في الحرب. وبذلك سوف تختفي المنظمة بالضرورة وينتهي دورها بسبب التغيير البنيوي المفترض في المصوفاة الدولية.

السيناريو الثاني: بقاء المنظمة قائمة بالفعل لكنها معطلة في المجال السياسي وذلك بفعل الصراع بين الدول الكبرى سواءً في إطار الأمم المتحدة أو خارجها؛ فقد ظلت المنظمة لفترات طويلة عاجزة عن القيام بمهامها لجهة حفظ السلم الدولي فلم تشهد المنظمة الدولية توافقاً بين الدول الكبرى إلا في قضايا وأوقات معينة وذلك تبعاً لعلاقات القوة التي كانت تحكم التفاعلات الدولية حيث ظل دور المنظمة محصور في الجوانب الإنسانية والاجتماعية الإغائية وذلك بفعل النظام العقيم الذي يحكم المنظمة (الفيوتو) والذي صادر عمل المنظمة في المجال السياسي.

فكيف تطالب الأمم المتحدة بفضّ الصراعات الدولية وهي المنظمة التي عانت من الإفشال والتعطيل الذي وصل لمرحلة الشلل بسبب صراع الدول الكبرى؟ أو بالأصح إن المنظمة ولدت كنتاج للصراع الدولي لتكون أداة في يد القطب المهيمن. وبذلك نؤيد الاتجاه القائل بأن الأمم المتحدة كانت ولا زالت تعكس شكل النظام الدولي بتفاعلاته الرئيسية بل نقول إن الذين وضعوا ميثاق المنظمة المحكم الصياغة قصدوا أن يظل العالم محكوماً من قبل الدول الخمس الكبرى في حالة التوافق أو مشلولاً في حالة التناقض وهذا ما عملت به الولايات المتحدة صاحبة الرؤية والمشروع عندما استخدمتها كأداة لتنفيذ سياستها.

وقد بات من المؤكد عدم وجود إرادة حقيقية لإصلاح المنظمة، وعليه؛ فإننا نرجح السيناريو الثاني (انحسار دورها في المجال السياسي) ونعتبره أكثر منطقية وواقعية وهذا ما يظهر لأي متابع لعمل المنظمة ودورها السياسي منذ تأسيسها.

من الدول التي تناقصها في عالم متغير وغير منظم والذي سيزداد في عدم انتظامه خلال السنوات القادمة.

فقد باتت المؤشرات واضحة على اختلال نظام الهيمنة الأمريكية فبعد الفشل الذي خلفته السياسة الأمريكية على مستوى العالم بعد احتلال أفغانستان والعراق يبدو أن نظام الهيمنة الأمريكية قد دخل مرحلته الهشّة وباتت المواقف الروسية والصينية تشير إلى تراجع الهيمنة الأمريكية لصالح عودة التوازن بين القوى الدولية داخل الأمم المتحدة وخارجها خصوصاً بعد عودة الدور الروسي للمشهد الدولي.

من ناحية أخرى تراجع دور الأمم المتحدة في ظل عودة التوازن على مستوى الصراع الدولي فلم تتجح في حل أي من الصراعات الدولية التي تفجرت في السنوات الأخيرة وأصبحت أقطاباً دولية تنازع الولايات المتحدة سيطرتها على العالم وتعارض مع رؤيتها لحل الصراعات الدولية مما يحتاج لقراءة جديدة للمشهد السياسي الدولي حيث تخوض روسيا مؤخرًا مرحلة جديدة من الصراع الدولي وتبرز أهميتها في مواجهتها للسياسة الأمريكية؛ والملف السوري خير دليل على ذلك. كما أن روسيا تتخذ موقفًا مشابهًا داعمًا للنظام الإيراني.

على هذا النحو يمكن القول بأن أبعديات الصراع الدولي قد تغيرت وأن الصراع العسكري والأيديولوجي قد تراجع لصالح ظهور منظومة عالمية جديدة تمثل حالة وسطية بين الاعتراف بالقوة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالحها وبين النظام متعدد الأقطاب هذه المنظومة من الممكن أن تتبنى نمطًا توافقياً من التفاعلات الدولية بحيث تتراجع فيه الزعامة الأمريكية ويحدث نوع من التوازن بين التكتلات الاقتصادية الكبرى. فلا مجال لنشوب صراعات وجودية أيديولوجية تقود لحروب كبرى وعليه يتحول الصراع لحالة من التناقص الاقتصادي والسياسي الذي قد يصل لدرجة من الحدة أو التآزم لكن دون مواجهة عسكرية كبرى مثلما هو حاصل اليوم بين أمريكا وروسيا والصين وذلك بسبب وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل. كما أن الرأي العالمي يرفض بقوة نشوب حروب كبرى لن ينتج عنها سوى مزيد من العنف وعدم الاستقرار، بالإضافة لأن الاقتصاد الأمريكي لا يحتمل حروباً خارجية، وهو لم يتعاف بعد من الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م.

وهذا ما يبرر عودة نمط الحروب بالوكالة في مناطق مختلفة من العالم مثل: سوريا، في حقبة الرئيس ترامب والذي يرى في إرسال القوات الأمريكية خارج حدودها تكلفة إضافية للموازنة الأمريكية وطالب مراراً بثمن الحماية الأمريكية خصوصاً في ظل ما يبدو أنه إعادة ترتيب لأولويات السياسة الأمريكية في ظل التغيير الذي طرأ على طبيعة التعامل الأمريكي مع الأزمات الإقليمية والدولية.

٣ مستويات لمراكز الأبحاث الإسرائيلية والشرق الأوسط محور اهتمامها

الأمم المتحدة وجدلية الأمن والتنمية في إفريقيا

على مدار سبعة عقود من عمر منظمة الأمم المتحدة تطورت العلاقات بين هذه المنظمة والقارة الإفريقية عبر مراحل مختلفة، إلا أن هذه العلاقات حملت سمات جديدة ومتميزة مع بداية عقد التسعينيات وحتى الآن، فعندما تم صياغة ميثاق الأمم المتحدة كان هناك عدد قليل من الدول الإفريقية مستقلة، فقد كافحت البلدان الإفريقية للقضاء على الاستعمار طوال الستينيات حيث بدأت مكانة إفريقيا في الأمم المتحدة تتغير منذ ذلك الوقت، وأصبحت البلدان الإفريقية المستقلة حديثاً أعضاء في الأمم المتحدة وتعلموا كيفية استخدام المنظمة العالمية كمنصة لطرح المصالح مثل التنمية الاقتصادية، وإنهاء الاستعمار. ومع مرور السنوات أصبحت الدول الإفريقية تشكل أكبر تجمع إقليمي في الأمم المتحدة، ويمثل هذا التجمع أكثر من ربع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إلا أن هذا الحجم لم يترجم في الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات داخل المنظمة. على العكس من ذلك، فالتحدث بصوت واحد في الأمم المتحدة وتأكيد المواقف يمثل تحدٍ مستمر للدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة.

د. أميرة محمد عبد الحليم

المنظمة الدولية بالتحويلات في النظام الدولي ومواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويمكن توضيح أبعاد الدور الأممي في إفريقيا فيما يلي:

المشاركة في استعادة الاستقرار وحفظ السلام في إفريقيا

كان للأمم المتحدة دور مميز في دعم السلام والاستقرار في القارة الإفريقية فمنذ الستينيات وحتى أوائل التسعينيات اعترفت الأمم المتحدة بالدول المستقلة عن الاستعمار كما شاركت في القضاء على سياسات التمييز والفصل العنصري التي كان يتبناها النظام الحاكم في جنوب إفريقيا، ودعمت استقلال ناميبيا.

إلا أن حقبة التسعينيات قد شهدت صعود غير مسبوق في قضايا الأمن والصراعات في إفريقيا في ظل انتشار الصراعات داخل القارة، مع التحول في طبيعة الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل العديد من الدول الإفريقية، مما دفع المنظمة الدولية لاتخاذ العديد من التدابير الأمنية والإنسانية لمواجهة هذه الموجة من الصراعات، وخلال هذه الحقبة كان هناك ١٦٠ مليون إفريقي يعيشون في بلدان تستهلكها الحرب الأهلية؛ وقتل ما يقرب من ثلاثة ملايين منهم في سياق هذه الصراعات.

وفى إطار هذه العلاقة غير المتوازنة بين الكتلة العددية للدول الإفريقية وقدرة هذه الكتلة على التأثير في المنظمة الدولية، ظهر العديد من التساؤلات حول أبعاد العلاقة التي تربط بين المنظمة الدولية والدول الإفريقية، ومدى تأثير التطورات التي تشهدها القارة الإفريقية على الدور الذي تقوم به هذه المنظمة في إفريقيا.

أولاً-أبعاد الدور الأممي في إفريقيا

اشتمل الدور الذي تولته الأمم المتحدة في إفريقيا على العديد من الأبعاد حيث اعتمدت المنظمة الدولية في تحقيقه على أجهزتها ووكالاتها المتخصصة إلا أن غالبية هذه الأبعاد لم تتعد كثيراً عن الأهداف التي نشأت من أجلها المنظمة الدولية وفي مقدمتها تحقيق الأمن والاستقرار الدولي ومنع نشوب الصراعات، لذلك لم يكن من الغريب محاولة الأمم المتحدة القيام ببعض المبادرات في أوقات الأزمات والصراعات في دول القارة الإفريقية وكذلك سعي المنظمة الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الداعمة للاستقرار في القارة. هذا فضلاً عن تأثير

دور الأمم المتحدة في إفريقيا يتراوح بين اعتماد الدبلوماسية الوقائية وبعثات حفظ السلام والمساعدات والتدخل العسكري

- وبعثة السلام في سيراليون (UNAMSIL) من 1999-2005م، وعملية الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية (MONUC) في الحرب الأهلية الثانية من 1999-2010م، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) بدأت في عام 2003م، وبعثة المراقبة الدولية بين إثيوبيا وإريتريا من 2000-2008م، وعملية الأمم المتحدة في ساحل العاج 2003-2004م، وعملية الأمم المتحدة في ساحل العاج (UNOCI) التي بدأت عملها في عام 2004م، وعملية الأمم المتحدة في بورندي (ONUB) من 2004-2006م، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT) من 2007-2010م، وبعثة الأمم المتحدة في السودان من 2005-2011م. - أما البعثات الحالية للأمم المتحدة فهي، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) التي بدأت عملها في 2011م، قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لإقليم أبيي (UNISFA) بدأت عملها في عام 2011م، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) التي بدأت في عام 2010م، البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور (UNAMID) وبدأت عملها في عام 2007م، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO). فمن بين 14 بعثة للأمم المتحدة حول العالم تستحوذ القارة الإفريقية على سبع بعثات هي للصحراء الغربية، ودارفور وجنوب السودان ومالي وإفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وإقليم أبيي، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم الصومال.

أ- دعم الاقتصاد الإفريقي وتحقيق التنمية المستدامة

تعمل مجموعة من الوكالات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم الاقتصادي في عدة مجالات في عدد من الدول الإفريقية، ومن أهم هذه الوكالات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف عبر سياساته إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق دعم المشاريع والبرامج التنموية المحلية، ومساعدة الحكومات على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تعزيز استراتيجيات التنمية البشرية المراعية لمصالح الفقراء و حماية البيئة ودعم مشاريع التنمية المستدامة، وكذلك تعزيز الحكم الديمقراطي، كما تم إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (UNCTAD) كواحدة من

تراوحت أدوار الأمم المتحدة في إفريقيا لتسوية الصراعات ما بين الاعتماد على الدبلوماسية الوقائية وبعثات لحفظ السلام، وتقديم المساعدات الإنسانية والتدخل العسكري لتأمين عمليات الإغاثة الإنسانية والتدخل الإنساني كما في حالي رواندا ودارفور هذا فضلاً عن عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وإضفاء الشرعية على الدول المستقلة حديثاً.

وتقوم الأمم المتحدة (UN) بعدد من بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وابتداء من عام 1960م، بدأت الأمم المتحدة بعثات في مختلف البلدان في إفريقيا. بينما حدثت مهمة واحدة فقط خلال التسعينيات من القرن الماضي، ومع تصاعد الاضطرابات في إفريقيا منذ عام 1989م، تزايدت بعثات السلام. والعديد من مهام حفظ السلام هذه كانت نتيجة حروب أهلية أو صراعات مستمرة في البلدان الإفريقية، بما في ذلك أنجولا والكونغو وليبيريا والصومال ورواندا. وكانت بعض المهمات قصيرة بينما استغرقت مهمات أخرى سنوات في كل مرة. كما حلت بعض المهام محل البعثات السابقة مع تصاعد التوترات في البلدان أو تغير المناخ السياسي.

ومن أشهر عمليات الأمم المتحدة في إفريقيا بعثات:

- بعثة المنظمة في الكونغو الديمقراطية (ONUC - UN Operations) من يوليو 1960 حتى يونيو 1964 وتلتها بعثة المساعدات المدنية.

- بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا (UNAVEM I) من يناير 1989 إلى مايو 1991م، في سياق الحرب الأهلية الطويلة في أنجولا وتم سحب القوات الكوبية قبل شهر واحد من الموعد المحدد، و تبعت البعثة بعثتين عام 1991م UNAVEM II و UNAVEM III من 1997 - 1995م.

- وكذلك بعثتي الأمم المتحدة في الصومال من 1992-1993م، (UNISOM I) و 1993-1995م، وبعثة الأمم المتحدة في موزمبيق (ONUMOZ) 1992-1994م، وبعثة المراقبة بين رواندا وأوغندا (UNOMUR) من 1993-1994م، وبعثة الأمم المتحدة إلى ليبيريا (UNOMIL) من 1993-1997م، وبعثة الأمم المتحدة إلى روندا (UNAMIR) من 1993-1996م، وفريق مراقبة قطاع أوزو بين تشاد وليبيا (UNASOG) عام 1994م، وبعثة المراقبة في الحرب الأهلية في أنجولا (MONUA) من 1997-1999م، وبعثة مراقبة إلى سيراليون (UNOMSIL) من 1998 - 1999م.

مشتركاً يتضمن إطاراً واحداً للرصد والتقييم. فضلاً عن ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في ديسمبر ٢٠١٦م، إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بشأن خطة إفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧م، (القرار ٧١/٢٥٤). وتتطلب هذه الديناميات جهوداً مركزة، ومن مصلحة كل بلد في جميع أنحاء العالم أن يسعى إلى التركيز على تهيئة مستقبل قوي لإفريقيا.

ج- العمل الإنساني

في ظل التطورات السياسية والأمنية التي تشهدها دول القارة الإفريقية، عملت منظمة الأمم المتحدة على تولي أدوار إنسانية متنوعة لحماية الأشخاص الذين يعيشون في إفريقيا ويتحولون إلى ضحايا للصراعات والكوارث الطبيعية، ومن أهم أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالجانب الإنساني كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والتي تعمل من خلال مكاتبها في القارة الإفريقية على استيعاب اللاجئين الهاربين من مناطق الأزمات وتقديم الدعم الاقتصادي والإنساني لهم وكذلك مساندة الدول المستضيفة لهؤلاء اللاجئين.

كذلك عملت الأمم المتحدة من خلال أجهزتها على محاربة ظواهر إنسانية مختلفة مثل الجوع وانتشار الأمراض مثل مرض نقص المناعة المكتسبة وإيبولا والملاريا وغيرها من الأمراض التي تعاني العديد من الشعوب الإفريقية من انتشارها بين السكان. كما تعمل المنظمة على الدفاع عن حقوق الإنسان ومحكمة مجرمي الحرب في إفريقيا ودعم التعليم والثقافة الإفريقية.

ثانياً - تحديات الدور الأممي في إفريقيا

على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية في إفريقيا في المجالات المختلفة، لا تزال هناك العديد من التحديات والمخاطر التي تواجه عمل المنظمة في إفريقيا، في الوقت الذي تلاحق المنظمة العديد من الانتقادات المرتبطة بتأثيرات النظام الدولي والقوى الدولية المختلفة على عملها وكذلك المشكلات الداخلية التي تعاني منها المنظمة وتنعكس على تحركاتها في إفريقيا.

فقد تركزت أهم الأدوار التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على الجوانب العسكرية والأمنية، نظراً للتطورات المتلاحقة التي تشهدها القارة الإفريقية في هذه الجوانب، وكذلك حاجة القوى الكبرى لتحقيق الاستقرار في إفريقيا لتأمين مصالحها في القارة. وفي هذا الإطار برزت مجموعة من التحديات التي تتطلب البحث عن معالجات جادة لتفعيل دور المنظمة الدولية في إفريقيا، ومن أهم هذه التحديات:

١- نقص التدريب وتصاعد الصراعات

خمس لجان أخرى إقليمية تابعة للأمم المتحدة. وتقوم هذه اللجنة بدعم مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء بها والتي تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتولي المنظمة أهمية كبيرة للمشروعات التي تدعم التكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية وتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمؤشرات التنموية، وتتعاون اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مع المؤسسات الإفريقية الرائدة مثل الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد).

كما تعمل الوكالات التابعة للأمم المتحدة على تحقيق التنمية المستدامة حيث ارتبط بعض هذه الأهداف بما عرف بالأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، ومنها الحفاظ على صحة الأمهات والأطفال في إفريقيا وكذلك توفير المياه النظيفة، والقضاء على الأمية ودعم المرأة المييلة، وقد تمكنت الدول الإفريقية من الوصول إلى مستويات متقدمة في تحقيق هذه الأهداف حتى نهاية عام ٢٠١٥م. كما تقدم الأمم المتحدة مساعدات تنموية رسمية في صورة قروض مالية للدول النامية وتبلغ حصة إفريقيا من هذه المساعدات ما يقرب من ٤٠٪.

ولا تزال القارة شديدة الاعتماد على السلع الأساسية، في حين أنه، نتيجة لتقلب أسعار السلع الأساسية عالمياً، قد كان لإيرادات التصدير غير المستقرة في العديد من البلدان الإفريقية تأثير مدمر على أنماط النمو الاقتصادي. وتواجه القارة تحديات مستقبلية أيضاً. فالتقديرات المتعلقة بالنمو السكاني المتوقع تبين أن إفريقيا هي أسرع المناطق نمواً في العالم، مع تزايد أعداد فئة الشباب، التي ستبلغ حوالي ٦٠٪ من مجموع السكان بحلول عام ٢٠٥٠م. وهؤلاء الشباب بحاجة إلى التعليم وفرص العمل والسكن والرعاية الصحية، مما يفرض ضغطاً على الحكومات لكي تلبى تلك الاحتياجات.

ويمكن للقارة الإفريقية أن تستغل هذا العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في التعليم الجيد، وتدريب المعلمين، والتكنولوجيا والابتكار، كما يمكن الاستعانة بشراكات متعددة الأطراف في زيادة الاستثمارات وتعزيز قدرات المؤسسات من أجل تقديم حلول ابتكارية، وهو أمر يمكن للأمم المتحدة أن تيسر تحقيقه. وسيكون توفير الفرص وتمكين النساء والشباب ضرورياً، باعتباره هدفاً من الأهداف الإنمائية.

وخطة عام ٢٠٢٠م، ذات أهمية محورية لمستقبل إفريقيا، وتعمل الأمم المتحدة مع شركائها في إفريقيا من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو متعاقد، في تناغم مع خطة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣م، وتعزيزاً لأوجه التآزر هذه، اعتمدت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي معاً هيكل إبلاغ



تنفق الأمم المتحدة ٨ مليارات دولار كل عام على عمليات حفظ السلام في العالم يذهب أكثرها إلى البعثات في إفريقيا

واتهم تقرير جديد صادر في نهاية عام ٢٠١٨م، عن مجموعة "البحث عن الأسلحة الصغيرة"، ومقرها جنيف، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (Unmiss) بأنها تفتقر إلى الحياد من خلال منح الأسلحة للمتمردين في بلدة بانتيو في عام ٢٠١٢م، ويلقي باللوم على البعثة لعدم الإبلاغ عن الأسلحة المصادرة من الجنود الفارين وتسليم الأسلحة إلى جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة (SPLM-IO) في أكثر من مناسبة. كما زعم التقرير أنه بعد فترة وجيزة من نقل الأسلحة هذا، استمر المتمردين في ارتكاب مذبحه ضد المدنيين. وأصبحت عمليات مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان موضع تركيز حاد بعد الكشف المحير عن فشل قواتها في حماية المدنيين في أعقاب الاشتباكات بين القوات الحكومية والمتمردين السابقين في يوليو ٢٠١٦م.

ويعبر قادة عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية في إفريقيا عن التحديات الخطيرة التي تواجهها هذه البعثات في أثناء القيام بمهمتها ومن أهمها عدم القدرة على وقف الصراع والدفن بأطرافه نحو مفاوضات السلام مما يهدد الأفراد العاملين في هذه البعثة، وكذلك استهداف قوات الأمم المتحدة من قبل الأطراف المتصارعة، واتهامهم بعدم الحيادية والتحييز لطرف على حساب الأطراف الأخرى في الصراع، وعدم تعاون بعض الحكومات الإفريقية مع هذه البعثات وكذلك عدم امتثالها لاتفاقات التهدئة أو صنع السلام.

ويؤكد العاملون في بعثات السلام على مشكلات ترتبط بتزايد المهام المكلفين بها والتي تتجاوز قدرات البعثة، وكذلك الانتشار الواسع للجماعات المسلحة على نحو ما نشهده في دول مثل الكونغو الديمقراطية.

٢- بيئة مناهضة لبعثات الأمم المتحدة

خلال السنوات الأخيرة ظهرت انتقادات كثيرة لبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا حيث اتهمت هذه البعثات بعدم القدرة على حماية المدنيين وبالتواطؤ في بعض الأحيان مع الميليشيات المسلحة وكذلك ارتكاب عدد من جنود هذه البعثات لانتهاكات أخلاقية، واندلعت بعض الاحتجاجات المناهضة لهذه البعثات.

ففي فبراير ٢٠١٨م، قتل مسلحون ٣٠ نازحاً داخلياً وجرحوا أكثر من ١٢٠ آخرين في أحد مجمعات حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة في بلدة ملكال شمال غرب السودان.

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR)، اتهمت بعثة الأمم المتحدة (Minusca) بعدم التحرك عندما قتل مئات المدنيين، كما اتهم عدد من الجنود بالاستغلال والاعتداء الجنسي بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٥م، لنساء وفتيات في هذه الدولة فعلى سبيل المثال، قُتل أكثر من ٧٥ شخصاً بينهم مدنيون في الشمال أثناء اندلاع أعمال العنف في سبتمبر ٢٠١٦م، وانتقدت منظمة العفو الدولية هذه البعثة. وبعد أسبوع من هذه الأحداث، توفي أربعة أشخاص في العاصمة بانجي خلال الاحتجاجات المناهضة للأمم المتحدة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى ازدياد مماثل للأمم المتحدة ومهمة حفظ السلام التابعة لها، إلى مظاهرات وهجمات عنيفة من قبل المدنيين، ووقعت معظم الاحتجاجات المناهضة للأمم المتحدة في المنطقة الشرقية من كيفو، حيث تواصل الجماعات المسلحة ارتكاب المذابح، لا سيما في منطقة بني. وغالباً ما يشار إلى حفظة السلام بالسائحين لأنهم مرتبطون بطائرات الهليكوبتر وسيارات الدفع الرباعي.

٣- نقص التمويل المقدم لبعثات السلام

أصبحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر تحفظاً في تمويل عمليات حفظ السلام أو تسليم المساهمات المالية المتعهددة للمعنيين في مواعيدها، مما يعرض وجود هذه البعثات، والتي تقدر ميزانية أنشطتها حول العالم بمليارات الدولارات، للخطر. تتفق الأمم المتحدة ما يقرب من ٨ مليارات دولار (٦,٥ مليار جنيه إسترليني) كل عام على عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، حيث يذهب الجزء الأكبر إلى البعثات في إفريقيا. وفي نهاية عام ٢٠١٨م، بلغ العجز في ميزانية قوات حفظ السلام للأمم المتحدة ما يقدر بـ ١,٤ مليار دولار (١,٤ مليار فرنك سويسري). ويتم حالياً مناقشة هذه المسألة من قبل اللجنة الخامسة وهي الهيئة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك والمسؤولة عن ميزانية هذه القوات.

وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش اللجنة، في الخامس من شهر يونيو الماضي، من أن العديد من بعثات حفظ السلام تعاني من نقص شديد في التمويل، وأن الأزمة المالية الحالية تمنع الأمم المتحدة من دفع التعويضات اللازمة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة -معظمهم من البلدان منخفضة الدخل - في مواعيد مناسبة ومعروفة مسبقاً، مما يعوق قدرة هذه القوات على القيام بمهامها الأمنية التي تشتد الحاجة إليها.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٩٠٪ من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، هي دول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في حين أن الدول التي لا تحترم تعهداتها المالية، هي في معظمها الدول الغربية.

٤- استمرار معدلات الفقر والبطالة

وعلى الجانب الاقتصادي لا تزال المؤشرات الاقتصادية للعديد من الدول الإفريقية لا تعكس تطور حقيقي في القطاعات الاقتصادية، فعلى الرغم من وجود ما يقرب من ٣٠ دولة ضمن قائمة الدول الناشئة أو الساعية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ووجود اقتصاديات داخل القارة تنصف بكونها ضمن قائمة الأسرع نمواً في العالم إلا أن هذا النمو لا يتم التعبير عنه في مؤشرات الحد من الفقر والبطالة وزيادة فرص التعليم وتطوير خدمات الصحة وغيرها من المؤشرات التنموية.

وتؤثر هذه المؤشرات على عمل أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة المعنية بالجوانب الاقتصادية في القارة وخاصة البرنامج الإنمائي. في الوقت الذي تتطلع إفريقيا إلى الحد من المشروعية السياسية والاقتصادية التي تفرضها بعض الجهات الدولية المانحة والتابعة للأمم المتحدة حيث تضاعف هذه المشروعية من الضغوط المفروضة على الحكومات وتقلص الأدوار الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بها هذه الحكومات.

٥- عدم وجود مقعد دائم لإفريقيا في مجلس الأمن

تبدو العلاقة بين الأمم المتحدة وإفريقيا متناقضة ففي حين قد يكون هناك الكثير من الحديث عن إفريقيا، فلا يوجد حديث كثير مع إفريقيا وعن دورها في الأمم المتحدة. تاريخياً، هذه الرابطة مرت بعدة مراحل كما تضمنت عدة مجالات كان من أشهرها مجالات حفظ السلام في إفريقيا.

ومع نهاية تولي كوفي أنان أمانة الأمم المتحدة بدأ نقاش واسع حول إصلاح المنظمة الدولية. ومع ذلك، فإن الكثير من الصخب حول إصلاح الأمم المتحدة لم يؤد إلى إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بدلاً من ذلك، كانت إحدى النتائج الملموسة القليلة للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥م، هي لجنة بناء السلام

٩٠٪ من البلدان المساهمة بقوات وشرطة من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الغربية لا تحترم تعهداتها المالية

كما يؤكد بعض المحللين والمراقبين أنه يمكن استبدال بعثات الأمم المتحدة ببعثات إقليمية مع تقديم الدعم اللوجستي والمالي من الأمم المتحدة؛ وهناك نماذج ناجحة على هذه التدخلات الإقليمية منها قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم)، تدخل جنوب إفريقيا وتنزانيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى بذل المزيد من الجهود الاستباقية. لاحتواء الصراع. إلا أن هذا التوجه يقلص من الدور الدولي للمنظمة الدولية وبيعت الحاجة إلى تطوير ميثاقها بما يتناسب مع التوجهات الجديدة، وقد يؤثر هذا التطور على المواجهة الفعالة لقضايا الصراع والإرهاب في القارة الإفريقية وخاصة في ظل ما تعانيه العديد من دولها من مشكلات وأزمات.

كما توجد حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للدفع بأطراف الصراعات إلى العملية السياسية وتنفيذ بنود هذه العملية للحد من الصراع، ويجب أن تؤكد الأمم المتحدة على هذا الاتجاه حتى لا تتحول عملياتها في إفريقيا لمجرد مغامرات عسكرية لا تؤتي ثمرها على المدى البعيد.

ولا تعني أوجه القصور في عمليات الأمم المتحدة بالضرورة أن حفظ السلام الذي ترعاه المنظمة قد فشل في إفريقيا ولكن يجب مراجعة هذه العمليات وتقديم الأفضل، وتحديد التفويض الممنوح للقوات بدقة شديدة، وكيفية التعامل مع السكان المحليين، مع اختيار أفراد هذه العمليات على نحو مميز ومتابعة سلوكياتهم في الدولة المضيفة.

مع ضرورة توفير نظام لفحص القوات المرسله إلى مناطق الصراع لضمان ملاءمتها للمهمة والحياد، بحيث لا تستخدم البلدان المساهمة بقوات حفظ السلام للأمم المتحدة إرسال القوات لتعزيز سياستها الخارجية وكسب مكافآت كبيرة لقواتها. فتواجه هذه القوات ليس سوى طريقة واحدة لإخماد الصراع. وحفظ السلام هو أداة قصيرة الأجل، لذا نحتاج إلى التفكير في كيفية ربط ذلك بعملية بناء السلام على المدى الطويل.

(PBC)، استفسر النقاش الذي تلا ذلك عن العلاقة بين إصلاح مجلس الأمن المتوقع وإنشاء لجنة السلام التابعة للأمم المتحدة وما إذا كانت هذه النتائج قد أفادت إفريقيا أم لا.

فمع وجود غالبية عمليات حفظ السلام التي فوضتها الأمم المتحدة في إفريقيا، فإن الحاجة إلى التحسين وإلى تمثيل إفريقيا في مجلس الأمن واضحة. ومما يزيد من ذلك، أن القارة التي تحشد ما يقرب من ربع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تظل المنطقة الرئيسية الوحيدة التي لا تتمتع بمقعد دائم وتتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

في عام ٢٠٠٥م، أيد القادة الأفارقة إجماع إزولويني، الذي اقترح إصلاح المجلس الذي سيكون لإفريقيا فيه خمسة مقاعد غير دائمة ومقعدان دائمان يتمتعان بحق النقض (الفيتو).

ورأى بعض المشاركين أن إصرار إفريقيا على الموقف كدليل على قوة الكتلة الإفريقية. من وجهة نظرهم، فإن مقعد دائم لإفريقيا بدون حق النقض سيكون ضاراً بالمنطقة الإفريقية. ومع ذلك، أعرب آخرون عن أسفهم لأن إفريقيا فقدت الزخم الاستراتيجي واتبعت بشكل أفضل نهج مجموعة الأربعة (G4) اليابان وألمانيا والهند والبرازيل واليابان. ففي الفترة التي سبقت قمة ٢٠٠٥م، استعانت هذه البلدان بالكتلة الإفريقية للحصول على دعم لاقتراح مجموعة الأربعة الإصلاحية، الذي أسقط الطلب على حق النقض في مقابل التمثيل الدائم. لكن إفريقيا لم تستطع التغلب على خلافاتها، كان هناك اتفاق كبير على أنه في الوقت الحالي، فرص إصلاح مجلس الأمن تكاد تكون معدومة. ومع ذلك، كان الحكم أقل حسماً حول لجنة السلام، وهي هيئة استشارية تم إنشاؤها لمنع تلك البلدان من العودة إلى الصراعات العنيفة.

خاتمة

لا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في إفريقيا وخاصة في مجالات الأمن والتنمية، ولكن هناك حاجة دائمة لتطوير هذا الدور وخاصة في ظل الأزمات التي تعاني منها القارة وانعكاساتها على المصالح الدولية فتركيز الأمم المتحدة على حفظ السلام وإنهاء الصراعات في إفريقيا قد واجه العديد من العقبات نتيجة لاستمرار الأسباب الجذرية للصراعات والإرهاب وعدم التركيز على معالجتها بصورة فعالة.

سيطرة القوى الكبرى أفشلت منظمة الأمم المتحدة مجلس الأمن أداة القوى الكبرى للهيمنة على العالم.. والتعددية قادمة

تشكل منظمة الأمم المتحدة كفكرة ومشروع، أحادي الآليات التي تسعى إلى مأسسة القرار الدولي بغرض تحقيق الأمن والسلم الدوليين، إذ تعود أهداف الأمم المتحدة حسب مبادئ ميثاقها التأسيسي إلى إحلال الأمن والسلم الدوليين، حتى وإن كانت هذه الأخيرة قامت على أنقاض فشل الجماعة الدولية في إقرار السلم والأمن الدوليين في العالم إثر الفشل الذريع الذي منيت به عصبة الأمم، فجاءت الأمم المتحدة كفكرة أمريكية زكتها القوى الأوروبية جاءت، كمحاولة لضبط التوازن والانتزان داخل المشهد الدولي وإعمال مبدأ القانون الدولي بما يتيح بسط السلم والأمن الدوليين وتحقيق الكرامة الإنسانية من خلال أبعادها من ويلات الحروب التي أفتكت بالبشرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وعلى الرغم من أن تأسيسها جاء كتوزيع للقوة العالمية بين القوى الكبرى وهذا ما يعبر عنه مجلس الأمن والذي يعتبر بمثابة أهم محركات هذه المنظمة إذ أن وجود خمس دول تسيطر على القرار الدولي تعبير صريح، على أن هذه المنظمة تقع تحت سيطرتها.

د. فاتح خننو

من بين الأهداف الأساسية هو إعادة بعث السلم والأمن الدوليين والوصول إلى استراتيجية من خلالها يتم حل الأزمات وتسويتها وفق منظورات الحوار والتفاوض وهذا المسعى الذي يعتبر نظرياً نبيل إلى أبعد الحدود حصلت له ارتطامات مع مجموعة من الأزمات العالمية التي لم تستطع المنظمة الأممية حلها بل هي مفتعلة في بعض الأحيان من قبل قوى تحوز القرار داخل مجلس الأمن من أجل تمرير مشاريعها الاستراتيجية والتي تتماهى مع مصالحها ونفوذها.

تشير الهياكل المؤسسية داخل الأمم المتحدة إلى وجود مسعى نبيل لتحقيق هدف يرتقي بالشعوب، من خلال وجود الجمعية العامة التي تعبر عن إحدى أذرع الأمانة العامة بالإضافة إلى مجلس الأمن والتي تعتبر بمثابة البرلمان العالمي الذي يتم من خلاله مناقشة وتداول القضايا المطروحة في جدول الأعمال الدولي والمرتبطة بمجموعة الأزمات التي تشغل المشهد الدولي ويتم ذلك خلال كل عام من شهر سبتمبر، كما تحوز الأمم المتحدة أيضاً على منظمات ذات طابع تخصصي، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتكون من 54 دولة ويحوز على حوالي 70 بالمئة من ميزانية المنظمة

أولاً: الأمم المتحدة بين المساعي النبيلة والأهداف الحقيقية

تعتبر منظمة الأمم المتحدة منظمة من الجيل الثاني، جاءت بعد ظهور عصبة الأمم التي أنتجتها الحرب العالمية الأولى والتي لم يكتب لها النجاح، حيث جاءت منظمة الأمم المتحدة كمنتج لنهاية الحرب العالمية الثانية، وكتعبير عن وجود هيكل مؤسسي يضم مجموعة من الوحدات الدولية والوحدة هنا المقصود بها، هي الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، وذلك سنة 1945م، في مدينة سان فرانسيسكو غرب الولايات المتحدة الأمريكية وبعد مناقشات حثيثة بين خمسين دولة ولدة شهرين من الزمن تم الاتفاق على إنشاء منظمة عالمية سميت منظمة الأمم المتحدة ومقرها نيويورك بتاريخ 24 أكتوبر سنة 1945م، وكانت أولى ديباجات المؤتمرين هي عبارة نحن شعوب الأمم المتحدة آلينا على أنفسنا إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب المدمرة وذلك من خلال الاتفاق على ديباجة تحمل أفكاراً تدعو إلى إحلال الأمن والسلم الدوليين ويشير ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء في سياق تراكم تاريخي من اجتماعات بين الدول المؤسسة لها بغرض وضع حد للحروب التي أنهكت البشرية وأعدت رسم الخرائط الجغرافية والجيوسياسية، وكان

تناقض كبير بين الطرح المثالي للأمم المتحدة وبين الطرح الواقعي الذي استخدمته القوى الكبرى داخل مجلس الأمن وهددت السلم العالمي

فكرة الأمم المتحدة وحق الفيتو في حد ذاته هو فكرة أمريكية بامتياز وتعبير حقيقي عن ميلاد النظام الدولي الجديد لما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية والذي شكل نقطة تحول حقيقي لموازنين القوة العالمية وإعادة ترتيبها ومأسستها والدليل على ذلك هو إلقاء نظرة بسيطة بقراءة عميقة داخل الدول المكونة لمجلس الأمن الدولي سنجد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وقوى الناتو والأطلسي مقابل معسكر الشرق المتكون من الصين وروسيا، إذ أن مجلس الأمن ليس للأمن ولكن لتعبير حقيقي عن توزيع القوة العالمية لصالح المصالح العالمية والاستراتيجية للدول المكونة له.

وتشير المؤشرات إلى أن أكثر الدول التي استخدمت حق الفيتو هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتأخذ روسيا حصة النصيب الأكبر تليها الولايات المتحدة الأمريكية وقد أنصبت مجملهما على عموم القضايا المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط منذ خمسينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، مع تجدد بؤر التوتر اليوم الموجودة في سوريا وليبيا واليمن ولايزال المعسكران معسكر الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ومعسكر الشرق بقيادة الصين وروسيا على ضوء اقتراح قرارات ومشروعات قرار يتم كبحها من فريق ضد الآخر وهذا يعبر على أن النظام العالمي الجديد، لايزال يتبلور ويتشكل على مقياس تقاسم المصالح الاستراتيجية على مناطق نفوذ استراتيجية والصراع حولها في العالم ويأخذ الشرق الأوسط وقضاياها نصيب الأسد.

وتشير المؤشرات إلى أن ما بعد فترة ١٩٩٠م، قد شهد حق استخدام الفيتو لصالح إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ووصل بها الحد إلى استخدام حوالي ٣٢ فيتو ضد قرارات تنتقد إسرائيل وسياستها العنصرية والعدوانية على أراضي الشعب الفلسطيني المحتل، وهي سياسة الانحياز اللا مشروط التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وشقيقتها بريطانيا وفرنسا في مجلس الأمن لصالح إسرائيل.

ثالثاً: إصلاح الأمم المتحدة ومستقبل العالم على ضوء التحولات الجيوسياسية

تطرح فكرة إصلاح الأمم المتحدة إحدى الطروحات الجديدة التي نادى بها الأمين العام الأممي كوفي عنان، وربما هذه الإشارة إلى فكرة إصلاح الأمم المتحدة يعبر عن وجود خلل

ويهتم هذا الهيكل بمجموع القضايا ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، كما تتكون أيضاً المنظمة الأممية محكمة العدل الدولية ومقرها لاهاي وتعني بحل المنازعات الدولية والاحتكام إليها في إصدار فتاوى قانونية للوكالات المتخصصة داخل الأمم المتحدة ومجلس الوصاية المخصص للحفاظ على الأقاليم المستقلة وقد كانت نهاية وصايتها على ١١ إقليمًا قد انتهت منذ سنة ١٩٩٤م.

كما سعت المنظمة الأممية أيضاً إلى المساعدة في المجال الإنساني عبر إرسال فرق إغاثة إلى المناطق المنكوبة من العالم، كما دعمت فرص التعليم والصحة عبر العديد من الدول واهتمت بقضايا ذات الطابع الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يشكل الركيزة الأساسية لبلورة أفكار الأمم المتحدة، بشأن القضايا ذات الطابع الاقتصادي والتموي والسياسي والاجتماعي والبيئي والأمني وتقديم الغذاء والتطعيمات الصحية للدول التي تعاني هشاشات اجتماعية تصل في بعض الأحيان إلى المجاعة، ولعبت القبعات الزرق دوراً معتبراً في الوقوف على بؤر التوتر المختلفة في العالم، كمشاهدة لإرساء أسس السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من كل هذه النشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة إلا أنها شهدت إخفاقات كثيرة في مناطق مختلفة من العالم جراء وجود أجناس عميقة وأيدولوجيات عميقة لقوى تحوز القرار الدولي داخل مجلس الأمن كأحد أبرز محركات المنظمة الأممية والتي تعبر عن ميلاد نظام عالمي جديد.

ثانياً: مجلس الأمن: سيطرة الكبار على القرار الدولي

يشكل مجلس الأمن أحد أهم محركات صنع القرار الدولي وهو ذراع الأمانة العامة ورثته الأساسية ويتكون من ١٥ عضواً، عشرة غير دائمين ويتخذ القرار فيه بأغلبية ٩ أعضاء ويحق للدول الخمسة كبح أي قرار عن طريق إشعار الفيتو، وكان الأخير محل النقاش بين الدول المؤسسة للمنظمة الأممية خلال الاجتماعات التي عرفتها خلال شهرين من الزمن قبل ميلاد المنظمة الأممية بتاريخها المعروف، وقد شكلت نقطة الخلاف بين المؤتمرين حول مجلس الأمن وحق الفيتو فيه وكلمة فيتو باللغة اللاتينية تعني أنا أعترض، بل وصل الحد بالمندوب الأمريكي إلى القول لا ميثاق للأمم المتحدة دون وجود حق الفيتو، وهذا تعبير صريح، على أن

القرم وتوغلها داخل أوكرانيا وخلط أوراق الأطلسي، بل وصل الحد ببوتين صرح مرة أنه إذا وصل الغرب الضغط على روسيا فإنها ستنفجر عليكم وحجم الامتداد الروسي واضح اليوم في سوريا وليبيا وكذلك الصين التي تتموقع كعملاق اقتصادي يسعى لأن يبرر مقولة أن القرن المقبل هو قرن الجنس الأصفر، فطريق الحرير هو تعبير واضح عن عزف عالمي صيني تجاري واقتصادي وحضاري، كما تتموقع ألمانيا أيضًا بنموذج اقتصادي جذاب وذو قدرة على التأثير في مجال الصناعات والطاقت المتجددة فألمانيا أصبح لها مجال نفوذ لا يستهان به في العالم كما يشهد العالم برونز قوى ناشئة تسعى لأن تتموقع في المشهد الدولي كإندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وتبدي سخطاً على سياسات الأحادية القطبية المغلفة بالأمركة، كل هذه التحولات تبرز أن بؤادر ميلاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب قد بدأ يلوح في الأفق وبالتالي أصبحت المنظمة الأممية على محك اختبار مدى جديتها في استيعاب التحولات الجيو سياسية والجيو اقتصادية الجديدة وتحديد مسار واضح لإصلاحها بحيث تصبح مؤسسة جامعة لكل التوازنات الدولية والإقليمية بتمثيله إذا لا يعقل أن لا يمثل العالم العربي والإسلامي الذي يعتبر ثقلاً تاريخياً وحضارياً في منظمة الأمم المتحدة.

النتيجة

لقد عبرت الأمم المتحدة كفكرة جاءت كنتيجة لوضع انتصار الحلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مبلورة بذلك ميلاد نظام عالمي جديد وعلى الرغم من بعض الأهداف النبيلة التي سعت المنظمة الأممية إلى تحقيقها إلا أنها فشلت في إرساء مفهوم واضح للسلام العالمي، جراء تعطيل قرارها من قبل مجلس الأمن الذي يعبر، عن توزيع القوة العالمية، فرضها وضع ما بعد انتصار الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من فكرة إصلاح الأمم المتحدة المطروحة على جدول الأعمال الدولي من كل دورة للجمعية العامة كل عام، إلا أن صدق النوايا في تحقيق ذلك بعيد كل البعد عن الطموحات الحقيقية لذلك فالكبار لا يؤمنون إلا بالقوة والقوة والمصلحة الوطنية، هما ساقا العلاقات الدولية كما يقول هانس مورقن توارنر المدرسة الواقعية وبالتالي فرص نجاحها ونجاح إصلاحها بات على محك مجلس الأمن وتبلور النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

مؤسساتي داخل أكبر هيئة عالمية تسعى إلى مأسسة القرار الدولي، مع ازدياد شديد للانتقادات لها في أنها فشلت في أداء مهمتها الرئيسية والمتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين وإقرار القانون الدولي لحفظ الكرامة الإنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فهناك تناقض كبير في الطرح المثالي للأمم المتحدة وبين الطرح الواقعي الذي عملت به الكثير من القوى الكبرى داخل مجلس الأمن عملت من خلالها على تهديد السلم العالمي.

وربما النقطة المتفق عليها بين دراسي القانون الدولي والمنظمات الدولية كمدخل لإصلاح الأمم المتحدة هو تحديد صلاحيات مجلس الأمن والقوى المكونة له، فالدول المؤسسة لميثاق الأمم المتحدة في صياغتها لبنود مجلس الأمن جعلت منه مؤسسة داخل مؤسسة أعطيت لها صلاحيات دون محاسبة حتى ولو تعارضت مع مبادئ القانون الدولي وقامت بانتهاكه، كما أن مسألة التمثيل تطرح بقوة في هذا السياق، إذ كيف لعالم يعرف ثقافات متعددة أن يمثل فقط في مجلس الأمن من خلال خمسة دول تحوز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقد بدأت فكرة إصلاح الأمم المتحدة تنتقل عبر دورات الأمم المتحدة في الجمعية العامة من كل سنة ليتم طرحه على مستوى جدول الأعمال وفعلاً تم التحرك في إحدى أبعاد إصلاح الأمم المتحدة في الجانب المالي والإداري لكن بقي الإصلاح السياسي على مستوى بلورة قرار دولي يخدم السلام العالمي حبيس تصورات الدول الكبرى التي تتغذى من مصالحها الاستراتيجية، فمثلاً طرحت فرنسا فكرة إصلاح في جانب سياسي للأمم المتحدة تركزت حول مجلس الأمن وكيفية اتخاذ القرار فيه، فمثلاً تم اقتراح أنه في حالات الإبادة الجماعية يجب تعطيل حق الفيتو في هذا الجانب لكن هذا الطرح قبل بالرفض من قبل قوى داخل مجلس الأمن، وربما كان هذا الطرح يحمل نوعاً ما أيديولوجيات عميقة، فقد تتورط دول داخل مجلس الأمن في هذا في دول معينة ثم تجعل منه أداة لتنفيذ استراتيجيتها، وربما رفضت القوى الكبرى داخل مجلس الأمن لفكرة الإصلاح هو لضمان لها لما أنتج بعد الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء والذي جاء مجلس الأمن كهدية تقدم له لحفظ التوازن والاعتزان داخل المشهد الدولي.

وربما المشهد يعيد نفسه الآن على ضوء أيضاً ازدياد بؤر التوتر في العالم وتزايد حدة الصراع بين الفاعلين الإقليميين والدوليين وصعود قوى جديدة تسعى الآن للتموضع في بنية النسق الدولي الجديد، فروسيا اليوم أصبحت قوة مناهضة للنفوذ الأمريكي وتبين ذلك من خلال ضمها لشبه جزيرة

استثمار التوافق الدولي لتوحيد الجهود وإيجاد خارطة طريق

الدور الأوروبي في ليبيا:
حدود الانخراط وتداعيات التدخل

يتسم الانخراط الأوروبي في الأزمة الليبية منذ اندلاعها في فبراير عام ٢٠١١م، بعدة سمات، لعل أبرزها هو عدم بلورة موقف أوروبي موحد تجاه ليبيا، في ظل تفضيل بعض الدول الأوروبية، وبالتحديد فرنسا والمملكة المتحدة، أولوية الحل العسكري في التعامل مع الثورة الليبية بما أدى إلى درجة من درجات توازن الضعف بين الثوار من جانب وكتائب القذافي من جانب آخر في ظل انتشار مكثف للأسلحة، كذلك فإن التعامل الأوروبي هو تعامل برجماتي يراعي مصالح كل دولة على حدة، وهو ما أدى إلى تنافس فرنسي- إيطالي وصل إلى حد الصراع الخفي ثم الصراع العلن والحرب الكلامية بين الطرفين. وفي ذات السياق، فإن الدور الأوروبي يتسم بالضبابية والازدواجية، وذلك في ظل عدم وجود مواقف واضحة تجاه أطراف الأزمة الليبية، وهو ما تجلّى بشكل واضح خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث أن الموقف الإيطالي نموذجاً على ذلك، وهو موقف بالرغم من اتساقه مع مواقف حكومة الوفاق إلا أنه من آن لآخر يكون مُنفتح على قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر، وبالرغم من دعوة الدول الأوروبية إلى الحوار ورفض استخدام السلاح إلا أنها لا تتبنى مواقف حاسمة تجاه المليشيات المسلحة المنتشرة في العاصمة طرابلس برعاية من حكومة الوفاق، وكذلك لا تتخذ الدول الأوروبية مواقف حاسمة تجاه بعض الدول التي لا تكف عن تصدير الأسلحة والمقاتلين، بحرّاً وجواً، إلى ليبيا، وبالتحديد تركيا؛ التي تستغل التراخي الدولي والأوروبي من أجل تأجيج الصراع الليبي.

أحمد عبد العليم

تضمن القرار ١٩٧٠ لمجلس الأمن في فبراير ٢٠١١م، حظر سفر عدة شخصيات ليبية بارزة على رأسها معمر القذافي وتجميد أصوله، بالإضافة إلى حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا مع قيام أعضاء مجلس الأمن بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا ومصادرة كل ما يحظر توريده وإتلافه، في حين سمح القرار ١٩٧٣ الصادر في مارس ٢٠١١م، للدول الأعضاء في مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية على أي جزء من الأراضي الليبية.

وقد شكّل القرار الأخير جوهر التحركات الأوروبية تجاه الأزمة الليبية، وتعتبر فرنسا والمملكة المتحدة هما المحرك الرئيسي لذلك القرار بعد أن قاما بصياغته برعاية أمريكية، وبالتالي فقد شكّل ذلك القرار الأساس القانوني لتحرك الدول الأوروبية من أجل التدخل في الأزمة الليبية في إطار اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك؛ يحاول هذا التحليل إلقاء الضوء على الانخراط الأوروبي في الأزمة الليبية منذ بداياتها، وكذلك إلقاء الضوء على ملامح الصراع الفرنسي-الإيطالي حول ليبيا، مع محاولة تحديد أبرز الدوافع التي تحركت الدول الأوروبية في مواقفها تجاه الشأن الليبي، علاوة على تبيان أبرز التداعيات المرتبطة بالدور الأوروبي في ليبيا.

أولاً: الدور الأوروبي إبان الثورة الليبية

جاء موقف الاتحاد الأوروبي مؤيداً للثورة الليبية التي قامت بهدف إسقاط نظام الرئيس الليبي معمر القذافي، وقد قام الاتحاد في أواخر فبراير ٢٠١١م، بفرض عقوبات على القذافي، وكذلك بعض أفراد أسرته علاوة على حظر بيع أي شيء يمكن استخدامه ضد المتظاهرين مثل الغاز المسيل للدموع ومعدّات مكافحة الشغب. وقد تبلور الدور الأوروبي خلال الثورة الليبية انطلاقاً من غطاء قانوني مُتمثّل في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث

طالما ظلّ الدور الأوروبي في الأزمة الليبية غير توافقي وبطابع صراعي تظل إعادة بناء الدولة الليبية وتوحيدها أمراً صعباً

الوصول إلى حلول للأزمة الليبية حيث سعت إيطاليا إلى إزاحة باريس، ومحاولة لعب دور يتسم بقدر أكبر من الحيادية يربط بين الحفاظ على تماسك حليفها الرئيسي المتمثل في فايز السراج وحكومة الوفاق من جانب وبين الانفتاح على حفتر من جانب آخر، بالرغم من انتقادات تحركات الأخير العسكرية. بيد أنه في مطلع عام ٢٠١٩م، خرج الصراع بين الدولتين الأوروبيةيتين إلى مرحلة الحرب الكلامية بينهما، حيث هاجم نائب رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو سالفيني الدور الفرنسي في ليبيا، واعتبر أن باريس لا ترغب في استقرار الوضع ربما بسبب "تضارب مصالحها النفطية مع مصالح إيطاليا"، وفق تصريحات رسمية له.

ويمكن القول بأن إطلاق معركة طوفان الكرامة في أبريل عام ٢٠١٩م، من جانب الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر بهدف التخلص من الميليشيات المسيطرة على العاصمة طرابلس، قد شكلت أحد محركات الصراع الفرنسي-الإيطالي، خاصة في ظل انحياز إيطاليا بدرجة كبيرة إلى حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، وقرب وجهة النظر الفرنسية من خطوات حفتر باتجاه تحرير العاصمة طرابلس من الميليشيات المسلحة.

حيث عارضت إيطاليا معركة طوفان الكرامة وسعت لاستصدار بيان من الاتحاد الأوروبي ينتقد تلك المعركة، ولكن قامت فرنسا بعرقلة بيان الاتحاد الأوروبي، وأكدت الخارجية الفرنسية في ١١ أبريل الماضي، أنها لم تعرقل البيان ولكن أرادت تعزيز نصّ البيان بشأن ليبيا في ثلاثة مجالات، هي وضع المهاجرين، مشاركة جماعات خاضعة لعقوبات الأمم المتحدة، وسبل التوصل لحل سياسي مدعوم أممياً.

وفي مايو الماضي، حاولت الدولتان التقارب السياسي فيما يتعلق بالوضع الليبي، حيث دعا وزيراً خارجية البلدين إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في طرابلس واستئناف الحوار السياسي، وطالبا الأطراف المعنية بالنأي بنفسها عن الجماعات الإرهابية، ويعكس ذلك تطوراً مهماً في مواقف الدولتين في إطار محاولة التقارب في الرؤى بخصوص الأوضاع الليبية.

ثالثاً: دوافع التدخل الأوروبي في ليبيا

١. الثروات النفطية:

يعتبر النفط هو المحرك الأبرز للصراع الأوروبي على ليبيا، وهو الصراع المتمثل بشكل رئيسي في الخلافات الفرنسية

ويمكن في هذا الإطار تفهّم كون فرنسا، كانت أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للدولة الليبية، وذلك في العاشر من مارس ٢٠١١م، وكذلك كان للدول الأوروبية دور بارز عبر عمليات حلف الناتو في ليبيا.

حيث أنه في أواخر مارس ٢٠١١م، تسلّم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، وذلك إثر تفويض أممي تم بموجبه عمل منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وكذلك السماح لقوات عسكرية أجنبية، منها قوات الحلف، باستخدام مختلف الإجراءات اللازمة لحماية الليبيين، وقد قامت طائرات الناتو بأكثر من ٢٦ ألف طلعة جوية، أكثر من ثلثها لأهداف هجومية، وقد تم تدمير حوالي ستة آلاف هدف وإصابتها بخسائر كبيرة.

جدير بالذكر أن أكثر دول شاركت في تلك المهام، هما فرنسا وبريطانيا، فيما عارضت ألمانيا التدخل، وفي أواخر أكتوبر عام ٢٠١١م، أعلن حلف الناتو عن انتهاء عملياته في ليبيا، ولم ينشر الحلف قوات برية منذ بدء العملية حتى نهايتها.

ويرتبط انتهاء العمليات بشكل رئيسي بمقتل معمر القذافي في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م، حيث أن الحلف قد اعتبر أنه بمقتل القذافي قد انتهى نظامه وبدأت مرحلة جديدة في ليبيا بعد حقبة استمرت حوالي أربعة عقود، وكذلك فقد رفض الحلف طلب من المجلس الوطني الليبي الانتقالي بتمديد مهمته حتى نهاية عام ٢٠١١م.

ثانياً: الصراع الفرنسي - الإيطالي

شكلت ليبيا ساحة للتنافس بين كل من فرنسا وإيطاليا، وهو تنافس يصل حدّ الصراع بين الدولتين، في إطار تباين المصالح لكليهما في ليبيا، ويمكن القول بأن ذلك الصراع قد تبلور بشكل أكبر خلال العامين الأخيرين خاصة في ظل النجاحات التي حققتها المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا وجنوبها. وقد نجحت فرنسا في عقد مؤتمر دولي في التاسع والعشرين من مايو ٢٠١٨م، بمشاركة أممية من أجل الوصول إلى حل للأزمة الليبية، وقد اتفقت الأطراف المتنازعة، وعلى رأسهم قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، على إقامة انتخابات تشريعية ورئاسية في نهاية عام ٢٠١٨م.

وهو ما دفع إيطاليا لمحاولة لعب دور مواز عبر دعوتها لعقد مؤتمر "باليرمو" في منتصف نوفمبر ٢٠١٨م، من أجل محاولة

الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن الصراع في ليبيا في عام ٢٠١١م، أدى إلى هجرة أعداد ضخمة بلغت نحو (٧٦٨) ألف ليبي، وأنه بحلول فبراير ٢٠١٥م، فقد شكّل المهاجرون من ليبيا نحو (٩٠٪) من إجمالي المهاجرين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

وتشير تقديرات دولية أخرى إلى أن النزاع المسلح قد أثر بشكل سلبي في حياة أكثر من ثلاثة ملايين شخص في مختلف أنحاء ليبيا، وأصبح نحو (٢,٥) مليون ليبي في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، وأن ذلك يشمل الأشخاص النازحين داخل البلاد وغير النازحين من السكان المتضررين من النزاع واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

وتعتبر إيطاليا هي أكثر دولة أوروبية تضررت من موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من البحر المتوسط حتى أنها قد تدفق إليها أكثر من ١٨٠ ألف مهاجر غير شرعي في عام ٢٠١٦م، غالبيتهم قدموا من السواحل الليبية.

وقد كشفت تقارير لمنظمات دولية معنية بالهجرة انخفاضاً في وصول أعداد المهاجرين إلى أوروبا خلال عام ٢٠١٨م، حيث وصل حوالي (٧٨) ألف مهاجر فقط عبر البحر المتوسط، ويعتبر هذا الرقم هو الأقل منذ عام ٢٠١٤م.

رابعاً: تداعيات التدخل الأوروبي في ليبيا

كان للتدخل الأوروبي في الأزمة الليبية عبر مراحلها المختلفة دور كبير في تأجيج الصراع خاصة في ظل عدم بلورة موقف أوروبي موحد لاسيما مع تفاقم الصراع الفرنسي-الإيطالي في السنوات الأخيرة، وكذلك في ظل فشل الوساطات الأوروبية في تحقيق أي نتائج ملموسة في حلحلة الوضع الليبي، ويمكن توضيح أبرز تلك التداعيات على النحو التالي:

١. تزايد حدة العسكرية:

شكل لجوء أغلب الدول الأوروبية إلى تفضيل الحل العسكري ودعم تدخل الناتو في الأزمة الليبية إلى تزايد حدة العسكرية وتأجيج الصراع بشكل كبير، وهو ما كان له دور كبير في تدهور الأوضاع الأمنية خاصة في ظل الانحياز الأوروبي إلى الثورة الليبية التي كانت بلا قيادة واضحة، وقد أدت الضربات العسكرية الأوروبية ضد قوات القذافي إلى إحداث نوع من "توازن الضعف" بين الثوار من جانب وبين كتائب القذافي من جانب آخر.

وهو ما أدى إلى سيولة الصراع واستمرار تفاقمه في ظل عدم قدرة أي طرف على حسم الصراع لصالحه في ظل امتلاكه للسلاح، وفي هذا الإطار يُقدّر تقرير منظمة "كرايسز جروب" عدد الذين حملوا السلاح في ليبيا عقب إسقاط القذافي بأكثر

-الإيطالية، وذلك في ظل الرغبة الملحة للسيطرة على ثروة البلاد النفطية الهائلة، حيث تُقدّر "أوبك" احتياطات ليبيا من النفط بنحو ٤٨ مليار برميل، بما يجعلها الأكبر في إفريقيا. وتعد شركة "إيني" الإيطالية هي أكبر شركة أجنبية في ليبيا، وقد نجحت الشركة في عام ٢٠١٧م، في تحقيق أعلى معدل يومي لإنتاج النفط الليبي بحوالي (٢٨٤) ألف برميل يومياً، بالرغم من تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد.

كذلك توجد شركة النفط الفرنسية العملاقة "توتال"، والتي بلغ إنتاجها ما يعادل ٢١ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٧م، وهو إن كان أقل بكثير من إيطاليا، إلا أنه ضعف مستوى إنتاج الشركة الفرنسية في السنوات السابقة.

وما يثير قلق إيطاليا هو نجاح "توتال" في شراء حصة شركة "ماراثون أويل" الأمريكية التي تمتلك نسبة من امتياز حقل الواحة جنوب شرق ليبيا علاوة على امتلاك "توتال" ٢٧٪ من حقل شرارة في جنوب غرب ليبيا، والذي يُعد ثالث أكبر حقل نفطي في البلاد.

٢. مكافحة الإرهاب

حيث أن عدم الاستقرار في ليبيا يؤثر بشكل كبير على المصالح الأوروبية في غرب إفريقيا وكذلك في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أعلنت عنه فرنسا بشكل رسمي حيث أعلن وزير خارجية فرنسا "جان إيف لودريان" في مايو الماضي أن مكافحة الإرهاب هو الهدف الأول لفرنسا في المنطقة منذ وقت طويل.

خاصة وأن معظم الأسلحة المهربة إلى غرب إفريقيا تأتي من ليبيا، وكذلك فإن الكثير من الجماعات الإرهابية لديها قواعد في ليبيا تؤثر بها على استقرار منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير، وهو ما تجلّى مع محاولة تنظيم داعش الانتشار في ليبيا قبل أن يتم هزيمته في سرت في أواخر عام ٢٠١٦م، على يد الجيش الوطني الليبي.

إضافة إلى ذلك فإن استقطاب التنظيمات الإرهابية وانتشارها في ليبيا يؤثر بشكل كبير على أعمال شركات النفط الأوروبية في ليبيا خاصة في ظل كون الصراع على المنشآت النفطية كان أحد أبرز أوراق الضغط والمساومة بين المليشيات المسلحة من جانب وبين الجيش الوطني الليبي من جانب آخر.

٣. منع الهجرة غير الشرعية

يعتبر منع توافد المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى أوروبا هو أحد دوافع التحركات الأوروبية في الأزمة الليبية، حيث يشير تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥م، والصادر عن

٢. تدهور الوضع الاقتصادي

شكّل الصراع الأوروبي في ليبيا أحد أسباب تفاقم الأوضاع الاقتصادية في ليبيا بعد الثورة، خاصة في ظل التراجع الكبير في عملية إنتاج النفط وتصديره في ظل انتشار الميليشيات المسلحة وتأثيرها سلباً على المنشآت النفطية.

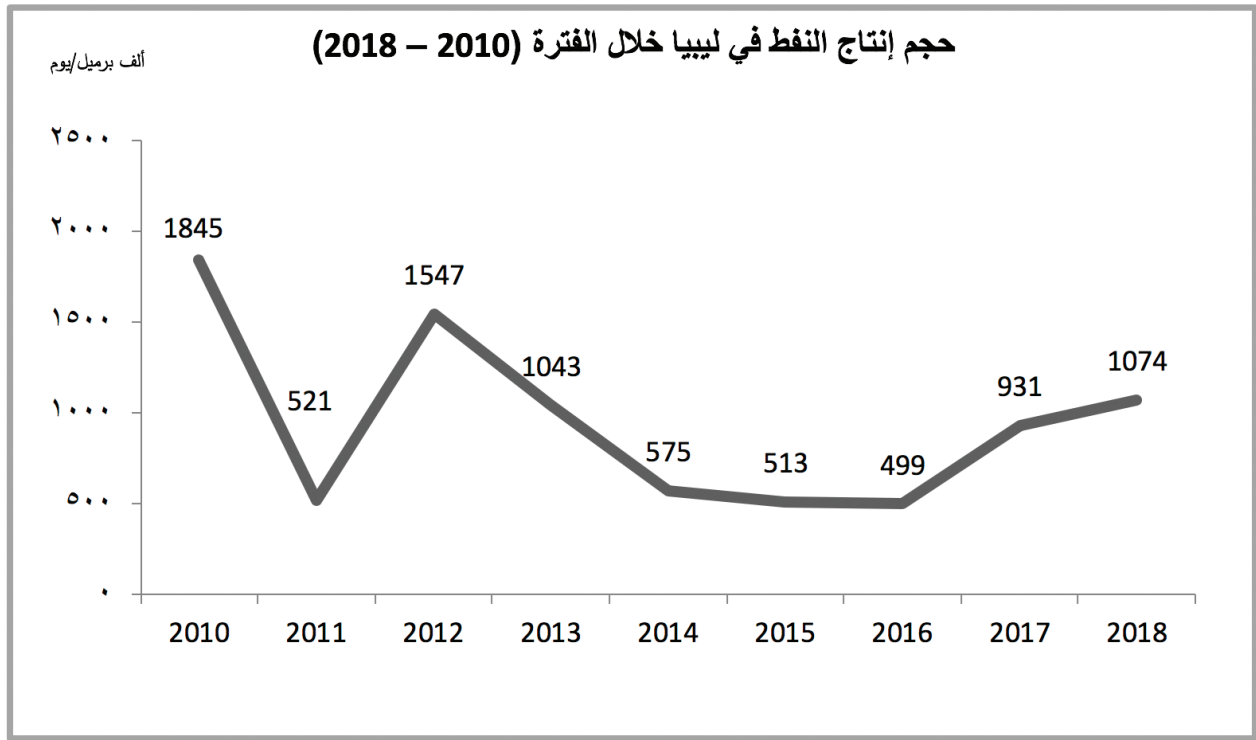
ووفق بيانات البنك الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي الليبي تراجع بعد الثورة بشكل كبير، وكان قد بلغ عام ٢٠١٠ م، نحو (٧٤,٨) مليار دولار، قبل أن يتراجع بشكل كبير بعد الثورة حتى بلغ في عام ٢٠١٥ نحو (٢٩,٣) مليار دولار، ولكن مع نجاح الجيش الوطني في السيطرة على أكثر من ٩٠٪ من الأراضي الليبية فقد شهد تحسناً ملحوظاً في عام ٢٠١٨ م، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو (٤٨,٣٢) مليار دولار.

وقد أثرت الأوضاع الأمنية على إنتاج ليبيا من النفط خلال الفترة من ٢٠١٠ م، حتى عام ٢٠١٨ م، حيث تراجع إنتاج النفط بشكل كبير خلال الفترة التالية للثورة، وهو ما توضحه تقارير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) خلال تلك الفترة على النحو التالي:

من (١٢٥) ألف ليبي، وهو ما يتشابه مع ما نتج عن إسقاط نظام القذافي من انتشار مكثف للأسلحة تتفاوت تقديراتها بين (٢٠) إلى (٣٠) مليون قطعة سلاح.

وهو ما يؤكد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب لعام ٢٠١٣ م، والذي يشير إلى أن الدولة الليبية عانت في ظل انتشار الأسلحة والذخائر غير الخاضعة للرقابة في كل مكان، والحدود التي يسهل اختراقها بالإضافة إلى انتشار الميليشيات المسلحة، بما ساعد على تأجيج الصراع الليبي بشكل كبير.

ويشير "مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨"، والصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP) والذي يعتمد في منهجيته على مستوى الأمن داخل المجتمع ودرجة الصراعات المحلية أو الدولية وشرعية الحكومات القائمة، إلى أن ليبيا قد جاءت في المرتبة (١٥٧) عالمياً؛ أي أنها تعدّ ضمن أسوأ عشر دول في العالم فيما يتعلق بالسلام، وذلك في ظل كثافة الصراع الداخلي مقارنةً بترتيبها في عام ٢٠١٠ عندما جاءت في الترتيب (٥٦) عالمياً.



المصدر: حجم إنتاج النفط في ليبيا الصادر عن موقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٨.

<https://www.eia.gov/beta/international>

لجوء أغلب الدول الأوروبية للحل العسكري ودعم تدخل الناتو في الأزمة الليبية أدى إلى تزايد حدة العسكرة وتأجيج الصراع بشكل كبير

الاقتصادية لكلٍ منهما دون وجود تنسيق أوروبي حقيقي في الملف الليبي.

كذلك فإن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا من شأنه أن يؤثر على أوروبا بشكلٍ سلبيٍّ خاصةً في ظل سعي بعض التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم داعش، إلى إعادة التموضع من جديد في ليبيا، وهو ما يؤثر على المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وكذلك في غرب إفريقيا، وبما يدفع نحو زيادة تدفقات موجات الهجرة غير الشرعية التي تثقل كاهل الدول الأوروبية.

لذا فإن استقرار الوضع الليبي ينعكس على الاستقرار في أوروبا، وهو ما يتطلب ضرورة توحيد الجهود الأوروبية وتضافرها خاصةً فيما يتعلق بملف القضاء على الميليشيات المسلحة، وهو الاقتراح الفرنسي بالأساس الداعي في مايو الماضي إلى إجراء تقييم لسلوك المجموعات المسلحة في ليبيا برعاية أممية، وهو ما يمكن البناء عليه بهدف القضاء على تلك الميليشيات التي يتم توظيفها من أطراف إقليمية ودولية بهدف زعزعة الاستقرار الليبي.

كذلك فإنه من الهام ضرورة تدشين حوار وطني بين كافة الأطراف المعنية بالشأن الليبي، والبناء على البيان السداسي الصادر في ١٦ يوليو الماضي، والذي تدعو فيه الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، الإمارات، ومصر إلى ضرورة وقف القتال في محيط العاصمة الليبية طرابلس، والعودة إلى العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، ويمكن استثمار هذا التوافق الدولي والإقليمي الكبير من أجل توحيد الجهود الأوروبية من جانب وتدشين حوار سياسي ليبيٍّ من جانب آخر يُفضي إلى خارطة طريق يتمخض عنها دولة ليبية موحدة.

ويتضح من الشكل حجم التباين والتراجع في إنتاج النفط الليبي حيث تراجع حجم الإنتاج إلى النصف تقريباً خلال عام ٢٠١٧ م، بحوالي (٩٣١) برميل يومياً مقارنة بحوالي (١٨٤٥) برميل يومياً خلال عام ٢٠١٠ م، كذلك فقد شهد عام ٢٠١٥ م، وعام ٢٠١٦ م، أكبر تراجع في إنتاج النفط الليبي في ظل تأثير تدهور الأوضاع الأمنية وكذلك السياسية.

٣. تفاقم عدم الاستقرار السياسي

تعاني ليبيا من درجة من درجات عدم الاستقرار السياسي الممتد خاصةً في ظل الصراع بين حفتر والسراج، وتزايد حدة الاستقطاب الإقليمي والدولي؛ والذي يعد الصراع الفرنسي - الإيطالي جزءاً منه، وهو ما يعوق إتمام بناء دولة ليبية موحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي لعام ٢٠١٧ م، يشير إلى أن ليبيا قد جاءت في المرتبة (١٩٠) عالمياً، أي أنها سادس أسوأ دولة في العالم فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، أما في عام ٢٠١٠ م، فقد جاءت ليبيا في المرتبة (٩٨) على مستوى العالم، والفارق الكبير بين الترتيبين يعكس حجم عدم الاستقرار السياسي في ليبيا خلال السنوات التالية للثورة الليبية.

حيث تعتمد منهجية المؤشر في ترتيب (١٩٤) دولة حول العالم وفق عدة محددات، لعل أبرزها النزاع المسلح والعنف في الدولة، والصراعات العرقية أو الدينية، وقد جاء ترتيب ليبيا على مدار السنوات (٢٠١٣-٢٠١٥ م) ضمن أسوأ عشر دول في العالم من حيث الاستقرار السياسي.

وختاماً، فإنه طالما ظل الدور الأوروبي في الأزمة الليبية دور غير توافقي، ويتسم بطابع صراعي، فإن إعادة بناء الدولة الليبية وتوحيدها يظل أمراً صعب التحقق، خاصةً في ظل تباين المصالح الأوروبية، وعلى رأسها الصراع المحتدم بين كلٍ من فرنسا وإيطاليا من أجل تعظيم المكاسب

قراءة في كتاب:

الأمم المتحدة وأمن الخليج سلسلة أوراق خليجية



ضمن سلسلة إصدارات مركز الخليج للأبحاث التي تحمل عنوان "أوراق خليجية" صدرت دراسة (الأمم المتحدة وأمن الخليج) للباحث والإعلامي البحريني يوسف محمد البنخليل، وهو متخصص في العلوم السياسية من جامعة الإمارات العربية المتحدة التي تخرج منها عام ٢٠٠٠م، وحاصل على ميدالية التفوق في الدراسات الجامعية من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين، ورئيس تحرير جريدة الوطن البحرينية، وعضو اللجنة الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وباحث سياسي في برنامج الدراسات الدولية وحوار الحضارات بمركز البحرين للدراسات والبحوث. وتناولت الدراسة دور الأمم المتحدة في مرحلة حربي الخليج الأولى والثانية، والتفتيش والرقابة على الأسلحة غير التقليدية في العراق، وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي للشعب العراقي من خلال تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، والمساهمة في معالجة النزاعات الحدودية والدولية في منطقة الخليج، ودور الأمم المتحدة في مرحلة الغزو الأمريكي - البريطاني، ومستقبل دور الأمم المتحدة الأمني في منطقة الخليج.

جدة: آراء حول الخليج

- ٢- دور الأمم المتحدة في مرحلة حرب الخليج الثانية.
- ٤- دور الأمم المتحدة في مرحلة الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق.
- ٥- التقييم العام.
- ٦- مستقبل الأمم المتحدة الأمني في منطقة الخليج.

ويستطرد الكاتب، لابد من الإشارة إلى أن الدراسة تركز على علاقة مجلس الأمن الدولي بدور الأمم المتحدة الأمني في منطقة الخليج، باعتبار مجلس الأمن الجهة الوحيدة الفاعلة ذات القرارات الملزمة في تحقيق أهداف المنظمة الدولية الخاصة بضمان وصيانة السلم والأمن الدوليين.

كما يقصد بالدور الأمني للأمم المتحدة في هذه الدراسة جميع الأنشطة والمهام التي تقوم بها المنظمة الدولية ومنظماتها المتخصصة من أجل تحقيق مبادئ السلم والأمن الدوليين التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥م.

وتعد مبادئ السلم والأمن الدوليين من أبرز المقاصد التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها كما جاء في الفقرة رقم (١) من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة من المقاصد.. "حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدوليين، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم لتسويتها".

ويقول المؤلف، بعد سقوط النظام السياسي في العراق (نظام صدام حسين)، بدأت مرحلة جديدة في عمل الأمم المتحدة ودورها الأمني في منطقة الخليج، حيث اختلفت التحديات والتهديدات الأمنية التي سيطرت على النظام السياسي الإقليمي الخليجي طوال أكثر من ربع قرن وبرزت تهديدات أمنية جديدة.

ويثير هذا الوضع تساؤلات هامة تتعلق بطبيعة الدور الذي من الممكن أن تمارسه المنظمة الدولية في ظل المتغيرات الإقليمية الجديد ة، فهل تنجح الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الخليجي وفق نظرية الأمن الجماعي مقارنة بدورها في المراحل الماضية؟ وما هي العوامل المؤثرة في هذا الدور؟ وكيف يمكن تقييم دور الأمم المتحدة وجهودها من أجل استتباب الأمن في منطقة الخليج؟ وما علاقة أهداف السياسات الأمريكية في منطقة الخليج بدور الأمم المتحدة الأمني، خصوصاً أن الولايات المتحدة تضخ للمنظمة الدولية ٢٥, ١ مليار دولار، وهو المبلغ الذي تتفقه وزارة الدفاع الأمريكية كل ٢٢ ساعة!

ويضيف المؤلف، مثل هذه التساؤلات وغيرها تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عليها للتعرف على طبيعة الدور الأمني للأمم المتحدة في منطقة الخليج من خلال تحليل نشاطها في مختلف المراحل التاريخية، كما تحاول الدراسة تقييم هذا الدور ومقارنته وتحديد العوامل المؤثرة فيه، ومن ثم استشراف مستقبله. وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة محاور هي:

- ١- الخلفية التاريخية.
- ٢- دور الأمم المتحدة في مرحلة حرب الخليج الأولى.

المجتمع الفوضوي في العلاقات الدولية

من دولها، ولكن المؤسف أن هذه القرارات تذهب إلى الأدراج المغلقة في أحسن الأحوال، إن لم تذهب إلى سلال نفايات الورق ولا يزال يتردد منها إلا أرقامها التي سرعان ما تسقط من ذاكرة البشرية، وسوف يظل الحال هكذا بالنسبة لقضايا دول العالم الثالث طالما استمرت تركيبة الأمم المتحدة على وضعها، وظل " الفيتو " سيد قرارات مجلس الأمن والذي هو مجرد رفع كف يد أحد مندوبي الدول الخمس الأوصياء على العالم في وجه أي قرار يسقط مهما كانت أهميته أو إنسانيته، وستظل تركيبة مجلس الأمن الدولي مجرد عصا غليظة في يد القوى العظمى تستخدمها عندما تريد لحساب مصالحها فقط، أو كما قال محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر الأسبق في حكومة النحاس باشا (١٩٥٠ - ١٩٥٢م) "إن الأمم المتحدة لا تسمع إلا هدير المدافع وأزيز الطائرات".

إذا الخيارات المتاحة أمام الدول المتضررة من الفيتو تكمن في عدة نقاط، منها اعتماد توازن القوى كأحد أهم الحلول، فعندما تقترب موازين القوى تتوازي مواقف الدول، وتتوقف الحروب العسكرية المباشرة، فرغم الاعتراض الدولي على امتلاك السلاح النووي إلا أنه يعد أحد أهم أسباب عدم نشوب الحروب، كما أن التكتلات الاقتصادية الكبرى من أهم العوامل التي تعيق استخدام القوة العسكرية بعد أن تحول الاقتصاد إلى أهم مصادر القوة في العصر الحديث، حيث تحافظ الدول الكبرى على مصالحها الاقتصادية وتتخاضى الدخول في معارك عسكرية إما لأنها مكلفة ماليًا، أو لأنها تؤثر سلبيًا على مصالحها الاقتصادية، وكذلك أهمية انخراط الدول المتجانسة والتي بينها قواسم مشتركة في تكتلات أو أحلاف اقتصادية، ودفاعية، وعسكرية، وغير ذلك لتستطيع صد الهجوم الخارجي بأدوات مختلفة وعبر توظيف المزايا النسبية لتحسين القدرات الدفاعية والتفاوضية مع الغير، خاصة بعد أن زادت حالة الاستقطاب التي كان البعض يعتقد أنها انتهت مع اختفاء الحرب الباردة التقليدية بسقوط الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى فشل تجربة منظومة دول عدم الانحياز التي ظهرت وقت الحرب الباردة.

الدول العربية الأكثر تضررًا من فشل الأمم المتحدة، والتي خسرت كل معارك مجلس الأمن بسبب "الفيتو"، وكذلك فشل مبعوثي الأمم المتحدة إلى المنطقة والذين تحولوا إلى أدوات لدولهم أو يعملون لحساب أصحاب "الفيتو"، وهذا ما يحدث في اليمن وسوريا وكثير من البؤر الساخنة في المنطقة، على هذه الدول البحث عن مخارج آمنة للوقوف على أرض صلبة بين دول العالم بتقييم المخاطر وترتيب الأولويات وفق رؤية جماعية للتحديات.



جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

أنتقد الكثير من أساتذة العلاقات الدولية والباحثين والساسة، على المجتمع الدولي تحكمه القوة وليس الشعارات أو الأخلاق على مر التاريخ، وتشير إلى ذلك الوقائع والمراجع التاريخية مهما اختلفت المدارس السياسية والفكرية، فالأدلة تؤكد صدق منهجية المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية والتي ترى أن القوة فوق القانون في تركيبة المجتمع الدولي قديمًا وحديثًا، وهذا ما ذهب إليه هيدلي بول أستاذ العلاقات الدولية بأكسفورد في كتابه (المجتمع الفوضوي - دراسة النظام في السياسة العالمية)، ومارتن غريفيثش في كتابه (خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية) و يضم الأخير بين دفتيه أفكار ٥٠ عالمًا ينتمون إلى ٨ مدارس في العلاقات الدولية، والقاسم المشترك بين الكتابين هو الاتفاق على أنه لا مثالية في العلاقات الدولية التي وردت في مبادئ القانون الدولي، أو ميثاق الأمم المتحدة، وأن هذا وذاك مجرد رؤى تحلق في عقول فقهاء القانون الدولي والمشرعين، ويردها - عادة - الضعفاء الذين يتمنون أن تحميهم القوانين الدولية ومنظمات المجتمع الدولي من جور الأقوياء وبطشهم على مر العصور، ولكن سرعان ما تسقط أمام جبروت قوة الدول العظمى. فمثلًا ترى المدرسة الواقعية التي ينتمي إليها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر "أن النظام الدولي فوضوي، وأن الفهم الأمثل للعلاقات الدولية يأتي بالتركيز على توزيع القوة بين الدول، وعلى الرغم من تعادله القانوني والشكلي، فإن التوزيع غير المتساوي للقوة يعني أن حلبة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال "سياسة القوة"، والعلاقات الدولية جزء من عالم الضرورة والاستمرارية ويتعين على الدول أن تسعى إلى القوة لتستمر في بيئة تنافسية".

وبتطبيق ذلك على قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن القضايا والأزمات العربية الكثيرة والتي بدأت مع إنشاء الأمم المتحدة ذاتها والمتمثلة في القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومازالت هذه القرارات تصدر، بل زادت بعد أن تنوعت أزمات المنطقة وشملت العديد



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك